



التوسع التنوع النمو

التقرير السنوي ٢٠١٥

المحتويات

القسم الأول - بيان عن ٢٠١٥

٢	الرؤية والرسالة
٣	المؤشرات المالية
٤	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٥	تقرير مجلس الإدارة
١٠	أعضاء مجلس الإدارة
١٢	تقرير الرئيس التنفيذي
١٨	الإدارة التنفيذية
٢٠	المسؤولية الاجتماعية
٢٤	تقرير حوكمة الشركات
٣٤	الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
٣٩	معلومات عن المؤسسة

القسم الثاني - التقارير والإفصاحات

القسم الثالث - البيانات المالية

٤٣	استعراض النتائج المالية
٤٧	تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
	القائمة الموحدة لـ:
٤٨	• المركز المالي
٤٩	• الأرباح أو الخسائر
٥٠	• الدخل الشامل
٥١	• التغيرات في الحقوق
٥٢	• التدفقات النقدية
٥٣	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٧٧	إفصاحات بازل ٣ - العنصر الثالث

القسم الرابع - محاضر الاجتماعات

٨٨	محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي
٩١	محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية

للإطلاع على النسخة الإلكترونية من التقرير السنوي ٢٠١٥، تفضل بزيارة: www.bbkonline.com/annualreport2015

بنك البحرين والكويت مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة تقليدي

تصميم وطباعة أورجن كومنيكشن جروب



صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

رؤيتنا المستقبلية

سوف يصبح بنك البحرين والكويت مؤسسة خدمات مالية إقليمية رائدة في مجال المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية وذلك عن طريق الابتكار والتقنية والعلاقات المستمرة على مدى الحياة مع العملاء.

رسالتنا

إننا مصممون على استخدام أحدث وأرقى التقنيات المتقدمة التي تعيننا على تحقيق غاياتنا في الوصول إلى أهدافنا القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

إننا نعتبر مساهمينا مصدرًا لقوتنا المالية ويمكنهم أن يتوقعوا منا أن نحقق لهم التطور والربحية باستمرار، إنهم يقدمون لنا كل الدعم ويثقون في رؤيتنا للمستقبل.

سيقوم البنك بتوسيع نطاق تواجده في المزيد من الدول التي يختار أن يعمل فيها من أجل تلبية احتياجات عملائه من الخدمات المصرفية المختلفة. إننا نؤمن بأن العميل هو القوة الدافعة وراء كل ما نفعله فنحن لن نساوم على التزامنا المطلق بتقديم الأفضل في مجال خدمات العملاء.

إننا نؤمن بأن الموارد البشرية هي من أهم موارد البنك على الإطلاق والتي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة والتكامل والاحتراف، فنحن نغرس في هذه الكوادر مبادئ العمل وخدمة العملاء وسرعة اتخاذ القرار والشعور بأن البنك ملك لهم وذلك عن طريق التزامنا بالتدريب والتطوير وإسناد المسؤوليات والأداء الجيد في الوقت الذي نحرص فيه على مكافأة المُجْتَهِين منهم من خلال اللوائح والسياسات المعتمدة لهذا الغرض.

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
					مؤشرات بيان الدخل (مليون دينار بحريني)
٧٢,٧	٧٢,٣	٦٨,٩	٦٥,٨	٥٨,٩	صافي دخل الفوائد
٤٨,٤	٤٥,٢	٤٣,٥	٤٢,٩	٤٦,٩	إيرادات أخرى
٤٩,٨	٤٦,٢	٥٤,٤	٥٠,٦	٤٧,٩	مصروفات تشغيلية
٥٣,٢	٥٠,١	٤٥,١	٤٢,٤	٣١,٨	صافي الربح
%٢٥	%٢٠	%١٠	%١٠	%٢٥	أرباح أسهم نقدية
-	%٥	%١٠	%١٠	-	توزيعات أسهم
					مؤشرات المركز المالي (مليون دينار بحريني)
٣,٦٤٦	٣,٥٠١	٣,٢٣١	٣,١٠٨	٢,٧٦٥	مجموع الموجودات
١,٧٦٥	١,٨٤٦	١,٦١٩	١,٤٩٩	١,٤٠٧	قروض وسلف
١,١٨٨	١,١١٦	١,١١٧	٩٣٧	٨٣٠	استثمارات
٢,٦٤٣	٢,٤٧١	٢,٣٥٣	٢,٢٠٥	٢,٠٧٦	ودائع العملاء
٢٠٥	٢٤١	٢٣٩	٢٣٨	٢٣٧	اقتراضات لأجل
٣٦١	٣٥٩	٣٣٣	٢٩٠	٢٣٨	مجموع الحقوق
					الربحية
٥٠	٤٧	٤٤	٤٦	٣٨	العائد على السهم الواحد (فلس)
%٤١,١٤	%٣٩,٣٣	%٤٨,٤١	%٤٦,٥٤	%٤٥,٣٠	نسبة مصروفات التشغيل إلى الإيرادات
%١,٤٤	%١,٤٩	%١,٤٣	%١,٤٦	%١,٢٠	نسبة العائد على متوسط الموجودات
%١٤,٧٩	%١٣,٩٣	%١٤,٥٦	%١٦,٣٤	%١٣,٤٢	نسبة العائد على متوسط الحقوق
٥٢,١٦٩	٤٨,٨٦٦	٤٥,٢٣٢	٣٨,٧٨٩	٢٨,٩٥٢	الربح مقابل كل موظف (دينار بحريني)
					رأس المال
%١٤,٨٧	%١٥,٦٣	%١٥,٣٣	%١٤,٢٩	%١٤,٨٥	ملاءة رأس المال
%٩,٨٩	%١٠,٢٦	%١٠,٣١	%٩,٣٢	%٨,٦١	نسبة الحقوق إلى مجموع الموجودات
%٥٦,٧٤	%٦٧,٠٥	%٦١,٩٤	%٨٢,١٨	%٩٩,٤١	نسبة المطلوبات إلى الحقوق
					السيولة ومؤشرات الكفاءة العملية
%٤٨,٤٠	%٥٢,٧٤	%٥٠,١٠	%٤٨,٢٣	%٥٠,٨٧	نسبة القروض والسلف إلى مجموع الموجودات
%٦٦,٧٨	%٧٤,٧٢	%٦٨,٧٩	%٦٧,٩٨	%٦٧,٧٥	نسبة القروض والسلف إلى ودائع العملاء
%٢١,٧٧	%٢٣,٥٣	%٢٤,٨٢	%٢٤,٨٥	%٢٢,٢٤	نسبة الاستثمارات بعد حسم أذونات الخزينة إلى مجموع الموجودات
%٣٢,٠٤	%٢٩,١٩	%٣٣,٢٥	%٣٦,٥٠	%٣٤,٩٨	نسبة السيولة إلى مجموع الموجودات
%٢,١٢	%٢,٣٢	%٢,٣٩	%٢,٥٠	%٢,٣٨	هامش الربح الصافي
١,٠٢٠	١,٠٢٦	٩٩٦	١,٠٩٢	١,٠٩٨	عدد الموظفين

أسواق جديدة فرص جديدة

المساهمون الأعزاء

يشرفني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لبنك البحرين والكويت الذي يوضح وبشكل مفصل أداء البنك وشركاته التابعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

لقد كان هذا العام هو العام الأخير للدورة الاستراتيجية الحالية ومدتها ثلاث سنوات، وقد تميّز بإنجازات بارزة رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها الأسواق الاقتصادية على مستوى المنطقة والعالم. وأنا واثق من قدرة البنك على المضي قدماً نحو تحقيق الأهداف المأمولة مستقبلاً.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر والعرفان لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، ولصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت. كما أتقدم بالشكر الجزيل لحكومتي البلدين والجهات التنظيمية فيهما على دعمهم وتوجيهاتهم لنا.

وختاماً، أود أن أشكر مجلس الإدارة وجميع الأطراف المعنية الأخرى على إسهاماتهم البارزة خلال العام مما يبشر بمواصلة البنك تحقيق المزيد من الإنجازات وفق رؤيته الاستراتيجية وخططه التنموية.

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة



المؤشرات المالية

تمكن بنك البحرين والكويت من تحقيق أرباح صافية بلغت ٥٣,٢ مليون دينار بحريني خلال عام ٢٠١٥، بما يفوق أرباح العام الماضي بـ ٣,١ مليون دينار بحريني، وزيادة بلغت ٦,٢ بالمائة. وارتفع صافي دخل الفوائد قليلاً ليبلغ ٧٢,٧ مليون دينار بحريني، فيما ارتفع مجموع حقوق المساهمين بنسبة ٠,٤ بالمائة ليبلغ ٣٦١ مليون دينار بحريني.

وقد واصل البنك تحقيق أداء جيد في أنشطته الرئيسية؛ الأمر الذي يعكس قوة الاستراتيجية وكفاءة فريق الإدارة لدى البنك. كما ارتفع إجمالي الميزانية العمومية للبنك ليبلغ ٣,٦٤٦ مليون دينار بحريني في نهاية العام ٢٠١٥، بزيادة قدرها ١٤٦ مليون دينار بحريني بالمقارنة مع عام ٢٠١٤. وقد جاء ذلك مدعوماً بالنمو القوي في ودائع العملاء، التي ارتفعت بمبلغ ١٧٢ مليون دينار بحريني أو ما نسبته ٧ بالمائة. ويعود الفضل في هذه الزيادة إلى كون البنك إحدى المؤسسات المالية الأكثر أماناً، الأكثر خبرة، ومن أكثرها تركيزاً على خدمة مختلف قطاعات المجتمع في مملكة البحرين، مما أهلها لأن تحظى بولاء وثقة عملائنا الحاليين واستقطاب عملاء جدد.

وظل معدل ملء رأس المال عند مستويات مقبولة تفوق الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية حيث بلغت نسبته ١٤,٨٧ بالمائة، كما تحسنت نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الموجودات بنسبة ٣٢ بالمائة، مقارنة بنسبة ٢٩,٢ بالمائة في عام ٢٠١٤.

وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المنتهية ٢٠١٥ تبلغ ٢٥ فلس للسهم الواحد.

تقرير الأعمال

جاءت نتائج البنك لعام ٢٠١٥ لتؤكد الوضع القوي لعوائد البنك في السوق المحلية، إلى جانب الأداء المتميز للشركات التابعة له، بالإضافة إلى الأداء المقبول لفروعه الخارجية.

رغم البيئة الاقتصادية المليئة بالتحديات، أثبتت استراتيجية البنك الحكيمة وتوجهه السليم صحتها، واستطاع البنك الحفاظ على تطلعاته الإيجابية والتركيز على المزيد من التميز في تقديم منتجاته وخدماته للعملاء. ورغم أن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة في المنطقة قد بلغ ٣,٠ بالمائة، استطاع البنك أن يسجل نمواً سنوياً قيمته ٦,٢ بالمائة في صافي الأرباح والميزانية العامة على حد سواء.

يتشرف مجلس الإدارة بأن يقدم لكم التقرير السنوي الرابع والأربعين والبيانات المالية الموحدة لبنك البحرين والكويت وشركاته التابعة (المجموعة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

المناخ الاقتصادي

شهدت أسواق المال الدولية العديد من التحديات خلال العام ٢٠١٥ لا سيما انخفاض أسعار النفط. ففي الأشهر الأخيرة من السنة الماضية كان المحللون واثقون إلى حد بعيد من عودة أسعار النفط إلى مستوياتها المقبولة بحلول منتصف عام ٢٠١٥، غير أن ذلك لم يتحقق، إذ واصلت الأسعار انخفاضها إلى مستويات متدنية جديدة مما أثر على الإنفاق الحكومي إلى حد كبير باعتباره العامل الرئيسي المحرك لاقتصاد المنطقة بوجه عام.

لقد أصبح واضحاً الآن أن هبوط أسعار النفط هو جزء من دورة اقتصادية قد تكون أطول مما كان متوقعاً، وأن الوضع الحالي قد يستمر لسنوات. ففي مرات سابقة، أدى هبوط أسعار النفط إلى أوضاع اقتصادية مماثلة، وبالتالي، فإنه من غير المرجح استعادة الأسعار عافيتها في وقت قريب.

وعلى مستوى العالم، واصلت أسعار الفائدة وأسعار الصرف تقلبها خصوصاً في النصف الثاني من العام. ورغم ذلك، استجاب البنك بكفاءة لهذه التحديات، حيث تُعد النتائج التي حققها في عام ٢٠١٥ في مثل هذه الظروف جديرة بالتقدير والثناء.

عام من التقدم الاستراتيجي

لقد كان القرار الذي اتخذته إدارة البنك بإعادة التمويل في وقت مبكر من العام سندات مستحقة الدفع في شهر أكتوبر قيمتها ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، قراراً حكيماً وفي التوقيت الصحيح. لقد تحمل البنك مصاريف تمويل مضاعفة بسبب التوجه للسوق في مارس ٢٠١٥ لإصدار جديد قيمته ٤٠٠ مليون دولار أمريكي، ولكن في النهاية تمكن البنك من تعويض ذلك إذا ما قورن بالتغير المتسارع في السوق وارتفاع تكلفة التمويل.

أُغلق هذا الإصدار الجديد والناجح عند ٣,٥ بالمائة. وبحلول النصف الثاني من العام تضاعفت هذه النسبة. وفيما يخص الفرق البالغ ١٠٠ مليون دولار بين السند المستحق والتمويل الجديد فقد تم تغطيته وأكثر من خلال نمو ودائع العملاء.

تواصلت خططنا التوسعية في أسواق منتقاة وفي مناطق جديدة من العالم، وذلك بعد الموافقة التي مُنحت في يناير ٢٠١٦ لمكتب تمثيلي للبنك في تركيا. كما وافق مصرف البحرين المركزي على مشروع استثماري مشترك في المملكة المتحدة مع شركة بحرينية أخرى، وسيتم تقديم طلب للهيئة الرقابية المعنية في المملكة المتحدة قريباً.

صافي الربح
مليون دينار بحريني

٪٦,٢+
٥٣,٢

ودائع العملاء
مليون دينار بحريني

٪٧,٠+
٢,٦٤٣

صافي دخل الفوائد
مليون دينار بحريني

٪٠,٦+
٧٢,٧

الالتزام بالقوانين وحوكمة الشركات

أدت مكانة البنك، باعتباره أحد البنوك المحلية الهامة للقطاع المصرفي المحلي (D-SIB) حسب تصنيف مصرف البحرين المركزي، والتي تدل على أهميته بالنسبة للاقتصاد البحريني، وتحمل البنك مزيداً من المسؤوليات واتخاذ مزيداً من الإجراءات، حيث كانت الاجتماعات الرقابية مع مصرف البحرين المركزي سنوياً في السنوات الماضية وأصبحت الآن تُعقد بشكل ربع سنوي، يجري خلالها تقديم معلومات مفصلة عن مختلف أعمال البنك.

كما يحث مصرف البحرين المركزي باستمرار على مشاركة أوسع لمجلس الإدارة ومختلف لجان واللجان الإدارية، وتشمل الممارسات المعدلة للحوكمة إسناد مجلس الإدارة مزيداً من المسؤولية بشكل عام والتركيز على مجالات مثل إدارة المخاطر والتعاقب الإداري بشكل خاص.

وتُشكل معايير اتفاقية بازل ٣، وهي الإطار العالمي لملاءة رأس مال البنك تدابير امتثال بالغة الصرامة، ما يلزم تنسيقاً شاملاً بين أقسام البنك ومجالات أعماله المختلفة. وتنص القواعد الجديدة على مراقبة عمليات الالتزام واستيفاء الإجراءات بشكل دوري، علماً بأن البنك استجاب بشكل استباقي لذلك، إذ يادر في استيفاء شروط الجهات التنظيمية المحلية والدولية قبل الوقت المحدد. كما قام البنك بوضع خطة «التعافي والإنقاذ» وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

ولطالما كان البنك رائداً في مجال حوكمة الشركات والالتزام بالقوانين، ليس فقط عبر تنفيذه لكافة المتطلبات الرسمية فحسب، بل من خلال الإفصاح الكامل عن سياساته وممارسته على موقعه الإلكتروني وفي تقاريره النظامية. كما يعمل على تلبية كافة المتطلبات الخاصة بقانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية، وهو قانون ينص على أنه يتعين على المواطنين الأمريكيين، بما في ذلك الذين يعيشون خارج الولايات المتحدة الأمريكية، الإبلاغ عن حساباتهم المالية في الخارج، بالإضافة إلى التزام البنك بتوجيهات فريق العمل المصرفي الدولي المعني بالإجراءات المالية فيما يخص مكافحة غسيل الأموال.

والجدير بالذكر أنه قد تم تكريم البنك على مدى أربعة أعوام متتالية لالتزامه بمبادئ حوكمة الشركات ولممارساته المتميزة في هذا المجال، حيث حصل على جائزة تقديرية هي جائزة حوكمة المصارف الإقليمية البارزة والتي يقدمها معهد «حوكمة» في الإمارات العربية المتحدة.

وقد كان للنمو الكبير في محفظة وقيمة الأصول السائلة تأثيراً واضحاً على الميزانية العامة، في حين ساهم الارتفاع في الدخل من رسوم مختلف الخدمات على تعزيز صافي الدخل، والحد من تأثير التباطؤ في نمو محفظة القروض. ويظهر نمو الإيداعات تزايد ثقة العملاء بالبنك مع تدفق مصادر التمويل من الأفراد والمؤسسات المحلية والإقليمية المختلفة، ما يعزز أيضاً مركز البنك المالي.

واصلت فروعنا الخارجية المساهمة في نتائج السنة وحققت معظمها أداءً مقبولاً. حيث حافظ المكتب التمثيلي للبنك في دولة الإمارات العربية المتحدة على أدائه المتميز في السنوات السابقة، في حين حقق فرعنا في الكويت التوقعات المرجوة. أما في الهند، حيث توجد أربعة فروع للبنك، فهي لازالت تمثل بالنسبة لنا سوقاً ناشئة، وعلى وجه الخصوص فرعينا في ألوفا ونيودلهي الذين جرى افتتاحهما خلال العاميين، وقد يحتاجا فترة عامين إضافيين تقريباً للبدء في تحقيق الربحية المتوقعة.

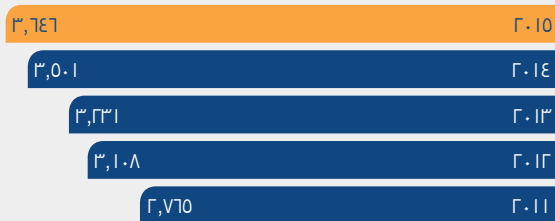
وتُعد شركة كريدي مكس، الشركة التابعة بالكامل للبنك والمتخصصة بالبطاقات الائتمانية، إحدى الشركات الرائدة في السوق وتواصل تحقيق أداء لا يُضاهى، ما يُفسر نجاح سياسة البنك في إعادة استثمار الأرباح السنوية في هذه الشركة عوضاً عن توزيعها. ولا زالت عملية دراسة توسع كريدي مكس في إقليم كردستان العراق جارية.

وفي الكويت، يقوم المشروع المشترك بين مركز الاتصالات إنفيتا التابع للبنك وهيئة شبه حكومية هناك بتقديم خدمات مركز اتصال عالية الجودة للبنوك الأخرى والشركات والدوائر الحكومية والمرافق والسفارات.

وقد شهدت بداية العام ٢٠١٦ حدثين هامين، حيث تلقينا الموافقة من هيئة التنظيم والمراقبة المصرفية التركية لفتح مكتب تمثيلي لبنك البحرين والكويت في اسطنبول. أما الحدث الآخر فتمثل في افتتاح فرع جديد في مدينة الحد في البحرين.

كما تم تحقيق تقدم هام في نسبة القروض المتعثرة بفضل الجهود المبذولة لاستردادها والتركيز على جودة القروض. حيث كانت عند مستوى ٦,٢ بالمائة تقريباً خلال العاميين الماضيين وانخفضت خلال هذا العام إلى نسبة ٤,٤ بالمائة بفضل شطب عدد من القروض المعلقة ومواصلة الجهود في استردادها من مقترضيهما بما يتماشى إلى حد كبير مع توجيهات مصرف البحرين المركزي. هذا وتشكل المخصصات والضمانات/الرهونات بالنسبة إلى القروض المتعثرة ما قيمته حوالي الضعفين.

مجموع الموجودات مليون دينار بحريني



تركز استراتيجية البنك القادمة للثلاث سنوات، ٢٠١٦-٢٠١٨ والتي أقرها مجلس الإدارة في ديسمبر ٢٠١٥ على مبادئ استراتيجية ٢٠١٣-٢٠١٥، والتي نجحت في تحقيق عمليات التوسع وتنويع مصادر الدخل.

نسبة التكلفة إلى الدخل

على الرغم من ارتفاع نسبة التكلفة إلى الدخل لدى بنك البحرين والكويت في السنة الماضية، إلا أن اتجاهها على مدى أربع سنوات كان إيجابياً بشكل ملحوظ، إذ انخفضت من ٤٦,٥٤ بالمائة عام ٢٠١٢ إلى ٤١,١٤ بالمائة عام ٢٠١٥.



التوزيعات

أوصى مجلس الإدارة بالتوزيعات المدرجة أدناه لصافي أرباح البنك للحصول على موافقة المساهمين عليها:

ألف دينار بحريني	
٨٢,٠١٧	أرباح مستبقة كما في ١ يناير ٢٠١٥
٥٣,٢١٢	أرباح عام ٢٠١٥
(٢,٥٧٥)	محول إلى الاحتياطي العام
(٢,٥٧٥)	محول إلى الاحتياطي القانوني
(١,٤٠٠)	توزيعات مقترحة لتبرعات خيرية
١٢٨,٦٧٩	أرباح مستبقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ قابلة للتوزيع (قبل توزيعات الأرباح المقترحة)
(٢٦,١١١)	توزيعات الأرباح النقدية المقترحة (٢٥ بالمائة من رأس المال المدفوع بعد خصم أسهم الخزينة)
٥١٢	تغيرات إيجابية أخرى في الأرباح المستبقة
١٠٢,٥٨٠	أرباح مستبقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (بعد توزيعات الأرباح المقترحة)

نظرة مستقبلية

تتركز استراتيجية البنك القادمة للثلاث سنوات، ٢٠١٦-٢٠١٨ والتي أقرها مجلس الإدارة في ديسمبر ٢٠١٥ على مبادئ استراتيجية ٢٠١٣-٢٠١٥، والتي نجحت في تحقيق عمليات التوسع وتنويع مصادر الدخل. وتستمر نفس الاستراتيجية لتشكيل أسس النجاح المستدام وتحقيق رؤية البنك لأن يكون أكثر مؤسسات الخدمات المالية ريادة على مستوى المنطقة، ولتقديم أفضل المنتجات والخدمات عالية الجودة عبر الابتكار والتقنية الحديثة والعلاقات الدائمة مع العملاء.

تتمثل العوامل الرئيسية الثلاث للاستراتيجية الجديدة في دعم مكانة البنك في مملكة البحرين وتنمية الأعمال ذات الرسوم (بخلاف نشاطات الإقراض) وتحسين وتطوير أعمال البنك الدولية من خلال التنوع والتوسع في أسواق جديدة.

إلى جانب التزام البنك في التوسع على المستوى الدولي، فإن تطوير أعمال جديدة في البحرين يُعد أمراً بالغ الأهمية، بالرغم من تحديات السوق المتمثلة بفرص النمو المحدودة فإن ما يميز البنك هو تمتعه بحصة عالية من السوق.

من جهة أخرى، يعتبر التمويل التجاري فرصةً بالغة الأهمية. كما أن الاستثمار في مجال التقنية من شأنه أن يشكل فرصة لتلبية كافة متطلبات العملاء، لما توفره التقنية من سهولة الوصول للخدمات وسرعة إنجازها.

عبر جميع المبادرات الجديدة، سوف تمثل الجدوى التجارية المعيار الحاسم؛ فإن ضمان العوائد على الاستثمار في أي مشروع جديد يجب أن يكون بنفس مستوى الأداء المعهود والتميز لبنك البحرين والكويت، إن لم يكن أفضل.

وسيكون الحفاظ على المركز المالي للبنك وملاءة رأس المال وتحسينهما أولوية لنا وخصوصاً في سياق المتطلبات الأكثر صرامة للجهات التنظيمية والرقابية المحلية، والالتزام بدقة بمعايير اتفاقية بازل ٣ بشأن اختبار الإجهاد ومخاطر سيولة السوق. لقد بدأ هذا جلياً عبر المشاركة المباشرة لمجلس إدارة البنك خلال العام ٢٠١٥، والعمل مع فريق الإدارة لتحديد السبل الكفيلة لتعزيز ملاءة رأس المال والمواعيد المحددة لتنفيذها.

تعيين مدقق الحسابات

في اجتماع الجمعية العامة السنوي المنعقد في ١٠ مارس ٢٠١٥، تم إعادة تعيين شركة إيرنست و يونغ كمحقق خارجي لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

التصنيف

قامت اثنتين من كبريات وكالات التصنيف الائتماني العالمية - فيتش وموديز- بتعديل تصنيفات بنك البحرين والكويت في عام ٢٠١٥، وذلك في أعقاب التغييرات التي طرأت على التصنيف السيادي لمملكة البحرين.

وعلقت وكالة موديز في رأيها الائتماني الصادر في ٢٧ نوفمبر قائلة: «يدلّل التصنيف الائتماني الأساسي عند المستوى ba1 لبنك البحرين والكويت على امتيازاته المحلية القوية، ما يمنحه سيولة وقدرة جيدة على التمويل بما يدعم الربحية، بالإضافة إلى التحسينات الأخيرة على الكفاءة.»

«وتتماشى النظرة المستقبلية السلبية مع التوقعات السلبية في تصنيفات البحرين عند المستوى Baa3، وتشير جزئياً إلى الانخفاض المحتمل في قدرة البحرين على دعم النظام المصرفي.»

وفي ٩ ديسمبر، عدلت وكالة فيتش نظرتها المستقبلية لبنك البحرين والكويت من «مستقر» إلى «سليبي»، فيما أيقّت التصنيفات الائتمانية طويلة الأجل عند المستوى BBB-. وكان ذلك نتيجة طبيعية للتعديل التي أجرته وكالة فيتش للتصنيف السيادي لمملكة البحرين من «مستقر» إلى «سليبي» في الرابع من ديسمبر.

وعلقت وكالة فيتش قائلة: «إن الأداء المالي المُرضي والمرن للبنك يدعم تصنيف القدرة لبنك البحرين والكويت، على الرغم من البيئة التشغيلية غير واضحة المعالم في البحرين. إنّ الامتياز الجيد والتمويل المُرضي وكذلك السيولة هي عوامل أساسية في التصنيف.»

شكر وعرفان

يعرب المجلس عن خالص شكره للسادة المساهمين على ثقتهم المستمرة، وإلى عملائنا الكرام على وفائهم وولائهم، وإلى إدارة وموظفي بنك البحرين والكويت على عملهم الدؤوب والتزامهم الذي كان الأساس المتين لتحقيق عام آخر من النتائج والإنجازات المتميزة.

نيابةً عن مجلس الإدارة

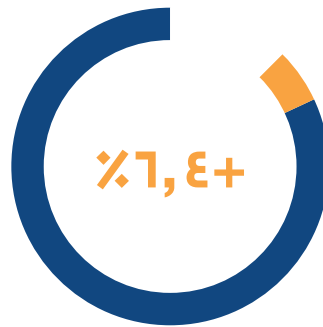
مراد علي مراد

رئيس مجلس الإدارة

ربحية السهم

♦ 0 فلس

سجلت ربحية السهم ارتفاعاً آخر خلال عام ٢٠١٥ بنسبة ٦,٤ بالمائة. وخلال السنوات الخمس الماضية زادت ربحية السهم بنسبة لا تقل عن ٣١,٦ بالمائة، مرتفعة من ٣٨ فلساً عام ٢٠١١ إلى ٥٠ فلساً عام ٢٠١٥.



وكالة موديز للتصنيف العالمي

التصنيف	
Baa3/P-3	ودائع البنك
ba1	تقييم خط الائتمان
ba1	تقييم خط الائتمان المعدل
Baa3(cr)/P-3(cr)	تقييم المخاطر للطرف المقابل
Baa3	ائتمان ممتاز بدون ضمان
Ba2	الديون الثانوية
سلبي	التطلعات

تاريخ إصدار التقرير: ٢٧ نوفمبر ٢٠١٥

وكالة موديز للتصنيف العالمي

ودائع البنك طويلة الأجل

Baa3

وكالة فيتش للتصنيف العالمي

التصنيف	
BBB-	تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل
F3	تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل
bbb-	معدل وضوح الرؤية
2	معدل الدعم
BBB-	الحد الأدنى لمعدل الدعم
سلبي	التطلعات

تاريخ إصدار التقرير: ٩ ديسمبر ٢٠١٥

وكالة فيتش للتصنيف العالمي

تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل

BBB-



محمد عبدالرحمن حسين
عضو مجلس الإدارة

رئيس اللجنة التنفيذية

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢ مارس ٢٠٠٨
(مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات
بكالوريوس في الاقتصاد والشئون المالية،
جامعة حلب، سوريا. أكثر من ٣٥ عاماً في
القطاع المصرفي.



عارف صالح خميس
نائب رئيس مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ١ أبريل ٢٠٠٣
(غير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات
ماجستير في علوم إدارة الأعمال،
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن،
الظهران، المملكة العربية السعودية.
٣١ عاماً في القطاع الحكومي.

عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.



مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات
رئيس لجنة المخاطر

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢١ مارس ١٩٩٩
(مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات
شهادة الزمالة (معهد المحاسبين الإداريين)،
لندن، المملكة المتحدة. أكثر من ٤٣ عاماً في
القطاع المصرفي و ١٣ عاماً في العمل الخاص.



مطلق مبارك الصانع
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٦ مارس ٢٠١١
(غير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات
بكالوريوس اقتصاد، جامعة الكويت ، دولة
الكويت. أكثر من ٢٣ عاماً في إدارة استثمارات
متنوعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال
أفريقيا وحوالي ٧ أعوام في إدارة المشاريع
العقارية والسياحية في منطقة شمال أفريقيا.



مروان محمد الصالح
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٤
(غير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات
بكالوريوس في الآداب، جامعة إيكرد،
الولايات المتحدة الأمريكية. ٣١ عاماً
في قطاع الاستثمار.

عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للاستثمار، دولة الكويت.



الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢٧ فبراير ٢٠٠٥
(مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات
ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة جونز
هوبكنز، الولايات المتحدة الأمريكية وماجستير
في السياسة الاجتماعية والعامّة، جامعة جورج
تاون، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. ٨
أعوام في القطاع الحكومي (قطاع الاستثمار)
و ٩ أعوام في القطاع الدبلوماسي.



الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢ مارس ٢٠٠٨
(غير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات
بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة جورج
واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
١٥ عاماً في القطاع المصرفي والاستثماري.



الدكتور زكريا سلطان العباسي
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢٢ فبراير ٢٠١٢
(غير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات
دكتوراه من جامعة إيست انجليا، المملكة
المتحدة. ٣٠ عاماً في القطاع الحكومي
(التأمين الاجتماعي)

عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.



جاسم حسن علي زينل
عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤
(مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات
ماجستير في الهندسة المدنية، جامعة الكويت،
دولة الكويت. ٢٥ عاماً في القطاع المصرفي،
٤ أعوام في القطاع الحكومي، ٧ أعوام في
شركات التمويل، ٧ أعوام في شركات الاستثمار،
٧ أعوام في العمل الخاص



حسن محمد محمود
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ١ سبتمبر ٢٠١٠
(غير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات
بكالوريوس تجارة، جامعة بنجلور، جمهورية
الهند. أكثر من ١٨ عاماً في مجال التدقيق
والاستشارات وما يزيد على ١٨ عاماً في
القطاع المالي الإسلامي.

عضو معين يمثل:
بنك الإثمار.



يوسف صالح خلف
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٦ مارس ٢٠١١
(مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات
شهادة الزمالة من جمعية المحاسبين
المعتمدين القانونيين، المملكة المتحدة.
٩ أعوام في قطاع التدقيق وأكثر من
٢٧ عاماً في القطاع المصرفي.



الهام إبراهيم حسن
عضو مجلس الإدارة

انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٦ مارس ٢٠١١
(غير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات
بكالوريوس محاسبة، جامعة القاهرة،
جمهورية مصر العربية. محاسب قانوني
معتمد، بوسطن، الولايات المتحدة
الأمريكية. ٣٠ عاماً في قطاع التدقيق
(التدقيق في القطاع المصرفي والمالي
بشكل خاص).

عضو معين يمثل:
بنك الإثمار.

استدامة النمو أولوية استراتيجية قصوى

نجحنا في الحصول على التمويل بمعدلات فائدة تنافسية، حيث توجهنا للسوق في وقت مناسب ولم تتأثر بتغير الأوضاع ومضاعفة معدلات الفائدة التي سادت في وقت لاحق.

كما تمكنا من إبرام العديد من الصفقات لدعم السيولة، مثل صفقات إعادة الشراء مع البنوك الدولية وذلك لتحسين توافر تواريخ استحقاقات الأصول والمطالب، وعلى صعيد آخر، فإن علاقاتنا المميزة مع المساهمين وثلة من كبار المؤسسات المالية في الكويت عزز من وضع السيولة النقدية بالدولار الأمريكي وخاصة في المدى الطويل الأجل.

وعلى إثر ذلك، أصبح وضع السيولة لدينا مريض للغاية مع تحقيق توازن جيد بين الدولار الأمريكي والدينار البحريني. وخاصة في ظل خلفية شهدت ارتفاعاً في معدلات الفائدة وارتفاع تكلفة التمويل. فعلى سبيل المثال، ارتفع معدل الفوائد للأوراق المالية لمصرف البحرين المركزي من ٠,٧ بالمائة إلى ١,٥-١,٧ بالمائة في العام الماضي.

وسيطل إعادة تصنيف مملكة البحرين مؤخراً من قبل وكالات التصنيف الدولية مسألة سنستمر أخذها بعين الاعتبار. إن تخفيض تصنيف الوضع «الاستثماري» سيؤثر بلا شك على البنوك المحلية ومن بينها بنك البحرين والكويت، حيث سترتفع تكلفة الاقتراض وستضعف قدرتنا على جمع الأموال من الأسواق الدولية، ما سيؤثر بدوره على العملاء ومما لاشك فيه فإن ارتفاع تكلفة التمويل هذه ستؤدي إلى رفع أسعار الإقراض.

ومن هنا يأتي تعزيز ملاءة رأس المال في مقدمة أولوياتنا، وقد أجرى مجلس الإدارة مناقشات موسعة حول هذه المسألة واستعان بخبراء كمستشارين وقام باستشارة المساهمين من المؤسسات. ونسعى الآن أن تكون لدينا خطة مفصلة من شأنها أن تلبى تطلعاتنا على المدى القصير والطويل على حد سواء.

مجالات النمو

واصلنا عمليات التوسع وتنويع الأعمال. وافتتحنا فرع الحد رسمياً في البحرين بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٦. وبفضل موقعه داخل مركز بنك البحرين والكويت الصحي في الحد، فهو يخدم عملاء المركز الصحي وكافة أهالي منطقة الحد، يُذكر أن مشروع المركز الصحي موله البنك كجزء من مسؤوليته تجاه المجتمع.

كما وافقت الجهات التنظيمية البحرينية والتركية على افتتاح مكتب تمثيلي للبنك في تركيا، واعتمد مصرف البحرين المركزي اقتراحنا مشروع مشترك متخصص بالأعمال الاستثمارية في لندن. ويجري الآن تحضير طلب الترخيص للجهة الرقابية في المملكة المتحدة أمليين الموافقة عليه.

لقد تغلبنا على التحديات التي واجهتنا خلال العام ٢٠١٥ مسجلين نتائج مُرضية جداً رغم الأوضاع غير المواتية طوال السنة تقريباً، حيث استمرت أسعار النفط بالهبوط مما قلل من إمكانيات التمويل الحكومي على مستوى المنطقة، بالإضافة إلى تقلب أسواق التمويل وأسعار صرف العملات، الأمر الذي شكّل صعوبات اقتصادية على مستوى العالم أجمع.

ورغم ذلك، أثبت نهجنا وتوجهنا الاستراتيجي كفاءة ملحوظة أمام تلك الظروف، حيث حافظنا على مستويات الأداء القياسية التي اعتدنا على تحقيقها عاماً تلو الآخر والمتمثلة في ارتفاع الأرباح السنوية، نمو الميزانية العامة، وتعزيز وضع السيولة والتمويل.

مناخ الاقتصاد المحلي

تُعد مملكة البحرين مستعدة نسبياً للتعامل مع التراجع المستمر على مستوى الاقتصادات الإقليمية والعالمية. فقد ساعد تنويع مصادر الدخل إلى القطاعات غير النفطية والذي يشكل الآن ٨٠ بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي على تعويض التأثير من انخفاض أسعار النفط. ولكن المملكة تفتقر للأنف في الحسابات الجارية الذي تمتلكه دول الخليج الأخرى. ولذلك اتجهت الحكومة لخفض الدعم المطبق على بعض المواد مثل الوقود والكهرباء وبعض المواد الغذائية.

لقد خفضت وكالة التصنيف الائتماني الدولية - فيتش، نظرتها المتوقعة لمملكة البحرين من «مستقرة» إلى «سلبية» مما يضعف قدرة الحكومة على دعم البنوك المحلية. وعلى إثر ذلك، تعرض البنك - بصفته أحد البنوك المحلية الهامة للقطاع المصرفي المحلي (D-SIB) - لتعديلات مماثلة في التصنيف.

تعزيز ركائز الأعمال

إن اختيار مصرف البحرين المركزي للبنك كأحد البنوك المحلية الهامة للقطاع المصرفي المحلي (D-SIB)، وكذلك الإطار التنظيمي الجديد لاتفاقية بازل ٣ يجعل مستوى ملاءة رأس المال أكثر تحدياً - إذ أن هذا التصنيف للبنك يستوجب متطلبات رأسمالية إضافية أكثر تحدياً. إلا أننا تطرقنا ودرشنا هذه المسألة ضمن الخطة الاستراتيجية للبنك للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ واحتطنا لها كما يلزم.

كما وتُعد معدلات ملاءة رأس المال العالية أمراً جوهرياً للحفاظ على النمو الطبيعي في الميزانية العامة وصافي الدخل، ولذا فإننا الآن بصدد تقييم العديد من الخيارات لزيادة رأس المال بحوالي ١٠٠ مليون دينار بحريني.

وخلال العام ٢٠١٥، تعززت السيولة لدينا بالدولار والعملية المحلية على وجه الخصوص عبر سبل عديدة. ففي شهر مارس، قمنا بجمع ٤٠٠ مليون دولار من أسواق المال، وقد كان ذلك بصفة رئيسية لإحلال السندات المستحقة في شهر أكتوبر. ولكن يادراك ذلك الآن نجد أن قرار اللجوء إلى السوق مبكراً أثبت صوابه وجدواه رغم تحمل البنك لتكاليف إضافية بسبب مضاعفة حجم تلك السندات لعدة أشهر.

في شهر مارس، قمنا بجمع ٤٠٠ مليون دولار من أسواق المال، وقد كان ذلك بصفة رئيسية لإحلال السندات المستحقة في شهر أكتوبر. ولكن بإدراك ذلك الآن نجد أن قرار اللجوء إلى السوق مبكراً أثبت صوابه وجدواه رغم تحمل البنك لتكاليف إضافية بسبب مضاعفة حجم تلك السندات لعدة أشهر.





نمو معاملات بنك البحرين والكويت عبر الإنترنت

تم نقل عمليات الفروع الآلية إلى منصة إلكترونية
جديدة توفر للعملاء مستوى أعلى من الكفاءة
في المعاملات المصرفية عبر الإنترنت.

٪٩١,٩+

٢٠١٥

٪٦٧,٣+

٢٠١٤

٪٤٣,٢+

٢٠١٣



جائزة أفضل خدمات الإنترنت على الهواتف الذكية

حظيت الريادة التي يتمتع بها بنك البحرين والكويت في تقنيات الأعمال المصرفية بالتقدير وذلك خلال توزيع جوائز المنتجات المصرفية ٢٠١٥ من Banker Middle East، حيث تهدف هذه الجوائز إلى تشجيع روح التميز والإبداع ومكافأتها، ووضع معايير الجودة في القطاع المصرفي.

انتقلت عملية التشغيل الآلي للفروع إلى منصة تقنية جديدة من شأنها أن تمنح العملاء فعالية أفضل في المعاملات الإلكترونية وتدعم أيضاً استمرارية الأعمال عبر بيئة عمل مستقرة تدعمها تقنية المعلومات.

يسهم نظام تحويل الأموال الإلكتروني الجديد الذي أقره مصرف البحرين المركزي في تمكين البنوك من إجراء العديد من معاملات التحويل والدفع عبر مختلف القنوات عن طريق الفروع، أو شبكة الإنترنت والهاتف النقال. وقد تم تطبيق النظام على المعاملات المحلية ويُعد أكثر جدوى من ناحية التكلفة مقارنة باستخدام النظام الدولي مع الحفاظ في نفس الوقت على أعلى درجات السرية والأمان.

كما تم تطبيق برنامج لتحديث أجهزة الصراف الآلي لتصبح متعددة الوظائف بدلا من مهام السحب والإيداع التقليدية. ففي العام ٢٠١٥ دخلت ١٠ أجهزة مُحَدثة حيز التشغيل، بالإضافة إلى ٢٠ جهازاً من المخطط تحديثها خلال العام القادم، وهكذا حتى تصبح كافة شبكة أجهزة الصراف الآلي وعددها نحو ٥٠ جهازاً، متعددة الوظائف.

وعلى صعيد أمن المعلومات فإن معايير البنك عالية المستوى تمثلت في حصوله على شهادة الآيزو ٢٧٠٠١-٢٠١٣.

الالتزام

لطالما عُرف البنك على مرّ السنين بممارساته المتميزة فيما يخص حوكمة الشركات. ومن بين التطورات الأخرى في مجال إدارة الالتزام، فقد قام البنك بدعم التزام الفروع الخارجية بموجب متطلبات نظام المقر الرئيسي للبنك ومصرف البحرين المركزي، بالإضافة إلى متطلبات الهيئات التنظيمية في بلدان الفروع.

كما يتطلب مصرف البحرين المركزي صيغة التزام مستقلة للممارسات المصرفية التقليدية والممارسات وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مثل الحفاظ على سجلات مالية مستقلة. ويتميّز البنك بتقديمه في استيفاء المتطلبات الجديدة، وهو بانتظار موافقة مصرف البحرين المركزي على صيغة الالتزام الجديدة، ولقد أسس البنك لهذا الغرض فريق عمل مختص في هذا المجال استمر بعقد اجتماعاته أسبوعياً خلال العام للوصول إلى الصيغة الأنسب للاستمرار في عملياتنا الإسلامية بما يتماشى مع المتطلبات الجديدة لبنك البحرين المركزي.

وقد أصبح اختبار الالتزام مطلباً لدى مصرف البحرين المركزي في عام ٢٠١٥، وقد أثبت بنك البحرين والكويت نجاحه في تحقيق التزاماته عبر استيفاء متطلبات دليل اللوائح القانونية الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

يُعد التمويل التجاري أحد مجالات النمو الواعدة إلى حد كبير. كما تُعد تحديثات التقنية ضرورية للاستفادة من هذه الفرصة، وتم تخصيص الاستثمار لهذه التحديثات كجزء من استراتيجية البنك الجديدة.

أما فيما يخص خطط التوسع لشركة كريدي مكس في أربيل بإقليم كردستان العراق، فقد تأثرت بالوضع الأمني الغير المستقر في المنطقة، لكن الفكرة لا تزال قائمة، وسنعمل مع بنك العراق المركزي للحصول على الموافقة اللازمة فور مواءمة الأوضاع الجيوسياسية. كما أننا بصدد دراسة دخول شركة كريدي مكس سوقاً جديدة في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أثمرت المناقشات مع الجهات المختصة هناك عن موافقة مبدئية، وسنقوم بتقديم الطلب رسمياً في المستقبل القريب.

كما أن أداء فرع البنك الجديد في نيو دلهي، وهو الفرع الرابع لدينا في الهند، يُعد جيداً وهو على المسار الصحيح. وكما هو الحال مع جميع الفروع الجديدة نتوقع أن يحقق الأهداف المرجوة منه بعد عامين أو ثلاثة من افتتاحه.

تشتمل استراتيجية البنك الجديدة على مزيد من مبادرات التوسع على الصعيد الدولي. إذ يُعد نمونا في البحرين محدوداً نظراً لوضعنا القوي أصلاً في السوق، ولتحقيق هدفنا المتمثل في النمو المستدام، نسعى للتوسع في دول الشرق الأوسط ودول أخرى في العالم.

خلال العام ٢٠١٥، أسهم مدخول الرسوم من العديد من الخدمات في تعويض التباطؤ في نمو محفظة القروض لدينا. وبغض النظر عن توفر سوق ولو محدود لزيادة محفظة القروض إلا أنه يجب علينا أن نأخذ بحسباننا اعتبارات ملاءة رأس المال، لتأمين احتياطي أكبر وتحقيق النمو في المحفظة بالرغم من مواءمة نسبنا لملاءة رأس المال مع معايير اتفاقية بازل ٣.

ويظهر نمو الودائع في العام ٢٠١٥ تزايد مستويات الثقة في البنك بعد نجاحه في اجتذاب المزيد من وداائع الأفراد والمؤسسات على حدٍ سواء.

تقنية المعلومات

حاز البنك على شهادة الآيزو ٢٣٠٠١ لخطة استمرارية الأعمال، والتي تؤكد استعداد البنك لمواجهة احتمالية وقوع الأحداث المعوقة، وفي حال حدوثها يكون البنك جاهزاً للاستجابة لها بفاعلية وتقليل الضرر المحتمل منها. وتُعد هذه الشهادة إحدى متطلبات مصرف البحرين المركزي، وتخضع لإعادة التقييم كل ثلاث سنوات.

العمليات

قامت إدارة النقد على نقل العملاء من التعامل بالطرق المصرفية التقليدية إلى المنصة الإلكترونية لإنجاز معاملاتهم، ونتج عن ذلك ارتفاع نسبة العملاء من الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنحو 10٠ بالمائة ممن يتمتعون بخدمة تحويل الرواتب.

كما نمت حصة البنك السوقية في تمويل التجارة، ويرجع السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى تزايد الطلب على ضمان الائتمان للأعمال التجارية المحلية والدولية.

وقد حصل بنك البحرين والكويت على جائزة تقدير الجودة من جيه بي مورغان وباركليز، وذلك تقديراً للأداء المميز للبنك في تحقيق معدل عالٍ في صحة عمليات المعاملات المباشرة (STP) لتحويل الأموال، في حين تلقى البنك في الكويت جائزة ذاتها من بنك ستاندرد تشارترد. وتعد المعاملات المباشرة (STP) عملية آلية بالكامل للدفع بدون تدخل يدوي، وهي الآن ممارسة أساسية لدى البنك.

الموارد البشرية

قام البنك بتطبيق سياسة جديدة أطلقها مصرف البحرين المركزي وهي تعمل على ربط المكافآت المالية بالأداء. كما تأخذ بحسبانها مستويات المخاطر التي يجب أن يتحمل الموظفون مسؤوليتها لاحقاً. وخلال العام أعلن البنك عن سياسة جديدة لتمكين المرأة تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين على كافة المستويات والتأكيد على التزام البنك تجاه تمكين المرأة ومسؤوليته تجاه المجتمع.

وعلى الصعيد الداخلي، يعمل البنك على دعم عملية تطوير الموظفين في المناصب الإدارية، وذلك عبر برامج التطوير السريع وضمان تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم والتدريب، بهدف تحقيق التوازن بين الجنسين في الإدارة العليا. وحالياً، يشكل العنصر النسائي نحو ٣٥ بالمائة من موظفي البنك، تتبوأ العديد منهن مناصب إدارية. ومن ناحية أخرى، يجري تعزيز علاقات البنك مع المشاريع التجارية التي تمتلكها سيدات.

في عام ٢٠١٥ قام البنك بإطلاق نادي الموظفين السابقون لبنك البحرين والكويت، الذي يُعزز الروابط بين البنك وموظفيه السابقين، ويعمل على مد جسور التواصل بينهم وبين البنك عبر مختلف النشاطات التي ينظمها النادي، وذلك تقديراً لدور الموظفين السابقين في تطوير القطاع المالي في البحرين. وعلى مدار ٤٥ عاماً من تأسيس البنك، التحق بالعمل لدى البنك ما يقرب من ٣,٥٠٠ موظف، ما أدى إلى حضور المئات في أول لقاء نظمته البنك للأعضاء النادي في شهر ديسمبر.

واصل البنك تطوير المتدربين الإداريين. حيث تم انتقاء ١٨ خريجاً في العام ٢٠١٤ من أصل ٤٠٠ متقدم. ويهدف البرنامج إلى إعطاء المتقدمين من الشباب البحرينيين الخبرة المصرفية اللازمة وتأهيلهم لكافة مجالات العمل المصرفي.

ومنذ إنطلاقه، وفر البرنامج التدريب لحوالي ١٢٠ خريجاً بما في ذلك المجموعة الحالية والتي تمثل الدفعة السابعة، جميعهم خربجوا جامعات محلية ودولية مرموقة ولديهم مهارات وقدرات قيادية بارزة، وهو ما يمثل أحد المتطلبات الرئيسية للانضمام للبرنامج. تمتد المرحلة الأولى من البرنامج على مدار أربعة أشهر وتشتمل على تدريب شامل في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية يليها فترة تدريب على رأس العمل في البنك في مختلف الوظائف والأقسام.

الخلاصة

في الوقت الذي نعكف فيه على تطبيق خطة استراتيجيّة جديدة تمتد لثلاث سنوات، نستطيع القول بثقة بأننا أرسينا أساساً راسخاً، تدعم تنوع الأعمال في كافة مجالات العمل المصرفي، والتوسع في كافة المناطق لتعزيز هدفنا في النمو طويل الأمد.

وختاماً، وبالنسبة عن فريق إدارة بنك البحرين والكويت، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى مجلس إدارتنا لتوجيهاتهم القيّمة على مدار العام، كما أود أن أشكر مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين والهيئات التنظيمية في دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الهند.

كما نقرّ بالامتنان والعرفان لدعم عملائنا الأوفياء في كل مكان، ولا ننسى بالطبع جهود موظفينا والتزامهم الدائم، الذين ساهموا إلى حد كبير في مواصلة مسيرة النجاح والتميز.

عبد الكريم أحمد بوجيري
الرئيس التنفيذي



برنامج تطوير المتدربين الإداريين

وفر برنامج المتدربين الإداريين لدى بنك البحرين والكويت التدريب لحوالي ١٢٠ خريجاً منذ عام ٢٠٠٤، جميعهم من خريجي جامعات محلية ودولية مرموقة. يشغل العديد من هؤلاء المتدربين حالياً مناصب رفيعة لدى البنك.



كريدو بنك





جمال محمد هجرس
المدير العام
مجموعة الخدمات المساندة

المؤهلات والخبرات:
دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة ليفربول،
المملكة المتحدة (٢٠١٤).
٣٧ عاماً من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٧٨



رياض يوسف ساتر
نائب الرئيس التنفيذي
مجموعة الأعمال

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة جلمورجان،
المملكة المتحدة (٢٠٠١).
٣٨ عاماً من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٧٨



عبد الكريم احمد بوجيري
الرئيس التنفيذي

المؤهلات والخبرات:
بكالوريوس علوم اقتصادية،
جامعة حلب، سوريا (١٩٧٦).
٣٨ عاماً من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٢



محمد عبدالله عيسى
مساعد المدير العام
الرقابة المالية والتخطيط

المؤهلات والخبرات:
محاسب قانوني معتمد، المعهد الأمريكي
للمحاسبين القانونيين، مجلس ولاية ديلاوير
للمحاسبة، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠١).
٢٤ عاماً من الخبرة في مجال الإدارة المالية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠١



حسان محمد بورشيد
مساعد المدير العام
الموارد البشرية والشؤون الإدارية

المؤهلات والخبرات:
ماجستير، إدارة الموارد البشرية، جامعة ديبول،
الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٦).
٢١ عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٨



جمال محمد الصباغ
مساعد المدير العام
تقنية المعلومات

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة جلمورجان،
المملكة المتحدة (٢٠٠١).
٣٥ عاماً من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٠



رشاد أحمد أكبري
مساعد المدير العام
العمليات

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في التسويق،
جامعة ستيرلينغ، المملكة المتحدة (١٩٩٧).
٢٩ عاماً من الخبرة العملية، ١٥ عاماً منها في
القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٠



عبدالرحمن علي سيف
المدير العام
الخزينة والاستثمار والخدمات
المصرفية الدولية

المؤهلات والخبرات:
دكتوراه في الاقتصاد،
جامعة ليستر، المملكة المتحدة (١٩٩٢).
٣٣ عاماً من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٨



محمد علي ملك
المدير العام
الخدمات المصرفية للأفراد

المؤهلات والخبرات:
بكالوريوس علوم الحاسب الآلي، جامعة البترول
والمعادن، المملكة العربية السعودية (١٩٨٤).
٣٠ عاماً من الخبرة العملية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٠



أميت कुमार
مساعد المدير العام
إدارة المخاطر والائتمان

المؤهلات والخبرات:
ماجستير إدارة الأعمال،
المعهد الهندي للإدارة، جمهورية الهند (١٩٨٣).
٣٣ عاماً من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٤



نديم عبدالعزيز الكوهجي
المدير العام المساعد
الخدمات المصرفية للشركات

المؤهلات والخبرات:
بكالوريوس في التمويل وإدارة الأعمال
الدولية، جامعة تكساس، الولايات المتحدة
الأمريكية (١٩٨٨).
٩ أعوام من الخبرة في التدقيق
و١٨ عاماً من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٩



سي كي جايدف
مساعد المدير العام
الفروع الخارجية

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في إدارة الأعمال،
المعهد الهندي للإدارة، جمهورية الهند (١٩٨٩).
٢٦ عاماً من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٦

الاستثمار في الأفراد والمجتمعات



تقدير وتكريم بنك البحرين والكويت في مجال المسؤولية الاجتماعية

كُرّم بنك البحرين والكويت تقديراً رفيعاً تمثل في منحه الجائزة الذهبية وشهادة الجدارة من المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية وأكاديمية جوائز التميز.

يعتبر الاستثمار في الأفراد والمجتمعات التزاماً لطالما تمسك به بنك البحرين والكويت، إدراكاً منه بالعلاقة الوطيدة بين نجاح أعمال أي شركة ومسؤوليتها الاجتماعية.

«الجائزة الذهبية» تقديرًا لريادة بنك البحرين والكويت في مجال المسؤولية الاجتماعية

حاز بنك البحرين والكويت تقديرًا رفيعاً عام ٢٠١٥ تمثل في الجائزة الذهبية وشهادة الجدارة من المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية وأكاديمية جوائز التميز.

وتمنح هذه الجائزة المزيد من الزخم لجهود بنك البحرين والكويت في مجال المسؤولية الاجتماعية ليوصل العمل بأرقى المثل الأخلاقية ومعايير الشفافية مع سعيه الدؤوب لزيادة مساهماته المقدمة للمجتمع وتوسيع نطاق دعمه لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في مملكة البحرين، ابتداءً من تمويل مشاريع البنية التحتية وصولاً إلى تقديم حلول مصرفية إبداعية فضلاً عن العودة بمكاسبه على المجتمع.

ومن خلال دعم الموظفين وتمكين العملاء والمستثمرين، والاستجابة لحاجات المجتمع، يعمل بنك البحرين والكويت على تعزيز التنمية المستدامة مع تحفيز الازدهار والتنمية الاقتصادية في مملكة البحرين على المدى الطويل.

وانطلاقاً من إيمانه العميق بأداء واجبه كشركة تجاه المجتمع والمشاركة بصورة فعالة في أنشطة المجتمع الذي يعمل فيه، اعتمد بنك البحرين والكويت سياسة تبرع عالية المستوى تنظم وتوجه الدعم الذي يقدمه البنك لمختلف الجهات غير الربحية في مجالات التعليم والصحة والبيئة والعمل الخيري.

ويخصص البنك تبرعات وبرامج رعاية كبيرة كل سنة تستفيد منها المشاريع المتعلقة بالمجتمع والقضايا النبيلة. وقد بلغت قيمة المخصصات السنوية المعتمدة من المساهمين لهذا الغرض ١,٣٩ مليون دينار بحريني عام ٢٠١٥.

الاستثمار في الأفراد

من ضمن المبادرات العديدة والشاملة في مجال المسؤولية الاجتماعية، يلتزم بنك البحرين والكويت بدعم الارتقاء بالمسيرة المهنية لموظفيه وتكليفهم بمسؤوليات وصلاحيات أكبر.

ويفتخر البنك ببلوغ نسبة البعثة لديه ٩٦٪، مع مواصلة الاستثمار في تطوير قدرات البحرينيين من خلال مبادرات التدريب ونطاق التطوير المهني الذي يمنحهم المهارات الاحترافية والفرص للارتقاء المهني والوصول إلى المناصب القيادية. كما يكافئ البنك موظفيه من خلال المزايا التنافسية وخيارات امتلاك الأسهم وادخارات التأمين على الصحة والحياة وبرامج التقاعد ونظام التقدير المتطور.

كما يحرص بنك البحرين والكويت، الذي يفتخر بأنه صاحب العمل المفضل، على مكافأة موظفيه الذين عملوا معه منذ فترة طويلة فساهموا في نجاح البنك على مر السنين، ويكرمهم في حفل تكريم موظفي ذات خدمة السنوات الطويلة، احتفاءً بمرور ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ أو ٢٥ أو ٣٠ أو ٤٠ سنة من خدمتهم لدى البنك.

وخلال هذه السنة أسس البنك «نادي الموظفين السابقين» للحفاظ على العلاقات والتواصل مع موظفي البنك السابقين وللحفاظ على أواصر الصلة بين مختلف أفراد أسرة بنك البحرين والكويت.

المساهمة في تمكين المرأة

شهد عام ٢٠١٥ إطلاق سياسة عامة للبنك اعتمدت من مجلس الإدارة لتمكين المرأة في بنك البحرين والكويت ودعم إستراتيجية البحرين لتمكين المرأة. وتقدم هذه السياسة رؤية واضحة ورسائل متناسقة لتشجيع التمكين والمساواة بين الجنسين على مختلف الأصعدة. كما تقدم الإرشادات للموظفين لاعتناق مبادئ المساواة بين الجنسين في حياتهم المهنية وترسيخ ثقافة مؤسسية تجسد التزام البنك بتمكين المرأة وبمسؤوليته الاجتماعية، لاسيما وأن نسبة النساء من موظفي البنك تبلغ ٣٥٪.

وفي إطار سعيه لتحقيق الأهداف التي تنشدها هذه السياسة، شكل البنك لجنة تمكين المرأة التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك، والتي ستعمل على تشكيل مبادرات وبرامج متنوعة في هذا الشأن، ورفع تقارير عن تقدم العمل فيها إلى مجلس الإدارة.

كما يواصل البنك توسع وتعزيز علاقات العمل بينه وبين المؤسسات المملوكة من رائدات الأعمال، بما في ذلك المشاريع الصغيرة.

دعم البحرين

يحرص بنك البحرين والكويت دوماً على تطبيق متطلبات اللوائح والأنظمة فيما يتعلق بآليات وممارسات الحوكمة المؤسسية، من خلال تبني سياسات وممارسات سليمة وتطبيق أعلى معايير النزاهة والشفافية في العمل.

وقد صنف بنك البحرين والكويت باعتباره مصرفاً محلياً ذا أهمية وطنية (D-SIB)، ما يعكس الدور الهام الذي يؤديه البنك في الاقتصاد الوطني. كما يحظى البنك باعتماد شهادة الآيزو ISO ٢٧٠٠١ والآيزو ISO ٢٢٣٠١ الخاصتين بنظام إدارة أمن المعلومات ونظام إدارة استمرارية الأعمال. ولا شك أن لهذه الإنجازات دور هام في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، كما أنها تسهم بحد ذاتها في دعم الاقتصاد البحريني.

وفي هذا السياق، كان بنك البحرين والكويت راعياً رئيسياً لمنتدى يورو موني المالي الرابع لدول مجلس التعاون الخليجي، والذي يشترك باستضافته مع مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين. واستقطب المنتدى ٢٠١٥ كوكبة من الممولين والمستثمرين وصناع السياسات وقادة الأعمال من ٢٢ دولة من منطقة الخليج والشرق الأوسط وأوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية. وتركزت المناقشات والحوارات على مدى يومين على موضوعي نمو وتطوير الصناعة والخدمات المالية في دول الخليج العربي - وخاصة البحرين باعتبارها مركزاً للتكامل المالي في المنطقة.

وفي نطاق سعيه لمساعدة الشباب البحريني على زيادة معارفهم في مجال الأعمال المصرفية والاستثمار، واصل بنك البحرين والكويت رعايته لغرفة التداول التعليمية الأولى في المنطقة، التي أسسها معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية لرفع مستوى جودة التعليم والتدريب المهني في الأمور المالية.

كما يري بنك مسابقة تريد كويست في بورصة البحرين، وهي برنامج محاكاة للتداول في البورصة لتدريب طلاب الثانوية عبر تقديم المساعدة المالية وإيفاد أحد مديري محافظ البنك كمستشار للفرق المشاركة.

التمويل للمستقبل

في عام ٢٠١٢، أسس البنك صندوق استثمار في المستقبل يجري بناؤه على مر السنين من أجل دعم المشاريع المستقبلية الكبرى في مجال المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع. وفي عام ٢٠١٥ تم تخصيص مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ دينار بحريني لهذا الغرض من ضمن مخصصات التبرع الإجمالية. وسيكرس هذا الصندوق لخدمة مشاريع مثل مركز بنك البحرين والكويت الصحي في الحد، وهو مركز صحي متطور تكفل بنك البحرين والكويت بدفع كامل تكاليفه، بدءاً من الإنشاء وصولاً إلى التجهيزات الطبية، وكذلك جسر المشاة على شارع الفاتح ومركز بنك البحرين والكويت لإعادة التأهيل.

الرعاية الصحية

حظيت الصحة والرعاية دوماً بمكانة رفيعة على سلم أولويات التبرعات التي يقدمها بنك البحرين والكويت على مر السنين. وما برح بنك البحرين والكويت يقدم التبرعات المنتظمة للمرافق الطبية والمؤسسات البحثية الناشطة في مكافحة أمراض مثل السكري وفقر الدم المنجلي وأمراض السرطان وغيرها كثير، ليسهم بذلك في تحسين الوضع الصحي وزيادة معدلات أعمار السكان في البحرين.

التعليم

يسهم بنك البحرين والكويت من خلال الاستثمار في التعليم في تمهيد الطريق لأجيال المستقبل عبر دعم تطوير المواهب البحرينية الشابة.

وبصفته الراعي البلاتيني لبرنامج ولي العهد للمنح الدراسية العالمية، تبرع بنك البحرين والكويت بمبلغ ١ مليون دينار بحريني لصالح هذا البرنامج الذي يوفر لأصحاب المواهب من الشباب البحريني الفرصة للدراسة في أرقى الجامعات والكليات العالمية.

وفي إطار التزام مدته خمس سنوات، استثمر البنك مبلغ ٥٠,٠٠٠ دينار بحريني في صندوق عيسى بن سلمان للمنح الدراسية الذي تأسس عام ٢٠١٣ بهدف مساعدة الطلاب على مواصلة تحصيلهم العلمي.

كما يتعاون البنك مع برنامج إنجاز البحرين، وهو نسخة محلية من برنامج جونيور أوشيفمنت الأمريكي، الرامي إلى توفير التدريب المهني الداخلي لمجموعة مختارة من الطلاب. ويهدف البرنامج إلى صناعة قادة المستقبل وتعريف الطلاب بكيفية عمل الصناعة المصرفية. ويشغل الرئيس التنفيذي لبنك البحرين والكويت، السيد عبد الكريم بوجيري، عضوية مجلس إدارة برنامج إنجاز البحرين أيضاً.

وإضافة إلى ذلك، يقدم البنك تدريباً على رأس العمل لأبناء الموظفين وللطلاب الجامعيين، لتمكينهم من اكتساب خبرة عملية فعّالة تكمل ما يتعلمونه في الفصول الدراسية.

خدمة المجتمع

يولي بنك البحرين والكويت أهمية قصوى لرفاهية وسعادة شرائح المجتمع التي يتفاعل معها وينشط بقوة في دعم حاجات المجتمع الذي يعمل فيه.

وفي عام ٢٠١٥ خصص البنك ٢٥٪ من ميزانية تبرعاته لصالح الأعمال الخيرية والاجتماعية. كما جدد دعمه لصندوق العمل الاجتماعي التابع لوزارة التنمية الاجتماعية، وذلك عبر التبرع بمبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار بحريني. ويقدم هذا الصندوق المنح للجمعيات والمنظمات الخيرية لدعم المبادرات التنموية.

ويمثل الاهتمام بكبار السن محوراً رئيسياً من محاور أنشطة البنك في هذا المجال، حيث تبرع بنحو ٤٥,٠٠٠ دينار بحريني لطائفة متنوعة من دور الرعاية خلال عام ٢٠١٥. أما فيما يتعلق بالأيتام، فإن البنك يعطي أولوية قصوى لضمان استفادتهم من تبرعاته.

ويمثل ذوي الاحتياجات الخاصة شريحة لاطالما استثمر البنك في دعمها نظراً للأهمية التي يوليها البنك لدمج ودعم هذه الشريحة في المجتمع. فإضافة لمبلغ ١١٥,٠٠٠ دينار بحريني تبرع بها البنك لصالح جمعيات ومنظمات ذوي الاحتياجات الخاصة، كان لبنك البحرين والكويت السبق على مستوى البحرين في تركيب جهاز صراف آلي متطور يتضمن تقنيات خاصة تساعد ضعيفي البصر في إجراء عمليات السحب والإيداع بشكل آمن. كما تتواصل أنشطة تدريب الموظفين على لغة الإشارة فضلاً عن احتواء كافة فروع المصرف لمدخل خاص بالكراسي المتحركة.

الثقافة

في إطار دعم التراث والثقافة البحرينية والحفاظ عليهما، يتولى بنك البحرين والكويت مهمة الراعي الذهبي لمركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث، وقد تبرع بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني في إطار التزام يمتد لخمس سنوات، وكذلك المساهمة في إعادة بناء المكتبة الخليفية، فضلاً عن مبالغ أخرى خصصت لاستدامة الحفاظ على الثقافة وترميم المعالم الثقافية التراثية والتاريخية.

الرياضة

يدعم البنك الكثير من الأنشطة الرياضية التي تدعم مشاعر الفخر والاعتزاز الوطني وتلهم الشباب وتشجع الأنشطة البدنية الصحية. ويفخر بنك البحرين والكويت بمداومته طوال ٣ إلى ٤ عقود على تقديم الدعم لرياضة كرة القدم وبطولات التنس للناشئين وألعاب الفروسية وغيرها الكثير، سواء من خلال التبرعات أو الرعاية لهذه الأنشطة.

تشجيع ثقافة المسؤولية الاجتماعية

يحرص البنك على تشجيع موظفيه بشكل دائم للتطوع في مختلف البرامج النافعة للأفراد والمجتمع. وخلال عام ٢٠١٥، شارك عدد كبير من موظفي البنك في برنامج إنجاز عبر تقديم محاضرات تعليمية في المدارس الحكومية.

كما شاركت مجموعة من موظفات البنك في برنامج التدريب الإشرافي في إطار مبادرة «المرأة في القطاع المالي والمصرفي» لعام ٢٠١٥، الرامية بالدرجة الأولى إلى توفير الفرص للطلابات المشاركات من مختلف الجامعات للتعليم من تجربة سيدات رائدات في هذه الصناعة، واستكشاف المسارات المهنية الممكنة لهن في هذه الصناعة المتنامية النابضة بالحياة. كما تتيح المبادرة للمشرفات فرصة التواصل مع المجتمع البحريني ومشاركة خبراتهن وقصص نجاحهن مع المتدربات.

حماية البيئة

يحرص بنك البحرين والكويت على مواصلة تطوير خدماته الرقمية بهدف تقليل أثر عملياته على البيئة. كما يتبع البنك ممارسات توفير للطاقة، ويقوم بتدوير ورق النفايات بهدف المساهمة في تقليل انبعاثات الكربون وتعزيز الاستدامة البيئية.

القسم الثاني التقارير والإفصاحات

٢٤	تقرير حوكمة الشركات
٣٤	الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
٣٩	معلومات عن المؤسسة

تعتبر الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات أساساً لتحقيق أهداف البنك الجوهرية وفي الحفاظ على مكانتها الرائدة ضمن القطاع المصرفي المحلي والإقليمي.

يفخر بنك البحرين والكويت بوفاءه بمعايير استثنائية لحوكمة الشركات، وتوافق سياساتنا لحوكمة الشركات مع أفضل المعايير الدولية.

المبادرات في عام ٢٠١٥

قام بنك البحرين والكويت بتنفيذ مبادرات في عام ٢٠١٥ لتعزيز ممارسات حوكمة الشركات في البنك وتشمل هذه المبادرات استمرار مراجعة جميع السياسات لدى البنك، وبالأخص سياسات إدارة المخاطر، من قبل مجلس الإدارة. كما تم الانتهاء من إجراءات تقييم المجلس والسادة الأعضاء ولجان المجلس التابعة وتمت ملاحظات التوصيات الصادرة من المجلس واللجان لتطوير كفاءتها. وتم وضع خطة عمل لتطبيق التوصيات الصادرة هذا العام والأعوام السابقة (للتوصيات ذات الأمد البعيد). بالإضافة إلى ذلك تم إضافة إفصاحات جديدة في التقرير السنوي، كما تم تطوير الجزء المتعلق بحوكمة الشركات على الموقع الإلكتروني للبنك (باللغة العربية). وقد قامت سكرتارية المجلس بتسجيل قرارات المجلس ولجانه في سجل خاص بهدف حفظ القرارات بسهولة استرجاعها.

وقد تم تطبيق السياسات الجديدة للمزايا والمكافآت، والتدريب والكفاءة لدى البنك تماشياً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي خلال عام ٢٠١٥. كما تمت الموافقة من قبل المجلس على جدول لتدريب أعضاء المجلس لعام ٢٠١٥.

أصدرت توجيهات مصرف البحرين المركزي لتطبيق معايير اتفاقية بازل ٣ في ١ يناير ٢٠١٥. تهدف معايير اتفاقية بازل ٣ إلى زيادة كمية ونوعية رأس المال المحتفظ به لدى البنوك. وقد بذل بنك البحرين والكويت الكثير من الجهود لتحقيق الامتثال التام بالمعايير في الموعد المحدد.

فلسفة حوكمة الشركات لدى البنك

إن حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لملكيتهم في البنك ستظل دوماً من أولويات بنك البحرين والكويت، وذلك من خلال تطبيق الممارسات المصرفية المهنية الرفيعة. ولن يكتفي البنك بالالتزام بتطبيق قوانين الدولة والجهات الرقابية فحسب، (بما في ذلك ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين ودليل الميسيطرون الصادر من مصرف البحرين المركزي)، بل وسيهتم كذلك بمعايير الحوكمة الرقابية في الشركات.

إن البنك سيعمل بشكل دائم لتحقيق أفضل عائد على حقوق الأطراف ذات العلاقة التي تشمل المساهمين والعملاء والموظفين، والمجتمع بشكل عام.

إن مساعي تنفيذ حوكمة الشركات تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك وهي متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها أنشطته.

بيان قابلية تحمل المخاطر

تحدد قابلية تحمل المخاطر مستوى ونوع المخاطر التي يرغب البنك في تحملها لتحقيق أهدافه الاستراتيجية وأهداف العمل مع مراعاة التزاماته تجاه الأطراف ذات العلاقة.

إن قابلية البنك لتحمل المخاطر هي مقياس نوعي وكمي يعكس مستوى قدرته على تحمل المخاطر في الأحوال الطبيعية والضاغطة. كما إنها تعتبر مؤشر أداء رئيسي (KPI) أو حد للتحمل أو لتوجيه نوعي.

ويتكون إطار قابلية المخاطر الخاص بنا من بيان قابلية تحمل المخاطر بالإضافة إلى (أ) مقاييس أداء محددة على شكل مؤشرات أداء رئيسية، (ب) حدود للمخاطر، معايير التعرض، ضوابط وقيود ومعايير الإفراض والاستثمار الموضحة في دليل سياسات وإجراءات المخاطر الداخلية.

(ج) معايير رأس المال والسيولة المقارنة التي يتم مراقبتها في اجتماعات لجنة إدارة مطلوبات الأصول، (د) أهداف العمل وأهداف إدارة المخاطر الرئيسية، الأهداف، الغايات والاستراتيجية المحددة في استراتيجيات العمل والاستثمار وإدارة المخاطر، و(هـ) تحدد الهياكل الإدارية والإشرافية في البنك من خلال لجان الإدارة ومجلس الإدارة قابلية البنك لتحمل المخاطر ومستويات الأداء المرغوبة، في المقابل، كما إنها متضمنة في إدارة المخاطر المتنوعة داخل البنك إضافة لرأس ماله. يتم دمج قابلية البنك لتحمل المخاطر في عملية التخطيط الاستراتيجي، ورأس المال، وإدارة المخاطر على مستوى خطوط الأعمال العمودية. ويقيس البنك مساهمة كل خط من خطوط العمل في تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية الهامة.

يهدف البنك إلى تحسين نسبة الأرباح مقارنة بالمخاطر لصالح جميع الأطراف ذات العلاقة من خلال المراجعة الدقيقة والدورية لاستراتيجيات (الاعمال، الاستثمار، إدارة المخاطر والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال). ويعتبر التعرض الرئيسي للبنك هو التعرض لمخاطر الائتمان إضافة إلى مخاطر المحور الأول والثاني التي يتعرض لها أثناء سير العمل المعتاد. كما تقوم الإدارة بمراجعة بيان قابلية تحمل المخاطر من خلال وثيقة استراتيجية إدارة المخاطر ثم ترفع توصيات اللجنة المخاطر ومجلس الإدارة للاعتماد سنوياً. وتتطلب قابلية البنك لتحمل المخاطر، ضمن أمور أخرى، ما يلي:

- مستوى عالي من النزاهة والمعايير الأخلاقية والاحترام والمهنية في كافة تعاملاتنا.

- تحمل المخاطر التي تتصف بالشفافية والفهم والتي يمكن قياسها ومراقبتها وإدارتها.

- التأكد من أن لدى البنك مستويات مناسبة من كفاية رأس المال بشكل مستمر وفقاً لما تمليه الجهة التنظيمية وتقييم البنك لتلك المستويات في وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال؛ والتأكد من أن استراتيجية البنك لإدارة رأس المال تتضمن المتطلبات الرأسمالية وتخطيط رأس المال.

- التأكد من توافر مستويات كافية من التمويل المستقر والفعال وغير المكلف لدى البنك لدعم متطلبات السيولة والإقراض والاستثمار بشكل مستمر؛ والتأكد من امتلاك البنك لاطار عمل راسخ لإدارة السيولة وخطط الطوارئ لمراقبة وإدارة السيولة في الظروف العادية والضاغطة، إضافة إلى مراقبة شهرية لمعدلات السيولة الرئيسية (الداخلية والتنظيمية) خلال اجتماعات لجنة إدارة الأصول والخصوم.

- الالتزام بالمبادئ الأساسية للإقراض المنصوص عليها في سياسة الإقراض العامة في البنك.

- التقيد بآطار عمل ثابت لإدارة الائتمان مع التركيز على المناطق الجغرافية التي يتواجد فيها البنك فعلياً (الكويت والهند ودبي) ودول مجلس التعاون الخليجي ودول مختارة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ودول أخرى؛ وتحمل التعرضات للمخاطر ضمن إطار توجيهات لجنة مخاطر الدول التي تقوم بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجية البنك فيها بشكل فعال.

- وجود اطار عمل محدد للمراقبة والتحصيـل وإعادة الهيكلة لتوفير آلية فعالة للتعافي.

- الحد من التعرضات للأنشطة ذات المخاطر الكبيرة والتي قد تؤدي إلى مخاطر تابعة تهدد رأس مال البنك وجدارته الائتمانية.

- السعي دوماً لتحقيق أقصى ربحية من خلال تحقيق الدخل وتقليل التكلفة وتدني الاضـحلال.

- تقييم المنتجات الائتمانية الجديدة بشكل هيكلي لاعتمادها من قبل الجهات المناسبة بحيث يمكن فهم وإدارة ما تتضمنه من مخاطر ومزايا وعمليات تشغيلية ومتطلبات النظام والمتطلبات القانونية.

بيانات مجلس الإدارة**تشكيل مجلس الإدارة**

يتألف مجلس إدارة البنك من إثني عشر عضواً يتم تعيينهم و/أو انتخابهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي. ويتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء ذوي خلفية وخبرة مهنية عالية. كذلك يتم اختيار أعضاء اللجان التابعة للمجلس على ضوء خبراتهم المهنية حسب متطلبات حوكمة الشركات. ويقوم بمراجعة دورية لتشكيله ولمشاركة الأعضاء ولعمل اللجان التابعة له.

ويخضع تعيين أعضاء المجلس لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. إن تصنيف عبارة عضو تنفيذي، عضو غير تنفيذي وعضو مستقل غير تنفيذي تم وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي. بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر مارس ٢٠١٤ وتنتهي في مارس ٢٠١٧.

ويتم انتخاب/تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي. ويجوز انتخاب عضو من ذوي الخبرة في مجلس الإدارة من غير المؤسسين للبنك أو المساهمين فيه. ويكون الانتخاب أو إعادة انتخاب العضو خلال الجمعية العامة بمباركة من المجلس وبناءً على توصية من لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات التابعة له بحيث يكون مدعوماً بمعلومات محددة مثل المؤهلات والسيرة الذاتية والمهنية والعضوية في مجالس أخرى.

أمين سر مجلس الإدارة

يقدم أمين سر مجلس الإدارة الدعم المهني والإداري للجمعية العمومية، والمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه، كما يقوم بمهام ومسؤول حوكمة الشركات أيضاً. وفي هذا السياق يقوم أمين سر مجلس الإدارة بتقديم الدعم لعملية تقييم الأداء للمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه وحصول الأعضاء على المشورة المستقلة وغيرها من الأمور ذات الصلة. ويخضع تعيين أمين سر مجلس الإدارة لموافقة المجلس.

إن أمين سر مجلس الإدارة في بنك البحرين والكويت هو أحمد عبد القدوس أحمد الذي انضم إلى البنك في عام ٢٠٠٩. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين في عام ١٩٩٦، وقد حضر العديد من البرامج التدريبية المتقدمة في حوكمة الشركات في مملكة البحرين و في الخارج ولديه أكثر من ١٩ عاماً من الخبرة في القطاع المالي.

• حماية مصالح البنك والعملاء من خلال تطبيق إجراءات تشغيلية وضوابط داخلية محكمة ودعم النظام والتدريب وتطبيق عملية إدارة المخاطر التشغيلية للتقليل تلك المخاطر.

• التأكد من الامتثال الكامل بالمتطلبات القانونية والتشريعية والتنظيمية؛ والتأكد من الالتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال وغيرها من الالتزامات وفقاً للقانون الدولي؛ وتوفير التدريب والتوجيه الكافي للتقليل مخاطر الامتثال ومكافحة غسيل الأموال.

بيانات المساهمين

إن أسهم بنك البحرين والكويت مدرجة في شركة بورصة البحرين. وقد أصدر البنك ١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهماً عادياً بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠ فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل.

اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية واجتماع الجمعية العامة غير العادية

عقدت الجمعية العامة العادية وغير العادية اجتماعيها بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٥.

وقد أقرت الجمعية العامة غير العادية الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع وذلك بتوزيع أسهم منحة مجانية على المساهمين بنسبة ٥ بالمائة. كما وافقت الجمعية العامة غير العادية على إجراء تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي ويرجع ذلك إلى الزيادة في رأس المال الصادر والمدفوع، بالإضافة إلى التعديلات التي اجريت على قانون الشركات التجارية رقم ٢١ وفقاً لقانون رقم ٥٠ لعام ٢٠١٤. وقد تم نشر محضري اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية في هذا التقرير السنوي.

ويقدم البنك بشكل سنوي تقريراً إلى الجمعية العامة مفصلاً فيه عن كل ما يتعلق بحوكمة الشركات التزاماً بتطبيق المتطلبات الرقابية ذات الصلة. إن البنك يقوم بالإفصاح عن البيانات للمساهمين في اجتماع الجمعية العامة بناءً على متطلبات قانون الإفصاح في الدليل الصادر من مصرف البحرين المركزي، منها إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة، الإدارة العليا والمدققين الخارجيين، كما يشمل التقرير السنوي إجمالي المبالغ والمكافآت المدفوعة إلى الإدارة التنفيذية.

المساهمون

اسم المساهم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	النسبة المئوية %
المواطنون البحرينيون وجنسيات أخرى	-	٢٤٦,٦٠٥,٨٤٥	٢٢,٧٩
بنك الإثمار	مملكة البحرين	٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨	٢٥,٣٨
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي - الهيئة العامة لصندوق التقاعد - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	مملكة البحرين مملكة البحرين	٢٠٣,٠٢٠,٢٨٨ ١٤٤,٢٩٤,٨٢٠	١٨,٧٧ ١٣,٣٤
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	٢٠٢,٢٢٩,٩٨٧	١٨,٧
بيت الاستثمار العالمي	دولة الكويت	١١,٠٣,٩٨٤	١,٠٢

جدول توزيع فئات الأسهم

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة المئوية %
أقل من ١٪	٢٤٦,٦٠٥,٨٤٥	٢,٤٠٥	٢٢,٧٩
١٪ إلى أقل من ٥٪	١١,٠٣,٩٨٤	١	١,٠٢
٥٪ إلى أقل من ١٠٪	-	-	-
١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	٥٤٩,٥٤٥,٠٩٥	٣	٥٠,٨١
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨	١	٢٥,٣٨
٥٠٪ فأكثر	-	-	-

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

إن المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة، هي متابعة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للبنك ومراقبة عملياته بما يتفق مع النظام القانوني والإطار الرقابي بشكل عام. وعلى المجلس التأكد من ملء النظام المالي والتشغيلي ونظم الرقابة الداخلية وكذلك التأكد من التطبيق الميداني لقواعد السلوك المؤسسية وميثاق العمل.

وتتوافر لدى مجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار في الأمور التي ترفع إليه للتيفيق من أن توجيه الإدارة التنفيذية والسيطرة الكلية على عمليات البنك تقع ضمن نطاق اختصاصاته. ويشمل ذلك وضع الإستراتيجيات العامة والتخطيط، عمليات التقييم المؤسسي، استحواذ الموجودات والخارج منها، مصروفات رأس المال، الصلاحيات الفنية، تعيين المدققين الخارجيين ومراجعة البيانات المالية، عمليات التمويل والاقتراض بما يشمل خطة العمل السنوية والميزانية التقديرية، التأكد من الالتزام بالتطبيق مع توجيهات الجهات الرقابية وكفاءة عمليات الرقابة الداخلية.

ويقوم المجلس باتخاذ القرار بشأن منح ومراجعة تفويض هذه الصلاحية إلى اللجان المنبثقة عن المجلس وكذلك إلى الإدارة. ويمكن منح هذا التفويض لإقرار المصروفات، والموافقة على التسهيلات الائتمانية والإجراءات المؤسسية الأخرى. كما يمكن الموافقة على هذا التفويض والتصريح به بموجب العديد من سياسات البنك، وسوف تستند حدود الصلاحيات المحددة إلى المتطلبات التشغيلية للبنك.

وتقع الأمور المتعلقة بمصروفات رأس المال، والتنازل عن الموجودات، وعمليات الاستحواذ والدمج وبعض الاستثمارات الإستراتيجية، ضمن نطاق صلاحيات المجلس.

ويشغل كل عضو في المجلس منصبه لمدة ثلاث سنوات متتالية قابلة للتجديد وذلك بإعادة انتخابهم و/أو تعيينهم في دورة جديدة في اجتماع سنوي للجمعية العامة العادية. ويكون نصاب اجتماعات المجلس صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء بحيث يكون الرئيس و/أو نائبه من ضمنهم. وقد تم نشر دليل عمل مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك.

المعاملات المصرفية التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

تتطلب معاملات إقراض أعضاء مجلس الإدارة وفق حدود معينة للإقراض موافقة المجلس. كما تتطلب التسهيلات الائتمانية والطلبات الاستثمارية التي تتجاوز مستويات محددة مسبقاً موافقة المجلس.

وبالمثل فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بأعضاء المجلس تتطلب موافقة المجلس.

المساعدة المهنية المستقلة

إن لدى البنك إجراءات مقرر من قبل مجلس الإدارة لمنح أعضاء المجلس حق الحصول على مشورة مهنية مستقلة تتعلق بشؤون البنك أو بمسئولياتهم الفردية كأعضاء في مجلس الإدارة، ويخضع ذلك لموافقة المجلس.

البرنامج التعريفي والتطوير المهني لأعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على اطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالأعمال، والصناعة المصرفية، والتطورات الرقابية والتشريعية، وأحدث التطورات التي من شأنها أن تؤثر على عمليات وأعمال البنك. ويوفر البنك مباشرة، بعد تعيين أي عضو جديد في مجلس الإدارة، برنامج تعريف رسمي، إذا لزم الأمر.

البرامج التدريبية التي نظمت لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٥

البرامج	التاريخ	المدة الزمنية
منتدى المؤسسات المالية "يوروبني" لدول مجلس التعاون الخليجي	٢٤ - ٢٥ فبراير ٢٠١٥	٩ ساعات
التدريب على برنامج الحاسب الآلي (البوردوركس)	٢٨ فبراير ٢٠١٥	٣ ساعات
البرنامج التعريفي لبطاقة فيزا	١٤ ابريل ٢٠١٥	ساعتين
الورقة الأستشارية للجنة بازل بخصوص المعايير الجديدة لحوكمة الشركات	٢١ ابريل ٢٠١٥	٤ ساعات
التوجهات الرقابية والالتزام بالتطبيق	٢٠ اكتوبر ٢٠١٥	٣ ساعات
ورشة التعاقب لأعضاء مجلس الإدارة	٢٠ اكتوبر ٢٠١٥	ساعتين
إدارة المخاطر في المؤسسة	٢٢ ديسمبر ٢٠١٥	٦ ساعات

كما يتم ترتيب اجتماعات مع الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات في البنك، حيث أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى خلق فهم أفضل لبيئة العمل والسوق التي يعمل بها البنك. ويعتبر وجود برنامج مستمر للتوعية أمر ضروري وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، من خلال توزيع المنشورات، وورش العمل والعروض التوضيحية أثناء اجتماعات المجلس وحضور المؤتمرات التي تشمل موضوعات حول عضوية مجالس الإدارات، والأعمال والصناعة المصرفية والتطورات الرقابية. وفقاً لدليل التدريب الصادر من مصرف البحرين المركزي على كل شخص محدد في الدليل (يشمل ذلك أعضاء مجلس الإدارة) إكمال ١٥ ساعة من التدريب المهني المستمر خلال كل عام.

تقييم المجلس واللجان التابعة

يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي سنوي. كما يقوم المجلس بإجراء مراجعة سنوية لدليل عمله ومدى فعاليته وتكوينه، والشروع في اتخاذ الخطوات المناسبة لأي تعديلات مطلوبة. كما يقوم المجلس كذلك بمراجعة التقييم الذاتي للسادة الأعضاء بشكل منفرد ولجان المجلس والنظر في أية توصيات مناسبة قد تبرز نتيجة لهذا التقييم، وتم نشر السياسة المعنية بذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

لقد تبني مجلس الإدارة سياسة مكافآت لأعضاء المجلس مع إجراءات واضحة جداً من أجل تطبيق الاستحقاقات والتعويضات المختلفة لأعضائه، انعكاساً لمشاركتهم ومساهماتهم في أنشطة المجلس ولجانه الدائمة والمؤقتة. إن التوجه الأساسي لهذه السياسة هو أن المشاركة في الاجتماع يكون بحضور شخصي بقدر الإمكان، ويعتبر حضور الاجتماع عن طريق الهاتف/الفيديو كحضور شخصي في الاجتماع. ويتم التعامل مع أعضاء مجلس الإدارة على قدم المساواة عندما يتم تعويضهم عن عمل إضافي أو جهد في مشاركتهم. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لقانون الشركات التجارية رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وبالتالي فإن المدفوعات متطابقة مع أحكام القانون.

سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة

لقد نفذ البنك سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة وتم تعيين مسئولين عنها.

إن هذه السياسة تغطي الحماية الكافية للموظفين الذين يقومون بتقديم تقارير بحسن نية عن تلك المخاطر. وتشرف على هذه السياسة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. وتم نشر سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك السياسة والإجراءات التنظيمية للتأكد من أن جميع الأشخاص الرئيسيين على علم مسبق وملتزمين بالمتطلبات القانونية والإدارية في ملكيتهم وتعاملاتهم في أسهم البنك، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من سوء استخدام المعلومات الجوهرية المتوافرة داخل البنك. والأشخاص الرئيسيون يشملون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفين في دوائر معينة والأشخاص الذين يخضعون لوصاية الأشخاص الرئيسيين أو يقعون تحت سيطرتهم. إن الرقابة العليا لتطبيق سياسة الأشخاص الرئيسيين تعهد إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وتم نشر سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين على الموقع الإلكتروني للبنك.

ويتوجب على الأعضاء أن يفصحوا فوراً للمجلس بعدم المشاركة في التصويت لوجود تضارب في المصالح مرتبط بأنشطتهم والتزاماتهم مع جهات أخرى. وهذه الإفصاحات تشمل الوثائق الخاصة بالعقود أو المعاملات المرتبطة بالعضو المعني.

المسؤولية الاجتماعية

تعتبر مساهمة بنك البحرين والكويت تجاه الرقي بالمجتمع البحريني جزءاً لا يتجزأ من الدور الاجتماعي للبنك، ويترجم ذلك من خلال تخصيص ميزانية للتبرعات تهدف إلى تمويل المشاريع ذات الصلة بالمجتمع البحريني، وتنوع طبيعة تلك التبرعات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، التبرعات للجمعيات الخيرية، والثقافية، والأبحاث، والتعليم، والأعمال الخيرية، والبيئية والرياضية.

يتبع البنك سياسة تبرعات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويمثل هذا المستند سياسة رفيعة المستوى لميزانية التبرعات، ويخلص المبادئ الأساسية والمعايير المنصوص عليها لتقييم واختيار طلبات التبرعات، ويتمثل الهدف منه في تعظيم العائد للطرفين، وتحديد الصورة الاجتماعية للبنك والمصلحة العامة للمجتمع.

ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة

أقر مجلس الإدارة ميثاق العمل لكل من أعضائه، كما أقر ميثاق الشرف للإدارة التنفيذية وموظفي البنك. وتوضح تلك الوثائق مجالات تعارض المصالح ومقتضيات السرية ومسؤوليات المخولين بالتوقيع لكي يلتزموا باتباع أفضل الممارسات. إن المسؤولية العليا لمراقبة الميثاق تقع على عاتق مجلس الإدارة. وتم نشر نص ميثاق العمل على الموقع الإلكتروني للبنك.

تضارب المصالح

لدى البنك إجراءات موثقة للتعامل مع القضايا التي تتعلق بتضارب المصالح. وإنه خلال اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه التابعة لمناقشة مواضيع ترتبط بقضايا تضارب المصالح، تتخذ القرارات من قبل مجلس الإدارة أو لجانه التابعة.

وعلى العضو المعني مغادرة قاعة الاجتماع أثناء مناقشة تلك المواضيع، وتسجل تلك العمليات في محضر اجتماع مجلس الإدارة أو لجانه.

الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة

البيانات الشخصية

مراد علي مراد		
رئيس مجلس الإدارة	الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة التكافل الدولية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الأمناء	صندوق تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي	مملكة البحرين
عضو	المجلس النوعي للتدريب للقطاع المالي والمصرفي	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الجنبية المحدودة ذ.م.م. (شركة عائلية)	مملكة البحرين

عارف صالح خميس		
وكيل	وزارة المالية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	احتياطي الأجيال القادمة بوزارة المالية	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	مؤسسة جسر قطر - البحرين	مملكة البحرين
عضو	الهيئة العليا لنادي راشد للفروسية وسباق الخيل	مملكة البحرين
عضو	المجلس الأعلى للصحة	مملكة البحرين
عضو	مركز الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة للقلب	مملكة البحرين
عضو	المجلس الاستشاري لإدارة مستشفى الملك حمد	مملكة البحرين

محمد عبدالرحمن حسين		
نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية	بنك الإسكان ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة انفستكوب السعودية للاستثمار المالي	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	فندق "K" ذ.م.م.	مملكة البحرين

جاسم حسن علي زينل		
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	مجموعة أركان المالية للتمويل والاستثمار	دولة الكويت
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (بالإنابة)	بنك ادكس الاستثماري	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الكويت الدولي	دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة	شركة الأنظمة الآلية	دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة	الماسه كابيتال ليمنتد	دبي - الإمارات العربية المتحدة
عضو مجلس الإدارة	الشركة الأولى جوجيت كابيتال	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	شركة ميامي الدولية للأوراق المالية	الولايات المتحدة الأمريكية

البيانات الشخصية (يتبع)

الدكتور زكريا سلطان العباسي		
الرئيس التنفيذي	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الإسكان ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين

الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة		
الرئيس التنفيذي	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	بنك سيكو للاستثماري ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة مجمع المحرق ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بي اف سي جروب	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية	شركة أملاك الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للتطوير ش.ش.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	أمانات القابضة ش.م.ع.	الإمارات العربية المتحدة

الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة		
رئيس	ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	برنامج صاحب السمو الملكي ولي العهد للمنح الدراسية العالمية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	وقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	النخيل كابيتال ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	مؤسسة الفكر العربي	لبنان

مروان محمد الصالح		
مدير إدارة السندات - قطاع الأوراق المالية	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت

مطلق مبارك الصانع		
مدير إدارة المتابعة بقطاع الاحتياطي العام	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت
رئيس مجلس الإدارة	شركة مستشفيات الضمان الصحي	دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة	المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات	دولة الكويت

الهام إبراهيم حسن		
الشريك المسئول	الهام حسن للاستشارات	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة هيلث كورب الشرق الأوسط المحددة	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	تأهيل للرعاية الصحية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة بي إن بي باريا للاستثمار	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين

يوسف صالح خلف		
العضو المنتدب	شركة فيجن لاين للاستشارات ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الإسكان ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك سيكو الاستثماري ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين

حسن محمد محمود		
عضو مجلس الإدارة	مؤسسة فيصل المالية (المغرب) - ش.م.	المغرب
عضو مجلس الإدارة	شركة أوفرلاند كابيتال جروب	الولايات المتحدة الأمريكية
عضو مجلس الإدارة	الشركة المصرية للاستثمار	جمهورية مصر العربية
عضو مجلس الإدارة	الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (الباهاماس) المحدودة	الباهاماس
عضو مجلس الإدارة	شركة الخليج للتمويل والاستثمار	جمهورية مصر العربية
عضو مجلس الإدارة	الشركة المصرية للأعمال التجارية	جمهورية مصر العربية
عضو مجلس الإدارة	إثراء كابيتال	المملكة العربية السعودية

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ كالتالي:

اسم العضو	فئة السهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
مراد علي مراد	عادية	٨٥٣,٩٧٧	٨١٣,٣١٢
الهيئة العامة لصندوق التقاعد/ عارف صالح خميس ^(١)	عادية	١٣٣,٤٠٢	١٢٧,٠٥٠
محمد عبدالرحمن حسين	عادية	١٣٣,٤٠٢	١٢٧,٠٥٠
جاسم حسن علي زينل	عادية	١٩٠,٢٨٦	١٨١,٢٢٥
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية/ الدكتور زكريا سلطان العباسي ^(٢)	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢١,٠٠٠
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢١,٠٠٠
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	عادية	١٣٨,٣٢٦	٦٠٥,٠٠٠
مروان محمد الصالح	-	-	-
الهيئة العامة للاستثمار / مطلق مبارك الصانع ^(٣)	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢١,٠٠٠
بنك الإثمار/ الهام إبراهيم حسن ^(٤)	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢١,٠٠٠
يوسف صالح خلف	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢١,٠٠٠
بنك الإثمار/ حسن محمد محمود ^(٥)	عادية	١٩٠,٥٧٥	١٨١,٥٠٠

- (١) أسهم السيد عارف صالح خميس من ضمن مجموع الأسهم المملوكة للهيئة العامة لصندوق التقاعد.
(٢) أسهم الدكتور زكريا سلطان العباسي من ضمن مجموع الأسهم المملوكة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.
(٣) أسهم السيد مطلق مبارك الصانع من ضمن مجموع الأسهم المملوكة للهيئة العامة للاستثمار.
(٤) أسهم السيدة الهام إبراهيم حسن والسيد حسن محمد محمود من ضمن مجموع الأسهم المملوكة لبنك الإثمار.
(٥)

الأطراف ذات العلاقة بمجلس الإدارة

شركة الجنبية ذ.م.م وتملك ٩٨٧,٨٢٥ سهماً من أسهم البنك وهي شركة تابعة لرئيس مجلس الإدارة.

طبيعة ومدى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٥

بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٣ قامت شركة الجنبية ذ.م.م (شركة عائلية مملوكة من السيد مراد علي وأفراد أسرته) بشراء ما مجموعه (٥٠٠,٠٠٠) سهماً.

عملية الموافقة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يوجد لدى البنك نظام للموافقة على المعاملات التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، وتتطلب المعاملات التي تتم من قبل الأطراف ذات العلاقة الحصول على موافقة مجلس الإدارة.

العقود والقروض المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة

اسم العضو	صلة العلاقة بالعضو	الغرض من القرض	مبلغ القرض	سعر الفائدة	شروط الفائدة المدفوعة	سداد أصل القرض	الضمان
مراد علي مراد	رئيس مجلس الإدارة	استخدام شخصي	٣٠٠,٠٠٠ دينار بحريني	١٪ على فائدة الوديعة الثابتة	حسب الطلب	حسب الطلب	١٠٠٪ ضمان نقدي
جاسم حسن علي زينل	عضو مجلس الإدارة	استخدام شخصي	٦٦,٠٠٠ دولار أمريكي ١١٥,٠٠٠ دينار بحريني	LIBOR + ٣٪ BIBOR + ٣٪	حسب الطلب	حسب الطلب	أسهم بنسبة ٤٣٪ بالإضافة إلى ٣٪ من وديعة ثابتة

ملاحظة: المبلغ المفترض الإفصاح عنه لهذا الغرض هو ما يفوق ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني.

تداول أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك خلال عام ٢٠١٥

قام عضو المجلس الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة ببيع ما مجموعه (٢٨٦,٠٠٠) سهماً خلال شهر مايو ٢٠١٥، وبيع ما مجموعه (٢١٠,٩٢٤) سهماً خلال شهر مايو ٢٠١٥.

اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس أو نائبه (عند غياب الرئيس) أو من عضوين على الأقل، ويجتمع أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للبنك، و يكون نصابه صحيحاً في حالة حضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس.

اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

منذ عام ٢٠١٢، بدأ مجلس الإدارة بعقد اجتماعات منفصلة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وفقاً لدليل عمل مجلس الإدارة، فإن صغار المساهمين يعتمدون في تمثيلهم على الأعضاء المستقلين. لهذا الغرض يسبق اجتماعات مجلس الإدارة اجتماع للأعضاء المستقلين، ما لم يقرروا أنه لا توجد قضايا للمناقشة.

إن جدول أعمال الاجتماع هو نفس جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة. خلال هذه الاجتماعات يقدم الأعضاء المستقلين آرائهم حول قضايا معينة وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين. إن ملخص هذه الاجتماعات يتم تسجيلها من قبل أمين سر مجلس الإدارة بالمشاركة مع أعضاء المجلس المستقلين.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

خلال عام ٢٠١٥، عقد المجلس عشرة اجتماعات، تسعة اجتماعات عقدت في مملكة البحرين واجتماع واحد عقد في اسطنبول - الجمهورية التركية (٢٠١٥/١١/٢٣)، حيث كان الحضور للاجتماعات المجلس بالشكل التالي:

الرموز: ⊙ حضر الاجتماع ○ لم يتمكن من حضور الاجتماع ⊕ لم يكن عضوا في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة

اجتماعات المجلس خلال ٢٠١٥

الاجتماعات الأخرى						الاجتماعات الربع سنوية				الأعضاء
٢١ ديسمبر	٢٣ نوفمبر ***	٢٩ سبتمبر **	١٠ مارس	٢ مارس	١٠ فبراير *	١٩ أكتوبر	١٥ يوليو	٢٠ أبريل	٩ فبراير	
⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	مراد علي مراد
⊙	○	⊙	⊙	⊙	○	⊙	⊙	⊙	⊙	عارف صالح خميس
⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	محمد عبدالرحمن حسين
⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	○	⊙	⊙	⊙	⊙	جاسم حسن علي زينل
⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	الدكتور زكريا سلطان العباسي
⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	○	⊙	⊙	الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
○	○	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة
○	⊙	⊙	○	○	⊙	⊙	○	⊙	⊙	مروان محمد صالح
⊙	⊙	⊙	⊙	○	⊙	⊙	○	⊙	⊙	مطلق مبارك الصانع
⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	الهام إبراهيم حسن
⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	يوسف صالح خلف
⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	حسن محمد محمود

* اجتماع إستراتيجية الثلاث أعوام عُقد في ١٠ فبراير ٢٠١٥
** اجتماع غير مقرر مسبقا
*** إستراتيجية البنك للثلاث سنوات القادمة ٢٠١٦ - ٢٠١٨

المواضيع الرئيسية التي ناقشها المجلس خلال عام ٢٠١٥

المواضيع	تاريخ الاجتماع
١. التعديلات التي أجريت على قانون الشركات التجارية رقم (٢١) لعام ٢٠٠١ ٢. دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للإنعقاد ونص إعلان التوصية بتوزيع أرباح وأسهم منحة ٣. ميزانية الإعانات لعام ٢٠١٥ ٤. تقرير حول المواد المدرجة على جداول اجتماعات مجلس الإدارة والتي تمت مناقشتها خلال العام ٢٠١٤م ٥. تقرير عن السيولة لدى البنك ٦. تقرير أداء الاستثمار ٧. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي لشهر ديسمبر ٢٠١٤م والحسابات الختامية كما هي في ٢٠١٤/١٢/٣١ ٨. تعيين مراقبين لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٥ وتفويضه بتحديد أتعابهم ليرفع المجلس بالتالي توصيته للجمعية العامة ٩. ملاحظات تقرير تفتيش مصرف البحرين المركزي ١٠. مناقشة التوسع في المملكة المتحدة ١١. سياسة تمكين المرأة ١٢. خطة التعاقب الإداري ١٣. الشغور في عضوية لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات ١٤. تعديل على سياسة مكافآت ومزايا الموظفين ١٥. مقترح تأسيس شركة غرض خاص لإدارة أسهم الموظفين ١٦. الهيكل التنظيمي لفرع البنك في دولة الكويت ١٧. مراجعة سياسات إدارة المخاطر	٩ فبراير ٢٠١٥
١. مراجعة ما تم تنفيذه في السنة الثانية من إستراتيجية البنك للفترة من عام ٢٠١٣ - ٢٠١٥	١٠ فبراير ٢٠١٥
١. تقرير عن مواكبة التطورات التكنولوجية ٢. أداء الفروع والمجمعات المالية للبنك ٣. مقترح سياسة حوافز المبيعات	٢ مارس ٢٠١٥
١. الحصول على توجيهات المجلس بخصوص إستراتيجية البنك للأعوام ٢٠١٦ - ٢٠١٨ ٢. إستراتيجية التركيز في الودائع ٣. السندات متوسطة الأجل ٤. إستراتيجية الاستثمار ٥. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي للربع الأول من عام ٢٠١٥ ٦. إستراتيجية إدارة المخاطر ٢٠١٥ ٧. إستراتيجية إدارة السيولة ٢٠١٥ ٨. مراجعة سياسات إدارة المخاطر ٩. الهيكل التنظيمي لفروع البنك في جمهورية الهند	٢٠ أبريل ٢٠١٥

المواضيع	تاريخ الاجتماع
١. مراجعة استراتيجية الاستثمار ٢. المستجدات بخصوص حاجة البنك لزيادة ملء رأس المال ٣. نتائج تقييم أعضاء مجلس الإدارة ٤. التقرير الربع سنوي عن السيولة لدى البنك ٥. التقرير النصف سنوي لأداء محفظة الاستثمار ٦. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي من بداية العام وحتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥ ٧. التعديلات على سياسة مكافحة غسيل الأموال ٨. تقرير التفتيش من بنك الكويت المركزي على فرع البنك بدولة الكويت ٩. إنشاء المكتب التمثيلي في جمهورية تركيا ١٠. إدارة عمليات التحصيل ١١. مراجعة سياسات إدارة المخاطر	١٥ يوليو ٢٠١٥
١. مناقشة خطط البنك لزيادة رأس المال لتلبية المتطلبات المستقبلية والرقابية والموافقة على المقترح الخاص بذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي	٢٩ سبتمبر ٢٠١٥
١. التقرير الربع سنوي عن السيولة لدى البنك واتفاقيات إعادة الشراء ٢. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي من بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥ ٣. تعديلات على سياسة مكافحة غسيل الأموال بفرع البنك بدولة الكويت ٤. تعديلات على سياسات الموارد البشرية ٥. مراجعة سياسات إدارة المخاطر	١٩ أكتوبر ٢٠١٥
١. استراتيجية البنك للثلاث سنوات القادمة ٢٠١٦-٢٠١٨	٢٣ نوفمبر ٢٠١٥
١. المواضيع الرئيسية التي سترفع لمجلس الإدارة ولجانه التابعة خلال عام ٢٠١٦ ٢. وضع السيولة بالدولار الأمريكي ٣. تقرير عن إدارة اسهم الخزينة ٤. ميزانية البنك التقديرية لعام ٢٠١٦ ٥. حدود تعامل البنك مع البنوك وحدود تعامله مع البلدان	٢١ ديسمبر ٢٠١٥

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

ويحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة لمهام محددة من وقت لآخر وحسبما تستدعي الحاجة، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة المناطة بكل منها. كذلك يزود أعضاء المجلس بنسخ من محاضر اجتماعات هذه اللجان التزاماً بتعليمات الجهة الرقابية. خلال عام ٢٠١٥، لا توجد أية قضايا رئيسية ذات أهمية تتعلق بمهام اللجان التابعة للمجلس للإفصاح عنها.

وقد تم نشر النص الكامل لشروط المرجعية الخاصة باللجان التابعة لمجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق، لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات ولجنة المخاطر) على الموقع الإلكتروني للبنك.

يتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة كل سنة بعد اجتماع الجمعية العامة السنوي، وتعتبر اللجان المتفرعة من المجلس حلقات وصل بين إدارة البنك التنفيذية والمجلس. والغرض من إنشاء هذه اللجان معاونة مجلس الإدارة في تسيير أعمال البنك، وذلك بدراسة العديد من الأمور التي تقدم للمجلس من الإدارة ورفع توصياتها للمجلس فيما يخص ذلك.

تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة، مهامها ومسئولياتها

اللجنة التنفيذية

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسئوليات	موجز الصلاحيات
محمد عبدالرحمن حسين رئيس اللجنة عارف صالح خميس نائب رئيس اللجنة الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة عضو مطلق مبارك الصانع عضو عبدالكريم أحمد بوجيري عضو الهام إبراهيم حسن عضو	- يعين مجلس الإدارة خمسة أعضاء للجنة على الأقل لدورة سنة واحدة. - الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً ثمانية اجتماعات (تم فعلياً عقد إحدى عشر اجتماعاً في سنة ٢٠١٥). - يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع تعقده بعد تعيين الأعضاء. - يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. و يجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به. - يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. - تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانها.	المراجعة والموافقة على المواضيع التي ترفع لمجلس الإدارة مثل خطط العمل، والهيئات، والقروض/ طلبات الاستثمار وغيرها من المقترحات في غضون سلطاتها ومراجعة دورية لإنجازات البنك.

لجنة التدقيق

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
جاسم حسن علي زينل رئيس اللجنة (مستقل) يوسف صالح خلف نائب رئيس اللجنة (مستقل) الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة عضو (مستقل) حسن محمد محمود عضو	- يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة التدقيق بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة سنة واحدة. - ينتخب الرئيس من قبل أعضاء اللجنة، على أن يكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين وذلك في أول اجتماع يعقد بعد تعيين الأعضاء. ويجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة مستقلين أيضاً. - الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد أربعة اجتماعات في سنة ٢٠١٥). - يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. و يجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة. الحضور بالنيابة غير مسموح به. - يجب أن يكون الرئيس أو نائب الرئيس متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. - تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانته.	تراجع اللجنة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي وتأخذ في الاعتبار الملاحظات الرئيسية المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي ورد الإدارة عليها وتحصر على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، تراقب اللجنة نشاط تعاملات تداول الأشخاص الرئيسيين بهدف، تجنب أي سوء استخدام للمعلومات الجوهرية المتوافرة لدى الأشخاص الرئيسيين. يتولى مهمة الاعتماد والمراجعة الدورية لميثاق التدقيق الداخلي الذي يحدد الغرض، السلطة، المسؤوليات، وغيرها من الجوانب المرتبطة بعملية التدقيق الداخلي.

لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة عضو (مستقل) مروان محمد الصالح عضو	- يعين مجلس الإدارة أعضاء اللجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة سنة واحدة ويجب أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً وغالبية أعضائها مستقلين أيضاً. - تقوم اللجنة بانتخاب الرئيس/نائب الرئيس في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء. - يجب ألا يقل عدد اجتماعات اللجنة عن اجتماعين سنوياً، (تم فعلياً عقد أربعة اجتماعات في سنة ٢٠١٥). - يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به. - يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. - تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانته.	تقييم وتقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن جميع الأمور المرتبطة بتعيين ومزايا أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كذلك التأكد من وتعزيز الممارسات السليمة لحوكمة الشركات التي تتفق مع ميثاق حوكمة الشركات في مملكة البحرين ومتطلبات الجهة الرقابية وأيضاً أفضل الممارسات العالمية في مجال حوكمة الشركات وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة على النحو المناسب.

لجنة المخاطر

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) جاسم حسن علي زينل نائب رئيس اللجنة (مستقل) الدكتور زكريا سلطان العباسي عضو يوسف صالح خلف عضو (مستقل)	- يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة المخاطر بعدد لا يقل عن أربعة أعضاء لمدة سنة واحدة. - يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء. - الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد أربعة اجتماعات في سنة ٢٠١٥). - يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. و يجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به. - يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. - تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة ولجانته.	مراجعة سياسات المخاطر، والتوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. أيضاً، دراسة ورصد قضايا المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وتوجيه الإدارة بشكل مناسب.

اجتماعات اللجان وسجل الحضور

الرموز: ⊕ حضر الاجتماع ○ لم يتمكن من حضور الاجتماع ⊖ لم يكن عضواً في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة

اجتماعات اللجنة التنفيذية ٢٠١٥

الأعضاء	٨ فبراير	١ مارس	١٩ أبريل	٢٤ مايو	١٤ يونيو	٦ سبتمبر	٢٩ سبتمبر	١٨ أكتوبر	٢٤ نوفمبر	٢٠ ديسمبر
محمد عبدالرحمن حسين	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
عارف صالح خميس	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	○	⊕
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	⊕	⊕	⊕	⊕	○	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
مطلق مبارك الصانع	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
عبدالكريم أحمد بوجيري	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
الهام إبراهيم حسن	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕

اجتماعات لجنة التدقيق ٢٠١٥

الأعضاء	٨ فبراير	١٩ أبريل	١٤ يوليو	١٨ أكتوبر
جاسم حسن علي زينل	⊕	⊕	⊕	⊕
الشيخ خليفة بن دحيح آل خليفة	⊕	⊕	○	⊕
يوسف صالح خلف	⊕	⊕	⊕	⊕
حسن محمد محمود	⊕	⊕	⊕	⊕

اجتماعات لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات ٢٠١٥

الأعضاء	٩ فبراير	١ مارس	١٩ أكتوبر	٢٣ نوفمبر
مراد علي مراد	⊕	⊕	⊕	⊕
الشيخ خليفة بن دحيح آل خليفة	⊕	⊕	⊕	○
مروان محمد الصالح	⊕	○	⊕	⊕

* اجتماع غير مقرر مسبقاً عقد في اسطنبول - الجمهورية التركية

اجتماعات لجنة المخاطر ٢٠١٥

الأعضاء	١٨ يناير	١٢ أبريل	٥ يوليو	٥ أكتوبر
مراد علي مراد	⊕	⊕	⊕	⊕
جاسم حسن علي زينل	⊕	⊕	⊕	⊕
الدكتور زكريا سلطان العباسي	⊕	⊕	⊕	⊕
يوسف صالح خلف	⊕	⊕	⊕	⊕

الالتزام ومكافحة غسل الأموال

يشكل الالتزام بالأحكام التنظيمية والقانونية عملية مستمرة ذات أهمية كبرى، لذا فقد عين البنك وحدة خاصة مستقلة لمتابعة جميع الأحكام التنظيمية والقانونية الصادرة من الجهات الرسمية والتأكد من تطبيقها. يسعى البنك باستمرار لتحسين مستوى الالتزام في جميع عملياته، حيث أن سياسة وأولويات البنك المثبتة هي «أن بنك البحرين والكويت يسعى دوماً إلى حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لمليكيته في البنك وذلك عن طريق الممارسات المصرفية ذات المهنية العالية». وتعتبر قضية غسل الأموال إحدى أهم القضايا التي تستأثر بالأولوية على جدول وظائف الالتزام بجانب أحكام حوكمة الشركات ومعايير الإفصاح عن المعلومات ومتابعة المطلعين وتعاملات الأشخاص الرئيسيين في الأوراق المالية واجتذاب تضارب المصالح واتباع أفضل الممارسات.

في العام ٢٠١٤، شرع البنك في تطبيق نظاماً آلياً لمراقبة وإدارة المتطلبات التنظيمية في البنك بما يتوافق مع أحكام مصرف البحرين المركزي. ويسهل هذا النظام عمليات المتابعة لحالات الالتزام أو عدم الالتزام عندما تستدعي الحاجة لذلك. ومن المقرر أن يتم تطبيق النظام الجديد في جميع الأقسام المعنية داخل البنك في العام الجاري.

قام البنك بوضع سياسة وإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتضمن تدابير التحقق الواجبة من العملاء وإجراءات التعرف على العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها وبرنامجاً للتوعية الدورية للموظفين وحفظ السجلات وتعيين مسئولاً خاصاً للإبلاغ عن عمليات غسل الأموال. كما تم تحديث سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال سنوياً واعتمادها من قبل مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في يوليو ٢٠١٥.

كما اعتمد البنك نظاماً آلياً لمراقبة العمليات على أساس المخاطر. يتوافق مع قواعد مكافحة غسل الأموال لدى مصرف البحرين المركزي.

ويتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال بالبنك دورياً من قبل مدققين داخليين يتبعون للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. كما يقوم المصرف المركزي بعمليات تفتيش دورية للتأكد من مدى التزام البنك بقواعد مكافحة غسل الأموال. إضافة إلى ذلك يتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال لدى البنك من قبل مدققين خارجيين مستقلين سنوياً ويسلم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. وقامت فروع البنك الخارجية في الهند والكويت والشركة التابعة له شركة كريد مكنس، باعتماد وظائف مسؤولين عن الالتزام والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال بهدف ضمان تطبيق الأنظمة المحلية وكذلك تلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي النافذة. وانطلاقاً من التزام البنك بالتصدي لعمليات غسل الأموال فقد بادر بتطبيق جميع الأحكام والتعليمات الصادرة من مصرف البحرين المركزي بشأن غسل الأموال، وهي جميعها متوافقة مع توصيات فريق العمل المالي (FATF) وهي منظمة عالمية لمكافحة غسل الأموال، ومع ورقة لجنة بازل بشأن تطبيق برامج الاحتراس اللازم للبنوك بشأن تقييم العملاء ومع المعايير الدولية للممارسات المثلى.

استراتيجية الإفصاح والتواصل

يتبع البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله لجميع مساهمي وأطراف ذات العلاقة واعتمد سياسة إفصاح تواصلية تنسجم مع متطلبات اتفاقية بازل ٢، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين، للاستعراض النتائج المالية والرد على أسئلة واستفسارات السادة المساهمين.

كما يتم الإعلان وتوفير المعلومات عن أية مستجدات من خلال موقع البنك الإلكتروني - www.bbkonline.com - أو عبر وسائل النشر الأخرى. كذلك يقوم البنك بنشر تقاريره السنوية والنتائج المالية للسنوات الثلاث الأخيرة، وأيضاً تقرير حوكمة الشركات، إطار عمل حوكمة الشركات، سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، دليل عمل مجلس الإدارة، ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة، سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين وشروط مرجعية اللجان التابعة لمجلس الإدارة. وبإمكان المساهمين تعبئة الاستمارة الإلكترونية الموجودة على موقع البنك الإلكتروني لتوجيه أية استفسارات قد تكون لديهم.

كما أوجد البنك موقعاً إلكترونياً داخلياً للتواصل مع الموظفين في الأمور والشئون الإدارية.

ان منهجية المكافآت لبنك البحرين والكويت مبنية على أساس التعويضات الشاملة، وتتضمن سياسة المكافأة المتغيرة والمرتبطة بالأداء بالإضافة إلى توفير مستوى تنافسي إجمالي الأجر الثابت بهدف اجتذاب والاحتفاظ بأصحاب المؤهلات والكفاءات من الموظفين.

خلال العام ٢٠١٤، تبنى البنك اللوائح ذات الصلة بممارسات الأجور والمكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، وبناءً على ذلك قام بمراجعة الإطار العام المتغير لسياسة المكافآت الخاص به. وقد حاز الإطار المعدل لسياسات المكافآت على موافقة المساهمين خلال الجمعية العمومية السنوية الذي عُقد في ١٠ مارس ٢٠١٥.

وفيما يلي ملخص لأهم مزايا السياسة المقترحة للأجور والمكافآت:

استراتيجية الأجور والمكافآت:

تهدف استراتيجية البنك الأساسية للأجور والمكافآت لتقديم مستوى تنافسي من المكافآت الإجمالية لاستقطاب الموظفين المؤهلين والكفاء والاحتفاظ بهم. بينما ترتبط سياسة المكافآت المتغيرة لدى البنك في الأساس بالأداء، حيث تعمل على التوفيق بين مصالح الموظف ومصالح مساهمي البنك. وتدعم هذه السياسة تحقيق أهداف البنك من خلال الموازنة بين المكافآت بالنتائج القصيرة الأجل والأداء المستدام الطويل الأجل. كما تهدف الاستراتيجية إلى مشاركة الموظفين في النجاح على أن تتماشى مكافآتهم مع هيكل ونتائج المخاطر الخاص بذلك.

تُعد كفاءة جميع موظفينا والتزامهم على المدى البعيد عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح. ومن ثم، فإننا نهدف إلى استقطاب الكوادر المؤهلة التي تتفانى في الالتزام بواجبها تجاه البنك والاحتفاظ بهم وتحفيزهم للقيام بأدوارهم الوظيفية بما يحقق مصالح مساهميننا على المدى البعيد. وتتكون مجموعة مكافآت البنك من العناصر الأساسية التالية:

١ الأجر الثابت.

٢ المزايا.

٣ مكافأة الأداء السنوية قصيرة الأجل.

٤ مكافأة الأداء السنوية طويلة الأجل.

٥ مكافآت مجالس إدارات الشركات التابعة.

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال أن يعمل البنك ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة المكافآت الخاصة به. ويتم الإشراف على جميع الأمور الخاصة بالمكافآت والالتزام الكامل للمتطلبات التنظيمية من قبل لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات.

وتراعي سياسة الأجور والمكافآت الخاصة بالبنك وعلى وجه التحديد، الدور الوظيفي لكل موظف. حيث قامت بوضع معايير تحدد ما إذا كان الموظف مُخطراً كبيراً و/أو شخصاً معتمداً لإدارة أعمال البنك أو في وظيفة رقابية أو مساندة.

ويكون الموظف شخصاً معتمداً اذا ما تطلب تعيينه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره الوظيفي في البنك. ويكون الموظف مُخطراً كبيراً إذا ما كان مديراً لأحد الأعمال الرئيسية بالبنك ويشمل ذلك الموظفين الذين يتبعونه، والذين يكون لهم تأثير كبير على حجم مخاطر البنك.

ومن أجل الحصول على توافق بين ما يدفعه البنك لموظفيه واستراتيجية الأعمال الخاصة بنا، نقوم بتقييم الأداء الفردي لكل موظف مقابل الأهداف السنوية المالية وغير المالية والطويلة الأجل والتي تم تلخيصها في نظام إدارة الأداء الخاص بنا.

كما يراعي هذا التقييم الالتزام لقيم البنك والمخاطر وإجراءات الالتزام، والنزاهة. وفي المجمل، لا يستند تقدير الأداء إلى ما تم تحقيقه خلال الأجل القصير والطويل فحسب، بل يستند كذلك إلى كيفية تحقيقه، لما له من أثر كبير في استدامة النشاط التجاري على المدى البعيد.

دور ومحو تركيز لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

تقوم لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالإشراف على جميع سياسات المكافآت الخاصة بموظفي البنك. وتعتبر اللجنة الجهة الإشرافية والحاكمة لسياسة وممارسات وبرامج الأجور والمكافآت. وتتحمل اللجنة مسؤولية تحديد ومراجعة واقتراح سياسة الأجور ليتم اعتمادها من مجلس الإدارة. كما تقوم بوضع مبادئ و هيكل الحوكمة لجميع القرارات الخاصة بالمكافآت. وتتضمن اللجنة كذلك دفع أجور بطريقة عادلة ومسؤولة لجميع الموظفين. تقوم مراجعة سياسة الأجور بصفة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم مخاطر البنك.

وتتضمن مسؤوليات لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة الخاصة بالبنك، كما هي موضحة في ميثاق تكليفها، ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:

• اعتماد ومتابعة ومراجعة نظام الأجور والمكافآت لضمان تشغيل النظام كما هو مخطط له.

• مراجعة سياسات الأجور والمكافآت ليتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك.

• الموافقة على مبالغ المكافآت الخاصة بكل شخص معتمد أو مُخاطر كبير، وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المطلوب توزيعها، مع مراعاة الأجر الكامل، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.

• رفع توصية لمجلس إدارة البنك بشأن مكافأة الرئيس التنفيذي.

• ضمان تعديل ميزانية المكافآت لتتوافق مع جميع أنواع المخاطر التي يأخذها البنك والتأكد من أن نظام المكافآت يميز بين الموظفين الذين يساهمون بنفس الارباح القصيرة الأجل لكن يأخذون قدراً مختلفاً من المخاطر بالنيابة عن البنك.

• التأكد من أن المكافأة المتغيرة تشكل جزءاً كبيراً من أجر الموظفين أصحاب المخاطر الكبيرة.

• مراجعة نتائج اختبار خطورة الأعمال والاختبار العكسي قبل الموافقة على إجمالي المكافأة المتغيرة المطلوب توزيعها، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.

• تقييم الممارسات التي يتم دفع الأجر والمكافأة بموجبها مقابل الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وسوف تستعلم لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات عن أي مكافآت دخل لا يمكن تحقيقها أو تظل إمكانية تحقيقها غير مؤكدة في وقت الدفع.

• التأكد من أن هيكل الأجر الثابت والمتغير للأشخاص المعتمدين في وظائف إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والالتزام مرجحاً لصالح الأجر الثابت.

• التوصية بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم، وبما يتفق والمادة ١٨ من قانون الشركات التجارية البحريني.

• التأكد من تطبيق آليات التزام مناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين ذي الصلة بالأجر والمسؤولية لإضعاف آثار تنظيم المخاطر المضمنة في اتفاقيات الأجور الخاصة بهم.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مزيج من المقاييس قصيرة الأجل والمقاييس طويلة الأجل، وتتضمن مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. حيث تضمن عملية إدارة الأداء بالبنك توزيع جميع الأهداف وترتيبها بشكلٍ تتابعي لجميع وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

ولتحديد مبلغ المكافأة المتغيرة، يبدأ البنك بوضع الأهداف الخاصة ومقاييس الأداء النوعية الأخرى التي تؤدي إلى تحديد ميزانية المكافآت. ويتم بعد ذلك تعديل الميزانية لتتوافق مع المخاطر باستخدام المقاييس المعدلة بما في ذلك الاعتبارات التطلعية.

تقوم لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالتقييم الجيد للممارسات التي يتم دفع المكافأة بموجبها للتحقق من الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وتثبت اللجنة أن قراراتها متوافقة مع تقييم المركز المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك عملية رسمية وشفافة لتعديل المبلغ الإجمالي للمكافآت حسب نوعية الأرباح. كما يهدف البنك إلى دفع المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة. فإذا لم تكن جودة الأرباح قوية، يمكن تعديل قاعدة الأرباح وفقاً لتقدير لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات.

وحتى يتسنى للبنك تمويل ميزانية المكافآت يجب تحقيق حد الأهداف المالية. وتتضمن مقاييس الأداء تقليص المكافأة المتغيرة بشكل عام وملحوظ عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. وعلاوة على ذلك، يخضع مبلغ المكافآت الإجمالية المستهدفة لتعديلات المخاطر التي تتماشى مع هيكل تقييم المخاطر والارتباط.

أجر الوظائف الرقابية

إن مستوى الأجور للوظائف الرقابية والمساندة ويمكن البنك من استقطاب موظفين مؤهلين وذوي خبرة في هذه الوظائف. ويضمن البنك أن يكون مزيج الأجر الثابت والمتغير لموظفي الوظائف الرقابية والمساندة لصالح الأجر الثابت. ويتوقف الأجر المتغير للوظائف الرقابية على الأهداف الخاصة بالوظيفة، ولا يتم تحديده من خلال الأداء المالي لمجالات الأعمال التي يقوم هؤلاء الموظفون بمراقبتها.

ويلعب نظام إدارة أداء البنك دوراً حيوياً في تحديد أداء وحدات المساندة والرقابة على أساس الأهداف المحددة لكل منها. وتتوقف هذه الأهداف بشكل أكبر على الأهداف غير المالية والتي تتضمن المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والبيئة التنظيمية، بعيداً عن المهام التي لها قيمة مضافة والخاصة بكل وحدة.

المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال بشكل رئيسي من خلال أهداف الأداء الرئيسية المحددة ضمن نظام إدارة الأداء بالبنك. وتحتوي هذه الأهداف على الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك التحكم في المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والمتطلبات التنظيمية. وتتضمن مراعاة تقييمات المخاطر في تقييم أداء الأفراد أن تتم معاملة أي موظفين يحققان نفس الدخل المتوسط الأجل لكنهما يتحملان مستويات مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك بشكلٍ مختلف من خلال نظام المكافآت والأجور.

أعضاء لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

كما هو موضح في تقرير حوكمة الشركات فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين وأن أعضاء لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات مستقلين بما فيهم رئيس اللجنة. وتتكون لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات من الأعضاء التاليين:

اسم عضو لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي حضرها
مراد علي مراد	٢١ مارس ١٩٩٩	٤
الشيخ خليفة بن عيچ آل خليفة	٢٧ فبراير ٢٠٠٥	٣
مروان محمد الصالح	٣٠ ديسمبر ٢٠١٤	٢

تقدر نفقات حضور الاجتماعات المدفوعة لأعضاء لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بمبلغ ٥,٥٠٠ دينار بحريني (في عام ٢٠١٤: ٥,٠٠٠ دينار بحريني).

الاستشارة الخارجية

تم تعيين استشاري خارجي خلال العام لإجراء دراسة مقارنة للأجور والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لدى بنك البحرين والكويت، وتقديم التوصيات اللازمة بشأن الأجور وممارسات الدفع لضمان توافقها مع الأسواق المحلية والإقليمية.

نطاق تطبيق سياسة الأجور والمكافآت

تم تطبيق سياسة الأجور والمكافآت المتغيرة على مستوى المجموعة لتشمل بنك البحرين والكويت (البحرين)، وبنك البحرين والكويت (الكويت). وتم استبعاد فروع بنك البحرين والكويت بجمهورية الهند لخضوعها لسياسات البنك الاحتياطي الهندي المتعلقة بهذه الخصوص. كما تم كذلك استبعاد شركة إنفيتا وكريدي مكس من هذه السياسة.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس إدارة البنك بما يتوافق وأحكام المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١. وسيتم وضع حد أقصى لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة بحيث لا تتجاوز المكافأة الإجمالية (باستثناء أتعاب حضور اجتماعات المجلس) نسبة ١٠٪ من صافي أرباح البنك في أي سنة مالية بعد إجراء جميع الخصومات المطلوبة. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية العادية. ولا تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر ذات الصلة بالأداء مثل منح الأسهم أو خيارات الأسهم أو خطط الحوافز الأخرى ذات الصلة بالأسهم المؤجلة أو العلوات أو مزايا التقاعد.

المكافآت المتغيرة للموظفين

تعتمد المكافأة المتغيرة للموظفين بمستوى الأداء. وتتكون من مكافأة الأداء السنوية والحوافز الطويلة الأجل الخاصة بالأداء المستقبلي للبنك. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، يتم منح المكافأة السنوية بناءً على نسبة تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة لكل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

وقد طبق البنك هيكلًا معتمداً من مجلس إدارته لوضع رابط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد صُمم الهيكل على أساس استيفاء الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى، والتي ستؤدي، عند تساوي جميع العناصر الأخرى، إلى توفير ميزانية عامة للمكافآت قبل اعتماد أي تخصيص لخطوط الأعمال والموظفين بصورة فردية. وفي الهيكل المعتمد لتحديد المكافأة المتغيرة الإجمالية، تهدف لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات إلى موازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

هيكل تقييم المخاطر

إن الهدف من تقييم ارتباطات المخاطر هو الربط بين المكافأة المتغيرة وحجم مخاطر البنك. وفي مساعيه للقيام بذلك، يراعي البنك كلا من المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية والتقدير البشري دوراً مهماً في تحديد أي تعديلات خاصة بالمخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى التأكد من أن سياسة الأجور والمكافآت المحددة تقلل حوافز الموظفين لأخذ المخاطر الإضافية وغير الواجبة، ومتناسقة مع نتائج تقييم المخاطر وتقدم مزيجاً مناسباً من الأجر يتمشى مع حجم المخاطر.

وتتحقق لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالبنك مما إذا كانت سياسة المكافأة المتغيرة تتماشى مع حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك. كما تضمن من خلال تقييمها للمخاطر أن لا يتم ربط المكافأة بالإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر المعنوية والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. ويباشر البنك تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية.

ويضمن البنك أن لا تحد ميزانية المكافأة المتغيرة قوة وملئة رأس المال. ويكون الحد الذي يلزم جميع رأس المال عبارة عن دالة للمركز الرسالي الحالي للبنك وإجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

ويراعي حجم الميزانية الإجمالية للمكافآت المتغيرة وتخصيصها داخل البنك النطاق الكامل للمخاطر الحالية والمحتمة، بما في ذلك:

- تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة؛
- تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي تم تحملها عند تنفيذ الأعمال؛
- التوافق مع وقت وإمكانية حدوث الإيرادات المستقبلية المحتملة المدمجة في الأرباح الحالية.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى البنك هيكل تقييم مخاطر رجعي، والذي هو عبارة عن تقييم نوعي للاختبار العكسي للأداء الفعلي في مقابل افتراضات المخاطر المسبقة.

وفي السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية في أدائه المالي، سوف يعمل هيكل تعديل المخاطر بالشكل التالي:

- سوف يكون هناك تقليص ملحوظ في المكافآت المتغيرة الإجمالية للبنك.
- على المستوى الفردي، سوف يعكس الأداء الضعيف للبنك عدم استيفاء مؤشرات الأداء الفردية، ومن ثم يكون تقييم أداء الموظفين منخفضاً.

- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.

- تغييرات محتملة في فترات المنح، وإجراء تأجيل إضافي للمكافآت غير الممنوحة.

- وأخيراً، إذا ما كان الأثر الكمي والنوعي للخسارة كبيراً، قد يتم التفكير في استرداد وتعديل منح المكافأة المتغيرة السابقة.

يمكن لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات، بموافقة مجلس الإدارة، تبير واتخاذ القرارات الاختيارية التالية:

- زيادة أو خفض التعديل الرجعي.
- التفكير في تأجيلات إضافية أو زيادة في كم المنح غير النقدية.
- الاسترداد من خلال اتفاقيات الاسترداد والتعديل.

هيكل الاسترداد والتعديل

تتيح أحكام الاسترداد والتعديل الخاصة بالبنك لمجلس الإدارة فقط تحديد، عندما يكون ذلك مناسباً، إمكانية مصادرة/تعديل العناصر غير الممنوحة بموجب خطة المكافآت المؤجلة، أو استرداد المكافأة المتغيرة المقدم في حالات معينة. ويهدف ذلك إلى السماح للبنك بالاستجابة بشكل مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت السابقة تثبت أنها لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. وتحتوي جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تتيح للبنك إمكانية خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان أدؤهم الفردي له تأثير سلبي كبير على البنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

إن مجلس إدارة البنك هو الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ أي قرار يخص استيراد المنح من الأفراد.

وتتيح أحكام الاسترداد والتعديل لمجلس إدارة البنك تحديد ما إذا كان من الممكن تعديل/إلغاء العناصر الممنوحة/غير الممنوحة بموجب خطة العلاوات المؤجلة في بعض الحالات. وتتضمن هذه الحالات ما يلي:

- دليل معقول على سوء التصرف المتعمد أو الخطأ الجسيم أو إهمال أو عجز الموظف بما يسبب تكبد البنك و/أو وحدة العمل التابع لها الموظف خسائر مادية في أدائها المالي أو تحريف كبير في البيانات المالية للبنك أو فشل ذريع في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التجارية أو تعريضها للخطر بسبب أفعال هذا الموظف أو إهماله أو سوء تصرفه أو عجزه خلال سنة الأداء ذات الصلة.
- تعمد الموظف تضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.
- كما يمكن استخدام الاسترداد إذا كان تعديل الجزء غير الممنوح من المكافأة غير كافٍ نظراً لطبيعة ودرجة خطورة المشكلة.

مكونات المكافأة المتغيرة

تتضمن المكافأة المتغيرة المكونات الأساسية التالية:

النقد المقدم	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة
النقد المؤجل	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً على أساس تناسبي على مدار فترة ٣ سنوات
منح الأسهم قصيرة الأجل المقدمة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والصادرة في شكل أسهم في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة.
منح الأسهم قصيرة الأجل المؤجلة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة في شكل أسهم على أساس تناسبي على مدار فترة ٣ سنوات
منح أسهم الأداء طويلة الأجل	إن أنظمة الحوافز طويلة الأجل للبنك عبارة عن برامج مكافآت قائمة على الأسهم، يتم بموجبها سنوياً تخصيص عدد من أسهم البنك للمديرين التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا تحتسب وفقاً لأدائهم، وإمكاناتهم ودرجة أهمية الوظيفة. ويوجد نوعان من أنظمة الحوافز طويل الأجل كما يلي: ١. نظام خيار الأسهم للموظفين تم طرح نظام خيار الأسهم للموظفين في عام ١٩٩٩ وبصفة سنوية حتى عام ٢٠٠٩. ومن المقرر أن ينتهي العمل بالبرنامج بمجرد انتهاء أو تخصيص جميع الخيارات الممنوحة حتى عام ٢٠٠٩. ٢. نظام الأسهم وفقاً للأداء للموظفين تم طرح هذا النظام اعتباراً من عام ٢٠١٠، حيث يقوم على منح أسهم للموظفين وبصورة سنوية وفقاً للأداء. يتم الاحتفاظ بالأسهم في شركة ش.ش.و باسم الموظف طوال فترة الاكتساب. في أعقاب تقييم أداء البنك مقابل مؤشرات الأداء المحددة لفترة الاكتساب، يتم تحويل ملكية الأسهم المكتسبة للموظف.
مكافآت الموظفين الأعضاء في مجلس إدارة الشركات التابعة	هي عبارة عن المكافأة التي يتقاضاها الموظف في نهاية السنة المالية نظير تمثيله البنك في مجالس إدارات الشركات التابعة. ولا تشمل نفقات حضور الاجتماعات الدورية.

تخضع جميع المكافآت المؤجلة والطويلة الأجل لأحكام الاسترداد والتعديل. ويتم تحويل ملكية أسهم المكافآت والأرباح الموزعة عنها لصالح الموظف بعد فترة اكتساب مدتها ستة أشهر من تاريخ المنح. ويرتبط عدد منح الأسهم العادية بسعر سهم البنك وفقاً لقواعد خطة حوافز أسهم البنك.

المكافأة المؤجلة

يخضع جميع الموظفين في الدرجة ٢٤ فما فوقها لقواعد التأجيل التالية:

١ الرئيس التنفيذي ونوابه والمدراء العامون ضمن مجموعة إدارة الأعمال:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد*
النقد المقدم	٤٠٪	فوراً	-	-	نعم
النقد المؤجل	١٠٪	٣ سنوات	-	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	٥٠٪	٣ سنوات	٦ أشهر	نعم	نعم

٢ جميع الموظفين الآخرين المشمولين:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد*
النقد المقدم	٥٠٪	فوراً	-	-	نعم
منح الأسهم المقدمة	١٠٪	فوراً	٦ أشهر	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	٤٠٪	٣ سنوات	٦ أشهر	نعم	نعم

ويمكن للجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات، بناءً على تقييمها لهيكل الأدوار الوظيفية والمخاطر التي اتخذها الموظف زيادة تغطية الموظفين الذين سيخضعون لترتيبات مؤجلة.

تفاصيل المكافأة المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

٢٠١٤	٢٠١٥	
٧٤,٠٠٩	٧٧,٥٥٠	نفقات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وبدل السفر
٥٧٧,٥٠٠	٥٧٧,٥٠٠	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
١١٧,٩٦١*	٣٣,٩٩٣	النفقات الأخرى ذات العلاقة بأعمال المجلس
٧٦٩,٤٧٠	٦٨٨,٠٤٣	الإجمالي

(ب) مجلس إدارة شركة تابعة مملوكة بالكامل

٢٠١٤	٢٠١٥	
١٢,٤٠٠	١٣,٣٠٠	نفقات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وبدل السفر
١٤٨,٢٠٠	١٣٨,٦٤٨	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
٨,٠٨٤	٩,١٥٥	النفقات الأخرى ذات العلاقة بأعمال المجلس
١٦٨,٦٨٤	١٦١,١٠٣	الإجمالي

* إن النفقات الأخرى تتضمن مبلغ ٥٢,٠٠٠ دينار بحريني وافق عليه المجلس في عام ٢٠١٣، ولم تحتسب ضمن النفقات في نفس العام.

(ج) الموظفين

١. أجر ومكافآت الموظفين

٢٠١٥										بالألف دينار بحريني
الإجمالي	المكافأة المتغيرة					المكافأة الممنوحة عند التوظيف (نقدأ / أسهم)	المكافأة الثابتة (نقدأ / أسهم)	عدد الموظفين		
	المؤجلة			المقدمة						
	أخرى	أسهم	نقدأ	أسهم	نقدأ					
٥,١٤٨	–	١,٠٦٩	١٩٣	٢٧	١,٠٣٩	–	–	٢,٨٢٠	١٦	الأشخاص المعتمدين - الأعمال
٢,٣٤٢	–	٣٥٧	١٠	٧٢	٤٦٠	–	–	١,٤٤٢	١١	الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة
٣,٦٢٠	–	٤٣٣	١٠	٩٦	٥١٩	–	–	٢,٥٦٢	٢٩	كبار المُخاطرين الآخرين
١٣,٧٩١	–	–	–	–	١,٧٦٩	–	–	١٢,٠٢٣	٥٦٧	الموظفين الآخرين: البحرين
٦,٥٦٧	–	–	–	–	٦٩٩	–	–	٥,٨٦٨	٣٩٨	الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة
٣١,٤٦٩	–	١,٨٦٠	٢١٣	١٩٥	٤,٤٨٦	–	–	٢٤,٧١٥	١,٠٢١	الإجمالي

لم يتم احتساب الأثر الصافي لتكاليف الموظفين غير المباشرة الأخرى بمبلغ ١٢٢,٢٠٨ دينار بحريني في الجدول أعلاه.

أجور وأتعاب حضور اجتماعات مجالس الإدارة من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية لتمثيل البنك في مجالس الإدارة. تم إدراج مبلغ ٢٤٨,٧٩٦ دينار بحريني في الجدول أعلاه من شركات تابعة مملوكة بالكامل و/أو الشركات الزميلة لبنك البحرين والكويت.

المبلغ الإجمالي للأجور يشمل مدفوعات خلال السنة بلغت ٣٨٧,١٢٠ دينار بحريني، بلغ أعلى أجر دُفع منها لشخص واحد ٣٣٤,٠٠٠ دينار بحريني.

٢٠١٤										بالألف دينار بحريني
الإجمالي	المكافأة المتغيرة					المكافأة الممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	المكافأة الثابتة (نقداً / أسهم)	عدد الموظفين		
	المؤجلة			المقدمة						
	أخرى	أسهم	نقداً	أسهم	نقداً					
٥,٢١٥	—	١,١٠٣	٢٠٦	٢٤	١,٠٣٥	—	—	٢,٨٤٧	١٦	الأشخاص المعتمدين - الأعمال
٢,٣٤١	—	٣٨٩	١٩	٦٩	٤٦٩	—	—	١,٣٩٦	١١	الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة
٢,٩٧٨	—	٣٤٤	٩	٧٥	٤٣٥	—	—	٢,١١٥	٢٤	كبار المخاطرين الآخرين
١٣,٤٤٠	—	—	—	—	١,٨٧٧	—	—	١١,٥٦٣	٥٥١	الموظفين الآخرين: البحرين
٦,٣٢٤	—	—	—	—	٥٥٢	—	—	٥,٧٧٢	٤٢٣	الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة
٣٠,٢٩٨	—	١,٨٣٦	٢٣٥	١٦٧	٤,٣٦٧	—	—	٢٣,٦٩٣	١,٠٢٥	الإجمالي

لم يتم إدراج تكاليف الموظفين الأخرى والبالغة ٢٨٣,٨٨٥ دينار بحريني والمتعلقة بنفقات الموظفين غير المباشرة مثل التدريب والتوظيف والرسوم والتكاليف الأخرى في الجدول أعلاه.

لقد تم تحديث الجدول أعلاه في ١١ مارس ٢٠١٥، بعد نشر التقرير السنوي لعام ٢٠١٤، لتشمل مكافآت ورسوم حضور الجلسات لأعضاء الإدارة التنفيذية نظير تمثيلهم البنك في مجالس إدارات الشركات التابعة المملوكة بالكامل أو الشركات الزميلة لبنك البحرين والكويت بقيمة ٢٣٠,٢٤٧ دينار بحريني.

٢. المنح المؤجلة

٢٠١٤				
الإجمالي (ألف دينار بحريني)	أسهم		نقدأ (ألف دينار بحريني)	
	(ألف دينار بحريني)	العدد		
٢,٦٦٧	٢,٦٦٧	٦,٥٣٧,٦٥٠	–	الرصيد الافتتاحي
٢,٢٣٣	٢,٠٠٣	٤,٤٥١,٤٥٨	٢٣٠	الممنوح خلال الفترة
(٤٨٤)	(٤٨٤)	(١,٠٧٥,٣٧٨)	–	المدفوع / المصروف خلال الفترة
(٥٢)	(٥٢)	(١٣٣,٣٠٧)	–	تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر
١٥٨	١٥٨	٣٨٧,٢٢٩	–	تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة
٤,٥٢٣	٤,٢٩٣	١٠,١٧٨,٠٢٧	٢٣٠	الرصيد الختامي

٢٠١٥			الرصيد الافتتاحي
نقداً (ألف دينار بحريني)	أسهم		
	العدد	(ألف دينار بحريني)	
٢٣٠	١٠,١٧٨,٠٢٧	٤,٢٩٣	٤,٥٢٣
٢١٣	٤,٧١٣,٦١٦	٢,٠٥٥	٢,٢٦٨
–	(١,٧٩٩,٨٢١)	(٧٣١)	(٧٣١)
–	(٣٧,٩٤٩)	(١٥)	(١٥)
–	٢١٥,٩٩٧	٨٨	٨٨
٤٤٣	١٣,٣٣٩,٨٧٠	٥,٦٦٠	٦,١٢٣
الرصيد الختامي			

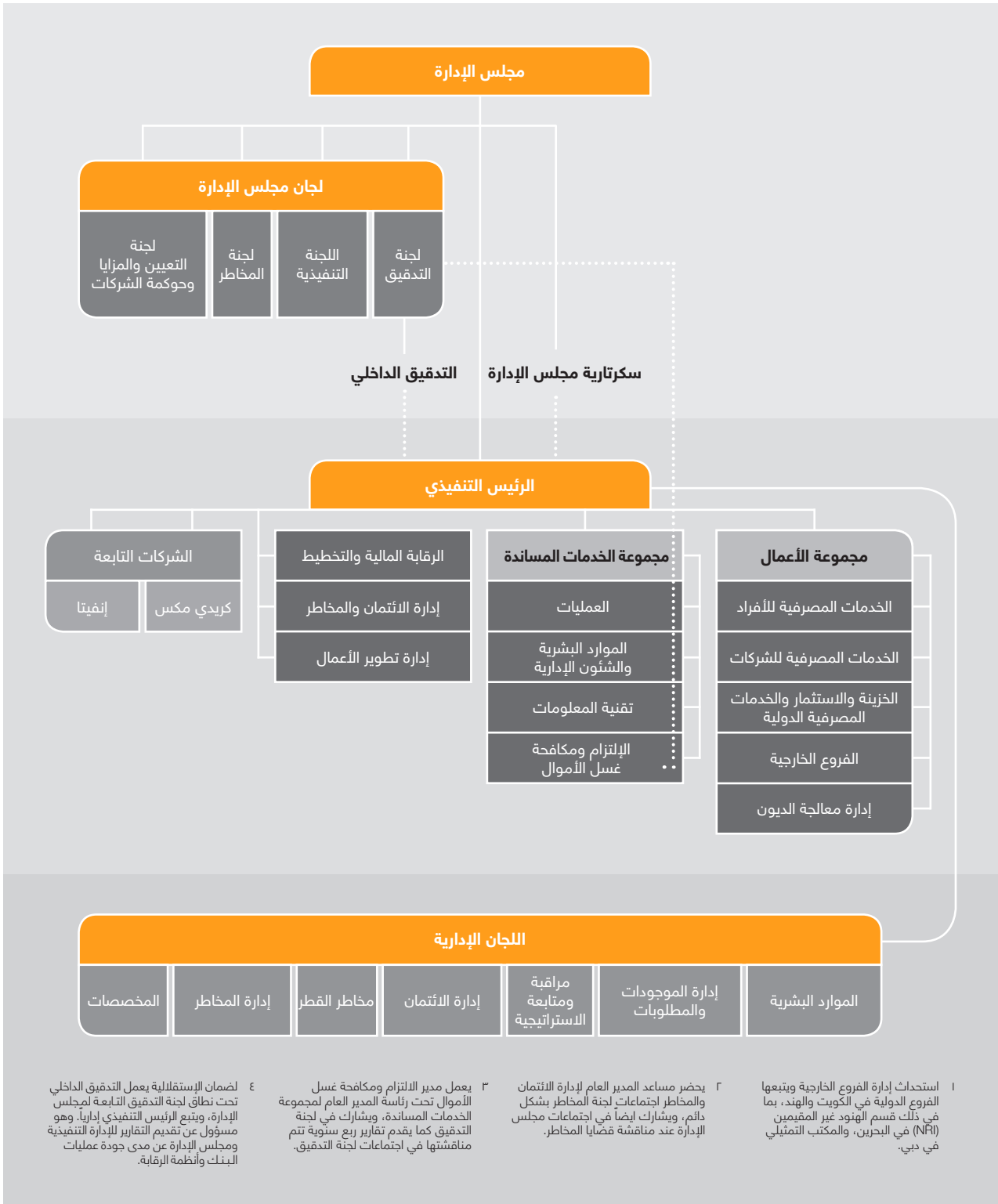
** تم خلال عام ٢٠١٤ إعادة احتساب الأسهم المؤجلة على أساس سعر السهم بعد مضي ١٤ يوم من تاريخ الجمعية العامة العمومية السنوية للبنك وتم تحديثها لتمثل الأسهم الفعلية الممنوحة للموظفين خلال ٢٠١٤.

* تم حساب عدد الأسهم المؤجلة الممنوحة لعام ٢٠١٥ بصورة تقديرية على أساس سعر السهم في نهاية السنة، حيث سيتم اعتماد السعر النهائي بعد مضي ١٤ يوم من تاريخ الجمعية العامة العمومية السنوية.

تم إدراج أسهم الأداء طويلة الأجل والممنوحة في الجدول أعلاه على افتراض احتمالية الاستحقاق.

البيانات الخاصة بالأسهم أعلاه تشمل أسهم الأداء طويلة الأجل والمبنية على مجموع الأسهم الممنوحة ولا تعكس بالضرورة المصروفات المحاسبية التي ترتبط بمستوى الاكتساب وسنوات الخدمة.

الهيكل التنظيمي



مصالح الإدارة التنفيذية

إجمالي عدد الأسهم المملوكة أعضاء فريق الإدارة التنفيذية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

الأعضاء	فئة الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
عبد الكريم احمد بوجيري	عادية	٦٩٦,٤٤٩	٣٨٩,٠٧٢
رياض يوسف ساتر	عادية	٤٢١,٦٠٨	٢٥٩,٣٨٠
جمال محمد هجرس	عادية	٣٣٨	٣٢٢
محمد علي ملك	عادية	٧٩,١٧٩	—
عبدالرحمن علي سيف	عادية	٦٨,١٠٣	٦٣,٥٤٧
رشاد أحمد أكبري	عادية	١٠٦,٧٩٦	٥٨,٢٠٤
جمال محمد الصباغ	عادية	١٥٦,٤٧٦	٨١,٧٣١
حسان محمد بورشيد	عادية	١٣٣,٩٤٣	١٢٥,٣٦٧
محمد عبدالله عيسى	عادية	١٨٠,٤٣٥	٦٩,٧٥١
سي كي جايدف	عادية	—	—
أميت كومار	عادية	١٦٤,١١٢	٩٠,٠١٠
نديم عبدالعزيز الكوهجي	عادية	—	—

تداول أعضاء الإدارة التنفيذية في أسهم البنك خلال العام ٢٠١٥

الأعضاء	تداول من خلال شركة بورصة البحرين	تاريخ التداول
حسان محمد بورشيد	الأسهم المباعة ٢٢,٦٠٧	١٢ فبراير ٢٠١٥
	الأسهم المباعة ٣٠,٠٠٠	٢٧ ديسمبر ٢٠١٥
	الأسهم المباعة ٨,٠٠٠	٢٨ ديسمبر ٢٠١٥
	الأسهم المباعة ٢٠,٠٠٠	٣٠ ديسمبر ٢٠١٥
	الأسهم المباعة ٢٠,٠٠٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
نديم عبدالعزيز الكوهجي	الأسهم المباعة ١٢,٢٠٦	١٥ فبراير ٢٠١٥
	الأسهم المباعة ١٨,٢٠٠	١٧ نوفمبر ٢٠١٥
عبدالرحمن علي سيف	الأسهم المباعة ٧٠,٠٠٠	١٦ فبراير ٢٠١٥
سي كي جايدف	الأسهم المباعة ٢٢,٩٠٦	١٣ أبريل ٢٠١٥
أميت كومار	الأسهم المباعة ١٠,٠٠٠	٢٨ أبريل ٢٠١٥

اللجان الإدارية

تعقد اللجان الإدارية اجتماعاتها برئاسة الرئيس التنفيذي، وتشكل اللجان الإدارية من رؤساء الأقسام ذات العلاقة الذين يتم تعيينهم من قبل رئيس اللجنة.

اللجنة	ملخص مهام ومسؤوليات اللجنة	اجتماعات اللجنة الدورية
الموارد البشرية	وضع السياسات والإجراءات الإدارية واللوائح التنظيمية لإدارة الموارد البشرية.	كل شهرين.
إدارة الموجودات والمطلوبات	وضع السياسات واللوائح التنظيمية لإدارة الميزانية العمومية ومراقبة المخاطر ذات العلاقة	مرة واحدة في الشهر على الأقل.
متابعة ومراقبة الإستراتيجية	تستعرض فرص التقدم المحرز في المبادرات الإستراتيجية.	نصف سنوية.
إدارة الائتمان	توافق على الائتمان والاستثمارات المقترحة إلى حد معين. كذلك استعراض والتوصية بأية اقتراحات تتطلب موافقة اللجنة التنفيذية أو المجلس عليها.	أسبوعية.
مخاطر القطر	تراجع التقارير القطرية/التصنيفات/إستراتيجيات الدول المعنية، وتقدم توصياتها الخاصة بتحمل الالتزامات لمجلس الإدارة للموافقة عليها.	كل شهرين.
إدارة المخاطر	تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر من خلال وضع سياسات المخاطر والإجراءات الخاصة بها.	ربع سنوية.
المخصصات	دراسة وتحديد اشتراطات مخصصات القروض والسلفيات الائتمانية والاستثمارات.	ربع سنوية.

استثمارات البنك الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

ملكية البنك في شركات أخرى مدرجة في شركة بورصة البحرين (0% أو أكثر)

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٤ السابقة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ الحالية
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	٦,٨٢%	٤,٨٧٩,٨١٨	٤,٨٧٩,٨١٨
شركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو)	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	٩,٦٣%	٤١,٢٥٠,٠٠٠	٤١,٢٥٠,٠٠٠
شركة البحرين للتسهيلات التجارية	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	١٩٩٤	٣,٠٣%	٣٧,٦١٨,٦٩١	٣٧,٦١٨,٦٩١

نسب المساهمين الرئيسيين في أسهم الشركة (0% وأكثر)

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٤ السابقة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ الحالية
بنك الإثمار	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٨	٢٥,٣٨%	٢٦١,٤٢١,٩٣٣	٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨
صندوق التقاعد	مملكة البحرين	هيئة حكومية	١٩٨٦	١٨,٧٧%	١٩٣,٣٥٢,٦٥٦	٢٠٣,٠٢٠,٢٨٨
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	شركة استثمارية	١٩٩٠	١٨,٧٠%	١٩٢,٥٩٩,٩٨٩	٢٠٢,٢٢٩,٩٨٧
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين	هيئة حكومية	١٩٨٦	١٣,٣٤%	١٣٧,٤٢٣,٦٣٩	١٤٤,٢٩٤,٨٢٠

استثمارات البنك في شركات أخرى (مدرجة/غير مدرجة داخل/خارج مملكة البحرين) (١٠% أو أكثر)

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٤ السابقة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ الحالية
كريدي مكس	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	١٩٩٩	١٠٠,٠٠%	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
إنفيتا	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	١٠٠,٠٠%	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
العالمية لخدمة الدفع ^(١)	مملكة البحرين	ذ.م.م.	٢٠٠٥	٥٥,٠٠%	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
سكنا حلول إسكانية شاملة	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	٥٠,٠٠%	٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
شركة بنفت	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	١٩٩٧	٢٢,٠٠%	٥,٧٠٣	٦,٨٤٣
نسيج	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٩	١٥,١٥%	١٦٣,٦٣٦,٣٧٠	١٦٣,٦٣٦,٣٧٠
بنك الأسرة	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٩	١٠,٠٠%	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
ديار الحرمين العلا المحدودة	جزر كايمان	ذ.م.م.	٢٠١١	٣٥,٠٠%	١٦,٤٥٠,٠٠٠	١٦,٤٥٠,٠٠٠
بنك البحرين والكويت جيوجيت	دولة الكويت	ش.م.ك.	٢٠١٢	٤٠,٠٠%	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
إنفيتا - الكويت ^(٢)	دولة الكويت	ش.م.ك.	٢٠١٣	٦٠,٠٠%	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠

(١) حصة البنك من خلال كريدي مكس.

(٢) حصة البنك من خلال إنفيتا.

مكاتب بنك البحرين والكويت والفروع الدولية

للحصول على تفاصيل الاتصال بمكاتبنا وفروعنا المحلية والدولية، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت www.bbkonline.com. يقع المقر الرئيسي للبنك في البحرين ويعمل أيضا في دبي والكويت والهند.

القسم الثالث

البيانات المالية

٤٣	استعراض النتائج المالية
٤٧	تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
٤٨	القائمة الموحدة للمركز المالي
٤٩	القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
٥٠	القائمة الموحدة للدخل الشامل
٥١	القائمة الموحدة للتغيرات في الحقوق
٥٢	القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
٥٣	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٧٧	إفصاحات بازل ٣ - العنصر الثالث

نظرة عامة

حافظ بنك البحرين والكويت على مركزه المالي راسخاً بما يتوافق مع خطته الاستراتيجية التي أثبتت نجاحها، فضلاً عن الممارسات الرشيدة لإدارة المخاطر، وعروض المنتجات المتنوعة تنوعاً حقيقياً، وشبكة الفروع المنتشرة انتشاراً واسعاً، التي تسهم جميعها في تقديم خدمات مصرفية لجميع عملائنا وفق أعلى مستويات الجودة.

وقد أسهم تحسن الأداء، وتعزيز القيمة للمساهمين، والتميز التشغيلي بما يتماشى مع استراتيجية بنك البحرين والكويت، في تحقيق أداء قوي حيث تمكن البنك من تحقيق أرباح صافية بلغت ٥٣,٢ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، بما يفوق أرباح العام ٢٠١٤ بـ ٣,١ مليون دينار بحريني، ونسبة نمو بلغت ٦,٢ بالمائة.

يعرض هذا التقرير الأداء المالي للبنك للعام ٢٠١٥، ويركز على النتائج التشغيلية الموحدة وبيان المركز المالي الموحد للبنك وفروعه في الخارج، والشركات الرئيسية التابعة له، والمشاريع المشتركة، والشركات الزميلة، والاستثمارات غير المباشرة في الشركات الزميلة عن طريق الشركات التابعة.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية والتزاماً بتطبيق قانون الشركات التجارية لمملكة البحرين وقانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية.

أدى التزام البنك بتحقيق أهدافه الاستراتيجية، والتركيز على الأنشطة الرئيسية، والممارسات السليمة لحوكمة الشركات إلى الحفاظ على مركزه المالي كإحدى البنوك الرائدة في العمل المصرفي للأفراد والشركات.

النتائج التشغيلية

كان العام ٢٠١٥ العام الختامي للدورة الاستراتيجية الحالية البالغة مدتها ثلاث سنوات، واصل فيها البنك أداءه بخطى ثابتة، وحقق نمواً متوازناً رغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة نتيجة انخفاض أسعار النفط وما صاحبه من اضطراب في الأسواق المالية.

ولا بد أن ننوه في هذا الصدد أن مستويات السيولة والتمويل لدى بنك البحرين والكويت مستقرة. كما ظل مركزه المالي في المسار المخطط له، ولدينا مستوى جيد لرأس المال.

يواصل البنك تقدمه ليزداد قوة يوماً بعد يوم. خلال العام ٢٠١٥ بلغت الأرباح الصافية لمساهمي البنك ٥٣,٢ مليون دينار بحريني مرتفعة عن العام الماضي بنسبة ٦,٢ بالمائة. ويعزى هذا الارتفاع في الأرباح الصافية إلى ارتفاع مدخول الرسوم والعمولة، بالإضافة إلى دخل الاستثمار والقطع الأجنبي، مما يثبت نجاح المجموعة في تحقيق النمو عبر مختلف مصادر الإيرادات.

ملخص بيان للأرباح أو الخسائر

مليون دينار بحريني	٢٠١٥	٢٠١٤	الفرق مليون دينار بحريني	النسبة المئوية للتغير
صافي دخل الفوائد	٧٢,٧	٧٢,٣	٠,٤	٠,٥٨%
إيرادات أخرى	٤٨,٤	٤٥,٢	٣,٢	٧,٠٢%
مجموع الدخل	١٢١,١	١١٧,٥	٣,٦	٣,٠٦%
مصرفات التشغيل	٤٩,٨	٤٦,٢	٣,٦	٧,٨٠%
المخصصات	١٩,٥	٢٠,٨	(١,٣)	٦,١٣%
الربح قبل الضرائب	٥١,٨	٥٠,٥	١,٣	٢,٥٠%
الضرائب وحقوق غير مسيطرة	١,٤	(٠,٤)	١,٨	٤٢٦,٧٧%
صافي الربح	٥٣,٢	٥٠,١	٣,١	٦,٢٢%

واستمراراً لنهج بنك البحرين والكويت الحكيم في إدارة المخاطر، قام البنك على سبيل التحفظ بتوفير مستويات كافية من المخصصات في العام ٢٠١٥ لحماية الأصول الإجمالية من المخاطر والتحوط ضد الخسائر غير المتوقعة التي قد تنجم عن اضطراب السوق، بما في ذلك التغيرات في القيمة السوقية العادلة للاستثمارات.

الإيرادات التشغيلية

شهد إجمالي الإيرادات التشغيلية لهذا العام ارتفاعاً بلغ ٣,٦ مليون دينار بحريني (ما يعادل ٣,١ بالمائة)، حيث استقر عند ١٢١,١ مليون دينار بحريني، الأمر الذي يدل على نجاحنا في تنويع مصادر الدخل. وقد قارب صافي دخل الفوائد إلى حد كبير ما بلغه عام ٢٠١٤ بقيمة ٧٢,٧ مليون دينار بحريني لعام ٢٠١٥.

في حين بلغت الإيرادات الأخرى ٤٤,٢ مليون دينار بحريني مسجلةً بذلك نمواً ملحوظاً بلغ ٣,٣ مليون دينار بحريني (ما يعادل ٨,٢ بالمائة) مقارنةً مع ما سجلته في العام الماضي بواقع ٤٠,٩ مليون دينار بحريني. (ويستثني ذلك حصة الربح الناجمة عن الشركات المرتبطة والمشاريع المشتركة بقيمة ٤,٢ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٥ و ٤,٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٤).

صافي دخل الفوائد

وقد نما صافي دخل الفوائد بشكل طفيف بمقدار ٠,٦ بالمائة مقارنة مع عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٧٢,٧ مليون دينار بحريني في نهاية العام. وفي حين حققت نشاطات الإقراض المحلي (على مستوى الأفراد والشركات) نمواً ملحوظاً، شهدت محفظة القروض والسلف الإجمالية انخفاضاً بلغ ٨١,٧ مليون دينار بحريني أو ٤,٤ بالمائة مقارنةً مع ١,٨٤٦,٥ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٤، ويعزى ذلك النمو بشكل أساسي إلى تراجع نشاطات الإقراض الدولية تماشياً مع الاستراتيجية الكلية لبنك البحرين والكويت وتوجهاته.

كما تأثرت تكاليف التمويل بالتكاليف المتداخلة المرتبطة بالاقتراض متوسط الأجل الممتاز الذي ارتفع في أوائل العام ليحل محل السندات المالية المستحقة خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٥. وقد ساهمت الزيادة في الفائدة بنسبة ١٤,٨ بالمائة على الأوراق المالية الاستثمارية غير المتداولة (المتوفرة للبيع) البالغة ١٦,٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٤ في النمو الإجمالي لصافي دخل الفائدة.

وتم أيضاً الاستفادة بشكل جيد من النمو في الأصول المدرة للربح المدعومة بزيادة كبيرة في ودائع العملاء، واستثماره في أدوات الخزينة، الأمر الذي ساهم إيجابياً في زيادة دخل الفائدة ومصادر الدخل المماثلة بنسبة ٥,٦ بالمائة.

وقد أتاحت السياسة الحكيمة لمراقبة التكلفة التي ينتهجها البنك وقدرته على دَرّ الأرباح المحافظة على معدل التكلفة إلى الدخل عند مستوى مقبول بنسبة ٤١,١ بالمائة بزيادة طفيفة عن العام الماضي (٢٠١٤: ٣٩,٣ بالمائة).

صافي المخصصات

يتبع البنك المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) فيما يتعلق باحتساب اضمحلال قيمة الموجودات المالية. ويتم تحديد مخصصات اضمحلال قيمة قروض وسلفيات البنك والموجودات المدرجة بالتكلفة أو بالتكلفة المطفاة بعد احتساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً من هذه الموجودات بعد خصمها بأسعار الفائدة الفعلية.

وبالنسبة للموجودات التي تظهر بالقيمة العادلة لها، يكون الاضمحلال هو الفرق بين التكلفة المدرجة والقيمة العادلة. ويهدف هذا الأسلوب في احتساب المخصصات مقابل اضمحلال قيمة الموجودات المالية إلى اعتماد تقديرات أكثر واقعية لمقدار الاضمحلال في قيم الموجودات.

أدى تحسين جودة الموجودات وعمليات إدارة المخاطر إلى انخفاض متطلبات المخصصات المالية المحجوزة خلال العام ٢٠١٥. فقد بلغت رسوم المخصصات المالية ١٩,٥ مليون دينار بحريني للعام ٢٠١٥، بما يعني انخفاضاً قدره ٦,١ بالمائة لنفس الفترة من العام الماضي. وارتفعت المخصصات العامة لهذا العام بمبلغ ٣,٠ مليون دينار بحريني تبعاً لتوجه البنك في زيادة الاحتياطي العام لديه تناسباً مع مجموع التعرض الموزون للمخاطر، والتي استقرت عند ٣٧,٢ مليون دينار بحريني في نهاية العام ٢٠١٥. وبالمقابل كُف البنك جهوده في التعويض والتحصيل خلال هذا العام والتي ساهمت في خفض مستوى القروض المتعثرة انخفاضاً ملحوظاً من ٨٩,٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٤ إلى ٨٢,٧ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٥.

الدخل الشامل

بلغ الدخل الشامل للبنك ٢٠,١ مليون دينار بحريني كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بمبلغ ٣٩,٩ مليون دينار بحريني لنفس الفترة من العام ٢٠١٤. ويُعزى هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى تقلب أسعار السوق للاستثمارات في السندات والأسهم بسبب التقلبات في أسواق المال خلال العام.

شملت مصروفات الفوائد للعام اطفاء الدخل للمكاسب المحققة سابقاً وغير المتكررة، والتي نشأت عن استبدال سندات الدين الثانوي بسندات دين ممتاز، مما ساهم في خفض صافي دخل الفوائد للعام. وفي حين واصلت هوامش الوصول التعرض لبعض الضغوط، فقد استفاد صافي دخل الفوائد من الزخم القوي للمركز المالي والهوامش الأوسع للمطلوبات.

وكانعكاس للانخفاض معدلات الفائدة والهوامش المنخفضة، شهد هامش الربع الصافي للبنك انخفاضاً طفيفاً إلى ٢,١ بالمائة مقارنة مع ٢,٣ بالمائة في العام السابق.

الإيرادات الأخرى

تتضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى الدخل المحقق من العمليات التي لا تتعلق بإيرادات الفوائد، التي يتم تحقيقها من أنشطة مثل المتاجرة في القطع الأجنبي، الاستثمار في الصناديق الاستثمارية غير الصناديق ذات الدخل الثابت، مبيعات الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، عمليات التداول الاستثماري، والحصول المكتسبة من الأرباح أو الخسائر المحققة من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى الناتجة خلال العام مبلغاً قدره ٤٨,٤ مليون دينار بحريني، ما يظهر نمواً جيداً بنسبة ٧,٠ بالمائة مقارنة بالإيرادات المحققة في العام السابق والبالغة ٤٥,٣ مليون دينار بحريني. ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة أنشطة البنك التجارية التي أدت إلى ارتفاع إجمالي الرسوم والعمولات للعام بنسبة ١١,٦ بالمائة مقارنة مع ٣٦,٧ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٤. وتتضمن الإيرادات الأخرى القطع الأجنبي، إذ بلغ الدخل من المتاجرة في القطع الأجنبي ١٥,٨ مليون دينار بحريني، ما يشكل ارتفاعاً بنسبة ٩,١ بالمائة مقارنة بالعام الماضي (٢٠١٤: ١٤,٥٠٠ مليون دينار بحريني)، إضافة إلى ارتفاع دخل الأرباح على حقوق المساهمين.

المصروفات التشغيلية

ارتفعت المصاريف التشغيلية لتصل إلى ٤٩,٨ مليون دينار بحريني، أي بزيادة تعادل ٧,٨ بالمائة عن العام الماضي (٢٠١٤: ٤٦,٢ مليون دينار بحريني). وقد شهدت المصروفات المتعلقة بالموظفين ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته ٣,٦ بالمائة. في حين شهدت المصاريف التشغيلية الأخرى ارتفاعاً كبيراً بنسبة ٢٠,٨ بالمائة واستقرت عند ١٥,٣ مليون دينار بحريني مقارنة مع ١٢,٦ مليون في العام الماضي.

مجموع الحقوق مليون دينار بحريني

٢٠١٥	٣٦١
٢٠١٤	٣٥٩
٢٠١٣	٣٣٣
٢٠١٢	٢٩٠
٢٠١١	٢٣٨

صافي دخل الفوائد مليون دينار بحريني

٢٠١٥	٧٢,٧
٢٠١٤	٧٢,٣
٢٠١٣	٦٨,٩
٢٠١٢	٦٥,٨
٢٠١١	٥٨,٩

حققت نشاطات الإقراض المحلي نمواً ملحوظاً، بينما شهدت محفظة القروض والسلف الإجمالية انخفاضاً سببه تراجع نشاطات الإقراض الدولية تماشياً مع استراتيجية بنك البحرين والكويت.

الوضع المالي

حافظت المجموعة على ميزانية قوية وسبيلة عالية، محققة بذلك نمواً في مركزها المالي قدره ١٤٥,٥ مليون دينار بحريني (٤,٢ بالمائة) ولتصل إلى ٣,٦٦,٤ مليون دينار بحريني في نهاية العام ٢٠١٥. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى زيادة في فائض السيولة التي جرى الاستفاد منها واستثمارها بحكمة في الأصول ذات السيولة العالية، بما في ذلك أدوات الخزانة، والودائع لدى مصرف البحرين المركزي، و لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وشهد النمو على مستوى كل من قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات توازناً جيداً بين كل من القروض والسلف والودائع. ويظل بنك البحرين والكويت أحد أكثر المصارف التي حافظت على قدرتها على الإقراض في الأسواق المالية، ولا سيما في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، استقرت نسبة صافي القروض والسلف إلى الودائع عند ٦٦,٨ بالمائة (٦٠,١٤ : ٧٤,٧). ويُعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض إجمالي القروض والسلف، ولكنه على الرغم من ذلك يظهر ثقة العملاء في البنك كمؤسسة مالية في مملكة البحرين، فيما يقوم بالتنمية والاستخدام الأمثل لفائض السيولة في الأسواق.

ويظل المركز المالي العام للبنك راسخاً إذ يحتفظ البنك بالغالبية العظمى من الموجودات المالية من القروض والسلف التي تحتسب على أساس القيمة المطفأة، الأمر الذي يحد من صدمات المخاطر قصيرة الأجل.

وقد احتفظت المجموعة برسمة قوية وحققت مستويات عالية من حقوق المساهمين الأساسية خلال السنة، مع ثبات رأس المال الأساسي فئة ١ والذي يشمل حقوق الملكية عند نسبة ١٣,٧ بالمائة.

الموجودات

استقر إجمالي الأصول عند ٣,٦٤٦,٤ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بارتفاع نسبته ٤,٢ بالمائة عن المبلغ الذي حققته في العام الماضي والبالغ ٣,٥٠٠,٩ مليون دينار بحريني. انخفضت القروض والسلف خلال العام بنسبة ٤,٤ بالمائة بسبب القرار الاستراتيجي الذي اتخذته الإدارة لخفض مخاطر الإقراض الدولية والتركيز على نشاطات التمويل الائتماني المحلية الأمل خطورة أثناء فترات الاضطراب التي تشهدها الأسواق المالية العالمية. ومع ذلك، فقد جرى توزيع الانخفاض في الإقراض على الأصول السائلة التي تتألف من النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية، وأذونات الخزينة، والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، التي نسبتهما من إجمالي الأصول إلى ٣٠,٠ بالمائة (ديسمبر ٢٠١٤: ٢٩,٢ بالمائة).

وتصنف محفظة استثمارات البنك إلى ثلاث فئات: «موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر»، و«استثمارات متاحة للبيع»، و«استثمارات مدرجة بالقيمة المضافة». تتكون فئة الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر من الاستثمارات المملوكة لأغراض التداول والسندات التي تمثل المشتقات المالية، فيما تتألف الفئتان الأخريان من السندات والأسهم المسعرة والأوراق المالية غير المسعرة التي يتم الحصول عليها بصفة رئيسية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

وفي نهاية العام ٢٠١٥، شكلت الاستثمارات في السندات والأسهم المسعرة نسبة ٨,٧٪ من إجمالي الاستثمارات (٢٠١٤: ٨١,٠ بالمائة). كما جرى التنوع بشكل كبير ضد عمليات التعرض إلى مخاطر معدلات الفائدة بالنسبة إلى محفظة الاستثمار، أو الاستثمار في السندات والصكوك الصادرة من قبل الحكومات في المنطقة.

وشهدت الأوراق المالية الاستثمارية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة انخفاضا بلغ ٢٩,٠ مليون دينار بحريني (ما نسبته ٣٧,٧ بالمئة) لتصل إلى ٧٥٨,١ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٥، ويُعزى ذلك بصفة رئيسية إلى انخفاض أنشطة الاستثمارات في الأسواق الإقليمية وبعض الأسواق العالمية المختارة.

يمثل استثمار البنك في أسهم الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة حصة البنك في العديد من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة حسيما ما هو مبين في الأقسام التالية من هذا التقرير. وتمثل القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات حصة البنك من صافي موجودات تلك الشركات.

المطلوبات

تمثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الأخرى متضمنة أرصدة الحسابات بفوائد وبدون فوائد، وتكون مستحقة للعملاء عند الطلب والودائع الثابتة لأجل الموعدة لفترات وبعمولات مختلفة، وبأسعار فائدة متفاوتة. واصل البنك تحقيق نجاحاته في إصدار ودائع العملاء محققاً نمواً نسبته ٧,٠ بالمائة لتصل إلى ٢,٦٤٢,٩ مليون دينار بحريني في نهاية العام ٢٠١٥. ويوضح هذا النمو نجاح البنك في تقديم نفسه كعمود أساسي مالي، إذ يمكن الاعتماد عليها ويعزز حضوره كطرف مهمين في السوق المحلية.

لقد استقرت القروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والمستحقة للبنوك والمؤسسات المالية عند ٣٣٩,٩ مليون دينار بحريني مقارنة مع ٣٥٠,٧ مليون دينار بحريني في نهاية العام ٢٠١٤. حيث واصلت ودائع العملاء ارتفاعها لتصبح مصدرا رئيسيا للتمويل على نحو واسع ودائع العملاء إلى إجمالي المطلوبات ٨٠,٤ بالمائة (ديسمبر ٢٠١٤: ٧٨,٧ بالمائة).

يذكر أن الفوائد مستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى تشمل على الفوائد المتراكمة المستحقة على الودائع بفوائد والمصرفات المستحقة والمخصصات المالية.

ودائع العملاء

مليون دينار بحرينى

Γ, ΓΕ³	Γ. 10
Γ, ΕΥ I	Γ. 14
Γ, ΣΟ³	Γ. 13
Γ, Γ. 0	Γ. 12
Γ, . V I	Γ. 11

القروض والسلفيات

مليون دينار بحريني

Средний балл	Процент
1,710	70,10
1,847	70,14
1,719	70,13
1,499	70,11
1,407	70,11

مجموع الموجودات

مليون دينار بحرينى

3,766	7.10
3,001	7.14
3,331	7.13
3,108	7.17
2,760	7.11

استعراض النتائج المالية تمة

ملاءة رأس المال

قام البنك بتطبيق إطار عمل بازل ٣ لحساب ملاءة رأس المال منذ يناير ٢٠١٥ وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي.

وبنهاية العام ٢٠١٥ بلغت حقوق الملكية العائدة لمالكي البنك قبل توزيعات الأرباح ٣٥٩,٢ مليون دينار بحريني (٢٠١٤: ٣٥٧,٩ مليون دينار بحريني). وفي حين زادت الموجودات الموزونة بالمخاطر، فقد حافظ البنك على معدل جيد من نسبة ملاءة رأس المال بنسبة ١٤,٨٧ بالمائة حسب اشتراطات بازل ٣ (٢٠١٤: ١٥,٦٣ بالمائة، تم احتسابها وفقاً لاشتراطات بازل ٢)، وهو معدل يزيد على الحد الأدنى المقرر من قبل مصرف البحرين المركزي البالغ ١٢,٥ بالمائة. وتحرص المجموعة على الاحتفاظ برسمة قوية بهدف دعم الخطط الاستراتيجية المستقبلية.

ولتعزيز قاعدة رأس المال، اعتمد مجلس الإدارة تخصيص مبلغ ٢,٦ مليون دينار بحريني (٢٠١٤: ٤,٧ مليون دينار بحريني) من أرباح السنة الحالية إلى الاحتياطي العام، ليصل مبلغ الاحتياطي العام إلى ٥٤,١ مليون دينار بحريني (والذي سوف ينعكس على البيانات المالية للبنك في عام ٢٠١٦) ما يمثل ارتفاعاً قدره ٥,٠ بالمائة على الاحتياطي العام للعام السابق، ويمثل ٥٠,٠ بالمائة من رأس مال البنك.

إن نمونا المستمر عبر السنين هو ثمرة الثقافة الراسخة للتفوق في الأداء، ومشاركتنا الواسعة في الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء، وما نقدمه من خدمات متميزة للعملاء. ونحن قادرون بفضل هذه المميزات أن نحافظ على المكانة الرائدة التي وصلنا إليها وأن نعزز القيمة لمساهميننا.

ملخص المركز المالي الموحد

النسبة المئوية للتغيير	الفرق مليون دينار بحريني	٢٠١٤	٢٠١٥	مليون دينار بحريني
				الموجودات
				نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
٨,٠٨٪	٨,٥	٢٧٨,٢	٢٨٦,٧	أذونات خزينة
١٠١,٤٪	١٠١,٤	٢٩٢,٧	٣٩٤,١	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٨٤,٨٢٪	١٤٩,٢	١٧٥,٩	٣٢٥,١	قروض وسلف للعملاء
-٤,٤٢٪	(٨١,٦)	١,٨٤٦,٤	١,٧٦٤,٨	استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
-٣,٦٩٪	(٢٩,١)	٧٨٧,٢	٧٥٨,١	استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
-١,٩٥٪	(٠,٧)	٣٦,٥	٣٥,٨	فوائد مستحقات القبض وموجودات أخرى
-٣,٤٤٪	(٢,٠)	٥٩,٠	٥٧,٠	ممتلكات ومعدات
-٠,٨٣٪	(٠,٢)	٢٥,٠	٢٤,٨	مجموع الموجودات
٤,١٦٪	١٤٥,٥	٣,٥٠٠,٩	٣,٦٤٦,٤	
				المطلوبات والحقوق
				المطلوبات
				ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
-٤٢,٦٩٪	(١٣٣,٦)	٣١٣,٠	١٧٩,٤	اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة الشراء
-٣٦٢,٨٤٪	١٣٦,٨	٣٧,٧	١٧٤,٥	اقتراضات لأجل
-١٥,٠٥٪	(٣٦,٢)	٢٤٠,٩	٢٠٤,٧	حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء
٦,٩٥٪	١٧١,٨	٢,٤٧١,١	٢,٦٤٢,٩	فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
٦,٨٣٪	٥,٤	٧٨,٨	٨٤,٢	مجموع المطلوبات
-٤,٥٩٪	١٤٤,٢	٣,١٤١,٥	٣,٢٨٥,٧	العائد إلى ملاك البنك
-٠,٣٦٪	١,٣	٣٥٧,٩	٣٥٩,٢	حقوق غير مسيطرة
٧,١٣٪	٠,٠	١,٥	١,٥	مجموع الحقوق
-٠,٣٨٪	١,٣	٣٥٩,٤	٣٦٠,٧	مجموع المطلوبات والحقوق
٤,١٦٪	١٤٥,٥	٣,٥٠٠,٩	٣,٦٤٦,٤	



تقرير حول القوائم المالية

لقد قمنا بتدقيق الفوائض المالية المرفقة لبنك البحرين والكويت ش.م.ب. («البنك») وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً «المجموعة») والتي تشمل القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ والقائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر والقائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر والقائمة الموحدة للتغيرات في الحقوق والقائمة الموحدة للتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظم الرقابة الداخلية التي يراها مجلس الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء.

مسئولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أية أخطاء جوهرية.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة، ولكن ليس لغرض إيداء رأي مهني حول مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية للبنك. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجراها مجلس الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتمكننا من إبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١)، نفيد بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة.

وحسب علمنا أنه لم تقع خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي أطلبناها لأغراض تدقيقنا.

ایمان سے دیوے

سجل قيد الشريك رقم: ١١٧

۸ فبرایر ۲۰۱۶

المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	إيضاح
الموجودات		
٢٧٨,١٩٣	٢٨٦,٧٥٠	٤ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٢٩٢,٦٧٣	٣٩٤,٠٩٠	٥ أدوات خزانة
١٧٥,٨٩٦	٣٢٥,٠٩٦	٦ ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٨٤٦,٤٦٢	١,٧٦٤,٧٩٩	٧ قروض وسلف العملاء
٧٨٧,١٥٣	٧٥٨,١٠٧	٨ استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
٣٦,٥٣٧	٣٥,٨٢٣	٩ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٥٨,٩٩٩	٥٦,٩٧٠	١٠ فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى
٢٥,٠١٤	٢٤,٨٠٦	١١ ممتلكات ومعدات
٣,٥٠٠,٩٣٧	٣,٦٤٦,٤٤١	مجموع الموجودات
المطلوبات والحقوق		
المطلوبات		
٣١٣,٠٢٤	١٧٩,٤٠٤	ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
٣٧,٧٠٤	١٧٤,٥٠٨	إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء
٢٤٠,٩٣٨	٢٠٤,٦٧٧	١٢ إقتراضات لأجل
٢,٤٧١,٠٧٧	٢,٦٤٢,٨٩٢	١٣ حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء
٧٨,٨٤٢	٨٤,٢٢٦	١٤ فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
٣,١٤١,٥٨٥	٣,٢٨٥,٧٠٧	مجموع المطلوبات
الحقوق		
١٠٣,٠١٤	١٠٨,١٦٥	١٥ رأس المال
(٦,٩٥١)	(٤,٧٢٨)	١٥ أسهم خزانة
٣٩,٩١٩	٣٩,٩١٩	١٥ علاوة إصدار أسهم
٥١,٥٠٧	٥٤,٠٨٢	١٦ إحتياطي قانوني
٤٦,٨٢٥	٥١,٥٠٧	١٦ إحتياطي عام
١٧,٤٢٠	(١٢,٣٠٤)	١٧ تغيرات متراكمة في القيم العادلة
(٧,٢٥٩)	(١٠,٦٣٥)	تعديلات تحويل عملات أجنبية
٨٢,٠١٧	١٠٢,٥٨٠	أرباح مبقاة
٣١,٤٠٢	٣٠,٥٨٦	١٨ توزيعات مقترحة
٣٥٧,٨٩٤	٣٥٩,١٧٢	العائد إلى ملاك البنك
١,٤٥٨	١,٥٦٢	حقوق غير مسيطرة
٣٥٩,٣٥٢	٣٦٠,٧٣٤	مجموع الحقوق
٣,٥٠٠,٩٣٧	٣,٦٤٦,٤٤١	مجموع المطلوبات والحقوق

عبدالكريم أحمد بوجيري
الرئيس التنفيذي

يوسف صالح خلف
عضو مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	إيضاح
١٠٨,٥٤٩	١١٤,٦١٣	١٩
(٣٦,٢٥٩)	(٤١,٩٠٧)	
٧٢,٢٩٠	٧٢,٧٠٦	
٤,٣٧٧	٤,٢١٥	٩
٤٠,٨٧٩	٤٤,٢١٩	٢٠
١١٧,٥٤٦	١٢١,١٤٠	
٣٠,٢٥٥	٣١,٣٤٣	
١٢,٦٤٠	١٥,٢٦٧	
٣,٣٣٣	٣,٢٢٦	١١
٢١,٥٧٢	١٨,٩٧٥	٧
(٧٨٤)	٥٣٨	٨
٦٧,٠١٦	٦٩,٣٤٩	
٥٠,٥٣٠	٥١,٧٩١	
(٢٢٤)	١,٥٩٨	
٥٠,٣٠٦	٥٣,٣٨٩	
٥٠,٠٩٥	٥٣,٢١٢	
٢١١	١٧٧	
٥٠,٣٠٦	٥٣,٣٨٩	
٠,٠٤٧	٠,٠٥٠	٢١

عبدالكريم أحمد بوجيري
الرئيس التنفيذي

يوسف صالح خلف
عضو مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	إيضاح
٥٠,٣٠٦	٥٣,٣٨٩	الربح للسنة
		(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر
		الخسارة الشاملة الأخرى التي يمكن إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في الفترات اللاحقة:
(٢,٧٥١)	(٣,٣٧٦)	تعديلات تحويل عملات أجنبية
(٧,٣٨٨)	(٢٩,٤٢٠)	١٧ صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيم العادلة
(٩٤)	(٣٠٤)	١٧ تغيرات القيمة العادلة في تحوطات التدفقات النقدية
(١٠,٣٣٣)	(٣٣,١٠٠)	الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
٤٠,٠٧٣	٢٠,٢٨٩	مجموع الدخل الشامل للسنة
		العائد إلى:
٣٩,٨٦٢	٢٠,١١٢	ملاك البنك
٢١١	١٧٧	حقوق غير مسيطرة
٤٠,٠٧٣	٢٠,٢٨٩	

إيضاح	رأس المال ألف دينار بحريني	أسهم خزانة ألف دينار بحريني	علاوة إصدار أسهم ألف دينار بحريني	إحتياطي قانوني ألف دينار بحريني	إحتياطي عام ألف دينار بحريني	تغيرات متراكمة في القيم العادلة ألف دينار بحريني	تعديلات تحويل عملات أجنبية ألف دينار بحريني	أرباح مبقاة ألف دينار بحريني	توزيعات مقترحة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	حقوق غير مسيطرة ألف دينار بحريني	مجموع الحقوق ألف دينار بحريني
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٤	٩٣,٦٤٩	(٣,٠١٤)	٣٩,٩١٩	٤٦,٨٢٥	٤٣,٧٠٠	٢٤,٩٠٢	(٤,٥٠٨)	٦٧,٧٤٧	٢٢,٩٨٩	٣٣٢,٢٠٩	٧١٨	٣٣٢,٩٢٧
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	٥٠,٠٩٥	-	٥٠,٠٩٥	٢١١	٥٠,٣٠٦
خسارة شاملة أخرى	-	-	-	-	-	(٧,٤٨٢)	(٢,٧٥١)	-	-	(١٠,٢٣٣)	-	(١٠,٢٣٣)
مجموع الدخل الشامل	-	-	-	-	-	(٧,٤٨٢)	(٢,٧٥١)	٥٠,٠٩٥	-	٣٩,٨٦٢	٢١١	٤٠,٠٧٣
الدفع على أساس الأسهم	٤٠	-	-	-	-	-	-	٢٥٩	-	٢٥٩	-	٢٥٩
أرباح أسهم مدفوعة	١٨	-	-	-	-	-	-	-	(٩,٢٤٩)	(٩,٢٤٩)	-	(٩,٢٤٩)
توزيع أسهم	١٨	٩,٣٦٥	-	-	-	-	-	-	(٩,٣٦٥)	-	-	-
تبرعات خيرية	-	-	-	-	-	-	-	-	(١,٢٥٠)	(١,٢٥٠)	-	(١,٢٥٠)
التغير في أسهم الخزانة	١٥	-	(٣,٩٣٧)	-	-	-	-	-	-	(٣,٩٣٧)	-	(٣,٩٣٧)
التغير في الحقوق الغير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٢٩	٥٢٩
محول إلى الإحتياطي القانوني	١٦	-	-	٤,٦٨٢	-	-	-	(٤,٦٨٢)	-	-	-	-
توزيعات مقترحة	١٨	-	-	-	-	-	-	(٣١,٤٠٢)	٣١,٤٠٢	-	-	-
محول إلى الإحتياطي العام لسنة ٢٠١٣	-	-	-	-	٣,١٢٥	-	-	-	(٣,١٢٥)	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١٠٤,٠١٤	(٦,٩٥١)	٣٩,٩١٩	٥١,٥٠٧	٤٦,٨٢٥	١٧,٤٢٠	(٧,٢٥٩)	٨٢,٠١٧	٣١,٤٠٢	٣٥٧,٨٩٤	١,٤٥٨	٣٥٩,٣٥٢
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	٥٣,٢١٢	-	٥٣,٢١٢	١٧٧	٥٣,٣٨٩
خسارة شاملة أخرى	-	-	-	-	-	(٢٩,٧٢٤)	(٣,٣٧٦)	-	-	(٣٣,١٠٠)	-	(٣٣,١٠٠)
مجموع الدخل الشامل	-	-	-	-	-	(٢٩,٧٢٤)	(٣,٣٧٦)	٥٣,٢١٢	-	٢٠,١١٢	١٧٧	٢٠,٢٨٩
الدفع على أساس الأسهم	٤٠	-	-	-	-	-	-	٢٦٩	-	٢٦٩	-	٢٦٩
أرباح أسهم مدفوعة	١٨	-	-	-	-	-	-	-	(٢٠,١٧٩)	(٢٠,١٧٩)	-	(٢٠,١٧٩)
توزيع أسهم	١٨	٥,١٥١	-	-	-	-	-	-	(٥,١٥١)	-	-	-
تبرعات خيرية	-	-	-	-	-	-	-	-	(١,٣٩٠)	(١,٣٩٠)	-	(١,٣٩٠)
التغير في أسهم الخزانة	١٥	-	٢,٢٢٣	-	-	-	-	-	-	٢,٢٢٣	-	٢,٢٢٣
أرباح أسهم لم يطالب بها	١٥	-	-	-	-	-	-	٢٤٣	-	٢٤٣	-	٢٤٣
التغير في الحقوق الغير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٧٣)	(٧٣)
محول إلى الإحتياطي القانوني	١٦	-	-	٢,٥٧٥	-	-	-	(٢,٥٧٥)	-	-	-	-
توزيعات مقترحة	١٨	-	-	-	-	-	-	(٣٠,٥٨٦)	٣٠,٥٨٦	-	-	-
محول إلى الإحتياطي العام لسنة ٢٠١٤	-	-	-	-	٤,٦٨٢	-	-	-	(٤,٦٨٢)	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٠٨,١٦٥	(٤,٧٢٨)	٣٩,٩١٩	٥٤,٠٨٢	٥١,٥٠٧	(١٢,٣٠٤)	(١٠,٦٣٥)	١٠٢,٥٨٠	٣٠,٥٨٦	٣٥٩,١٧٢	١,٥١٢	٣٦٠,٧٣٤

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	إيضاح
الأنشطة التشغيلية		
٥٠,٥٣٠	٥١,٧٩١	الربح للسنة قبل الضرائب
		تعديلات للبنود غير النقدية التالية:
		صافي مخصصات (مخصص إنتفت الحاجة إليه) متعلقة ب:
٢١,٥٧٢	١٨,٩٧٥	٧ قروض وسلف العملاء
(٧٨٤)	٥٣٨	٨ استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
(٤,٣٧٧)	(٤,٢١٥)	٩ حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٣,٣٣٣	٣,٢٢٦	١١ إستهلاك
(٣,٨٢٦)	(٤,٤٠٨)	٢٠ مكاسب محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
١,٤٤٠	١,٤٣٩	مستحقات من إقتراضات لأجل
٦٧,٨٨٨	٦٧,٣٤٦	
(الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية		
(١٠,١٧٠)	(٦,٢٧٧)	ودائع احتياطي إجباري لدى بنوك مركزية
٢٠,٥٢٤	(١٠٠,٧٩٠)	أذونات خزانة تستحق بعد ٩٠ يوماً
(١٢,١٦٠)	٢٨,٣٧٨	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
(٢٤٩,٤٩٩)	٦٢,٦٨٨	قروض وسلف العملاء
(١٦,٨١٠)	١,٧٢٥	فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى
الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية		
١٣١,٤٩٥	(١٣٣,٦٢٠)	ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
(١٨,٦٠٣)	١٣٦,٨٠٤	إقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء
١١٨,١٧٠	١٧١,٨١٥	حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء
١١,٣٤٦	٥,٣٨٤	فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
(٦٥٩)	(٤٤٤)	ضريبة دخل مدفوعة
٤١,٥٢٢	٢٣٣,٠٠٩	صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية		
(٢٦٥,٦١٥)	(٢٤٦,٠١٥)	شراء استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
٢٢٠,١٤٠	٢٥٢,١٥٢	بيع استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
٢٢,٨٩٠	٣,٠٠٠	٩ بيع/ سداد جزئي لاستثمار رأسمالي في شركات زميلة
١,٦٣٦	١,٨٣٥	٩ أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
١,٣٩٩	٩	تغيرات أخرى في استثمار في شركات زميلة
٥٢٩	(٧٣)	التغير في حقوق غير مسيطرة
(٢,٢١١)	(٣,٠١٨)	شراء ممتلكات ومعدات
(٢١,٢٣٢)	٧,٨٩٠	صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية		
(١٠,٤٩٩)	(٢١,٥٦٩)	١٨ أرباح أسهم وتبرعات خيرية مدفوعة
-	(٣٧,٧٠٠)	إقتراضات لأجل
(٣,٩٣٧)	٢,٢٢٣	التغير في أسهم الخزانة
(١٤,٤٣٦)	(٥٧,٠٤٦)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(٢,٧٥١)	(٣,٣٧٦)	تعديلات تحويل عملات أجنبية
٣,١٠٣	١٨٠,٤٧٧	صافي التغيرات في النقد وما في حكمه
٣٤٩,٥٣٦	٣٥٢,٦٣٩	النقد وما في حكمه في بداية السنة
٣٥٢,٦٣٩	٥٣٣,١١٦	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

١ الأنشطة

تأسس بنك البحرين والكويت ش.م.ب. («البنك»)، كشركة مساهمة عامة في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري صادر في مارس ١٩٧١ ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت سجل تجاري رقم ١٣٣٤ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٧١. يزاول البنك أنشطته بموجب ترخيص مصرفي تجاري صادر عن مصرف البحرين المركزي وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين.

يزاول البنك الأنشطة المصرفية التجارية من خلال فروعه في البحرين والكويت والهند وكما يزاول عمليات البطاقات الائتمانية وتنفيذ العمليات التجارية إلى الجهات الخارجية من خلال شركائه التابعة. يقع المقر الرئيسي المسجل للبنك في ٤٣ شارع الحكومة، ص.ب. ٥٩٧، المنامة، مملكة البحرين.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٦.

٢ أساس الإعداد

بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية المشتقة والاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. إن القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط لها في تحوطات القيمة العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة، ويتم تعديلها لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

أعدت القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونها عملة العرض والعملة الرئيسية لعمليات البنك.

أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركائه التابعة («المجموعة») وجميعها متخذة من ٣١ ديسمبر نهاية السنة المالية لها. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

الاسم	الملكية	بلد التأسيس	النشاط
كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	١٠٠٪	مملكة البحرين	عمليات البطاقات الائتمانية
إفنيثا ش.م.ب. (مقفلة)	١٠٠٪	مملكة البحرين	تنفيذ العمليات التجارية إلى الجهات الخارجية

تمتلك كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة) ٥٥٪ (٢٠١٤: ٥٥٪) من حصة رأسمال الشركة العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م. والتي تم تأسيسها في مملكة البحرين وهي مرتبطة بتقديم خدمات معالجة وحفظ بطاقات الائتمان والبطاقات المدينة والبطاقات القابلة للشحن.

تمتلك إفنيثا ش.م.ب. (مقفلة) ٦٠٪ (٢٠١٤: ٦٠٪) من حصة رأسمال إفنيثا الكويت ش.م.ك.ك. والتي تم تأسيسها في دولة الكويت وهي شركة متخصصة في معالجة الأعمال وخدمات إدارة علاقات العملاء لإسناد الأعمال بأطراف خارجية.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛

- تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و

- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار العوائد.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛

- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و

- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت لديها سيطرة أما لا على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. يتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصرفات الشركة التابعة المقتناة أو المستعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف السيطرة على الشركة التابعة.

ينسب الربح أو الخسارة لكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو إن النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم عمل تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشي مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم إستبعاد الموجودات والمطلوبات والحقوق والدخل والمصرفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق. إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- إستبعاد الموجودات (متضمنة الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛

- إستبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛

- إستبعاد فروق التحويل المتراكمة المسجلة في الحقوق؛

- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛

- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛

- إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و

- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً ضمن الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة بإستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة مباشرة.

٣ السياسات المحاسبية

٣,١ معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة مطبقة من قبل المجموعة

قامت المجموعة بالتطبيق لأول مرة لبعض المعايير والتعديلات، والتي أصبحت إلزامية في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٥. لم تقوم المجموعة بتطبيق أي معيار أو تفسير أو تعديل تم إصداره ولكنه غير إلزامي بعد في وقت مبكر. إن طبيعة وتأثير كل معيار أو تعديل جديد هي موضحة أدناه:

التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩ المتعلق بخطط المزايا المحددة: مساهمات الموظفين

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩ من المجموعة الأخذ في الاعتبار المساهمات المقدمة من الموظفين أو الأطراف الأخرى عند احتساب خطط المزايا المحددة. حيث ترتبط المساهمات بالخدمة، فإنها يجب أن تنسب إلى فترات الخدمة على أنها مزايا سلبية. كما توضح هذه التعديلات بأنه إذا كان مبلغ المساهمات مستقلة عن عدد سنوات الخدمة، فإنه يسمح للمجموعة إثبات تلك المساهمات كإنخفاض في تكلفة الخدمة في الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة، بدلاً من تخصيص المساهمات في فترات الخدمة. إن هذا التعديل هو إلزامي في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يوليو ٢٠١٤. إن هذا التعديل ليس له صلة بالمجموعة، حيث لا يوجد لدى أي من المؤسسات ضمن المجموعة خطط المزايا المحددة لمساهمات من الموظفين أو الأطراف الأخرى.

التحسينات السنوية على دورة ٢٠١٠-٢٠١٢

باستثناء التحسين المتعلق بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢ المتعلق بمدفوعات على أساس الأسهم المطبق على معاملات الدفع على أساس الأسهم بتاريخ المنح في أو بعد ١ يوليو ٢٠١٤، فإن جميع التحسينات الأخرى هي إلزامية في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يوليو ٢٠١٤. قامت المجموعة بتطبيق تلك التعديلات لأول مرة في هذه القوائم المالية الموحدة. وهي تتضمن على:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢ المتعلق بمدفوعات على أساس الأسهم

يتم تطبيق هذا التحسين بأثر رجعي ويوضح مختلف المسائل المتعلقة بتحديد شروط الأداء والخدمة التي تعد شروط الاكتساب. تتوافق التوضيحات مع الطريقة التي قامت بها المجموعة بتحديد أي شروط أو خدمة والتي تعد شروط الاكتساب في الفترات السابقة. بالإضافة إلى ذلك، لم تتم المجموعة بتقديم أي مكافآت في النصف الثاني من سنة ٢٠١٤. وبالتالي، فإن هذه التعديلات ليس لها أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة أو سياساتها المحاسبية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ المتعلق بدمج الأعمال

يتم تطبيق هذا التعديل بأثر رجعي ويوضح بأن جميع الترتيبات للمقابل المحتمل مصنفة على أنها مطلوبات (أو موجودات) ناتجة عن دمج الأعمال يجب أن يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر سواء تقع أما لا تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. وهذا يتوافق مع السياسات المحاسبية الحالية للمجموعة، وبالتالي، فإن هذا التعديل ليس له أي تأثير على السياسة المحاسبية للمجموعة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٨ المتعلق بالقطاعات التشغيلية

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتوضح ما يلي:

- يجب على المؤسسة الإفصاح عن الآراء الصادرة من قبل الإدارة عند تطبيق إجمالي المعايير المذكورة في الفقرة ١٢ للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٨ متضمنة وصف موجز للقطاعات التشغيلية التي تم تجميعها والخصائص الاقتصادية (على سبيل المثال، المبيعات وإجمالي الهوامش) المستخدمة لتقييم ما إذا كانت القطاعات «مماثلة»؛ و

- يتطلب الإفصاح عن تسوية موجودات القطاع إلى إجمالي موجودات القطاع فقط إذا تم تقديم التسوية إلى الرئيس التشغيلي متخذ القرارات وبالمثل للإفصاحات المطلوبة لمطلوبات القطاع.

لم تقوم المجموعة بتطبيق إجمالي المعايير المذكورة في الفقرة ١٢ للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٨. قامت المجموعة بعرض تسوية لموجودات القطاع إلى إجمالي موجودات القطاع في الفترات السابقة واستمرت في الإفصاح عن نفسه في إيضاح رقم ٢٢ في هذه القوائم المالية الموحدة حيث يتم تقديم تقارير بشأن التسوية إلى الرئيس التشغيلي متخذ القرارات لغرض اتخاذ قراره.

معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ المتعلق بالعقارات والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨ المتعلق بالموجودات غير الملموسة

يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨ بأن الموجود يمكن إعادة تقييمه بالرجوع إلى المعلومات التي يمكن ملاحظتها إما عن طريق تعديل إجمالي القيمة المدرجة للموجود إلى القيمة السوقية أو عن طريق تحديد القيمة السوقية للقيمة المدرجة وتعديل إجمالي القيمة المدرجة على أساس تناسبي بحيث تساوي القيمة المدرجة الناتجة للقيمة السوقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإستهلاك المتراكم أو الإطفاء هو الفرق بين إجمالي المبالغ والمبالغ المدرجة للموجود. لم تسجل المجموعة أي تعديلات إعادة تقييم خلال السنة.

معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤ المتعلق بإفصاحات أطراف ذات العلاقة

يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح بأن مؤسسة إدارة (المؤسسة التي تقدم خدمات موظفي الإدارة الرئيسيين) هو طرف ذو علاقة خاضع لإفصاحات الأطراف ذات العلاقة. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب من المؤسسة التي تستخدم مؤسسة إدارة الإفصاح عن المصروفات التي تكبدتها لخدمات الإدارة. هذا التعديل ليس له صلة بالمجموعة حيث أنها لا تستلم أي خدمات إدارة من المؤسسات الأخرى.

التحسينات السنوية على دورة ٢٠١١ - ٢٠١٣

هذه التحسينات نافذة اعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٤ وقامت المجموعة بتطبيق تلك التعديلات لأول مرة في هذه القوائم المالية الموحدة. وهي تتضمن على:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ المتعلق بدمج الأعمال

يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح نطاق الاستثناءات ضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ ما يلي:

- الترتيبات المشتركة، وليس فقط المشاريع المشتركة هي التي تقع خارج نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣؛ و
- ينطبق نطاق الاستثناء هذا فقط على المحاسبة في القوائم المالية للترتيبات المشتركة ذاتها.

أن التعديل المذكور أعلاه ليس له أي صلة بالمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ المتعلق بقياس القيمة العادلة

يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح بأن استثناء المحفظة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ يمكن تطبيقه ليس فقط على الموجودات والمطلوبات المالية، بل يمكن أيضاً تطبيقه على العقود الأخرى التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (أو معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، حسب مقتضى الحال). لا تطبق المجموعة استثناء المحفظة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣.

معيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠ المتعلق بالاستثمار العقاري

توضح الخدمات المساندة في معيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠ الفرق بين الاستثمار العقاري والعقارات التي يشغلها المالك (أي العقارات والآلات والمعدات). يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح بأن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣، وليس وصف الخدمات المساندة في معيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠، يستخدم لتحديد ما إذا كانت المعاملة هي معاملة شراء الموجودات أو دمج الأعمال. في الفترات السابقة، اعتمدت المجموعة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣، وليس على معيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠، في تحديد ما إذا كان هو إقتناء للموجود أو دمج الأعمال. وبالتالي، فإن هذا التعديل ليس له أي تأثير على السياسة المحاسبية للمجموعة.

٣,٢ معايير وتفسيرات جديدة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

معايير صادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للمجموعة هي مدرجة أدناه. إن هذه القائمة هي للمعايير والتفسيرات الصادرة، التي تتوقع المجموعة بشكل معقول بأنها ستكون قابلة للتطبيق في تاريخ مستقبلي. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير عندما تصبح إلزامية:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية

في يوليو ٢٠١٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي الصيغة النهائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية والذي يعكس جميع مراحل مشروع الأدوات المالية ويحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس وجميع الإصدارات السابقة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. يقدم المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس والإضمحلال ومحاسبة التحوط. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ إلزامي في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨، مع السماح بالتطبيق المبكر. يتطلب تطبيقه بأثر رجعي، ولكن معلومات المقارنة غير إلزامية. تقيم المجموعة حالياً تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وتعتمد تطبيق المعيار الجديد بالتاريخ الإلزامي المطلوب.

التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨: المتعلق بتوضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء

توضح التعديلات المبدأ في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨ بأن الإيرادات تعكس نمطاً من المنافع الاقتصادية الناتجة عن العمليات التشغيلية (والتي تعد الموجودات جزءاً منها) بدلاً من المنافع الاقتصادية التي يتم استهلاكها من خلال استخدام الموجودات. ونتيجة لذلك، لا يمكن استخدام الأسلوب القائم على الإيراد لاستهلاك العقارات والآلات والمعدات، ويمكن استخدامه فقط في حالات محدودة جداً لإطفاء الموجودات غير الملموسة. إن التعديلات إلزامية بأثر رجعي للفترة السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. ولا يتوقع بأن هذه التعديلات سيكون لها أي تأثير على المجموعة نظراً لأن المجموعة لم تستخدم الأسلوب القائم على الإيراد لاستهلاك موجوداتها غير المتداولة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بعقود الإيجار

يجمع المعيار الجديد معظم عقود الإيجار المدرجة في الميزانية للمستأجرين بموجب نموذج منفرد، وإلغاء التمييز بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية. ومع ذلك، تبقى محاسبة المؤجر من دون أن يطرأ عليها تغيير كبير، ويتم الاحتفاظ بالتمييز بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية. سجل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ محل معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ المتعلق «بعقود الإيجار» والتفسيرات ذات الصلة. وهي إلزامية للفترة السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، مع السماح بالتطبيق المبكر إذا تم أيضاً تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ المتعلق «بإيرادات من عقود مبرمة مع عملاء. يتم حالياً تقييم معيار ما إذا كان لديه أي تأثير على المجموعة.

التحسينات السنوية على دورة ٢٠١٢ - ٢٠١٤

هذه التحسينات هي إلزامية في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦ ولا يتوقع بأن يكون لها أي تأثير جوهري على المجموعة. وهي تتضمن على:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٥ المتعلق بالموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاحات
- معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩ المتعلق بمزايا الموظفين
- معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ المتعلق بالتقارير المالية المرحلية

٣.٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية

الأدوات المالية

يتم إثبات جميع الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع، متضمنة تكاليف الإقتناء المرتبطة بالاستثمار، باستثناء في حالة الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة، حيث يتم احتساب تكاليف الإقتناء كمصروفات في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة

يتم لاحقاً قياس الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكسب أو خسارة ناتجة من التغيير في القيمة العادلة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تنشأ فيها. يتم تضمين الفوائد المكتسبة أو أرباح الأسهم المستلمة في صافي دخل المتاجرة.

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الموجودات المالية المصنفة في هذه الفئة من قبل الإدارة عند الإثبات المبدئي عندما يتم استيفاء المعايير التالية:

- يلغي التصنيف أو يقلل بصورة جوهري الاختلاف في المعاملة التي من الممكن أن تنشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو إثبات المكاسب أو الخسائر على أسس مختلفة؛ أو
- إن الموجودات هي جزء من مجموعة من الموجودات المالية التي يتم إدارتها وتقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لمخاطر إدارة موثقة أو إستراتيجية الاستثمار؛ أو
- تشمل الأدوات المالية على المشتقات الضمنية، إلا إذا كانت المشتقات الضمنية لا تغير بشكل جوهري التدفقات النقدية، ولا ينبغي تسجيلها كبنود منفصل.

يتم تسجيل الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في «صافي مكسب أو خسارة من موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر». تستحق الفوائد المكتسبة من دخل الفوائد، بينما تسجل دخل أرباح الأسهم في الدخل الآخر. لم تقم المجموعة بتصنيف أية موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ المتعلق بإيرادات من عقود مبرمة مع عملاء

تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ في مايو ٢٠١٤ ويحدد المعيار نموذج من خمس خطوات جديدة والذي سيتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. يتم إثبات الإيرادات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المؤسسة إستحقاقه نظير نقل البضائع أو الخدمات إلى العملاء. تقدم المبادئ في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ نهجاً أكثر تنظيماً لقياس وإثبات الإيرادات.

ينطبق معيار الإيرادات الجديد على جميع المؤسسات وسيحل محل جميع متطلبات إثبات الإيرادات الحالية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. سيطلب تطبيقه إما بأثر رجعي كلي أو معدل للفترة السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨، عندما يضع مجلس معايير المحاسبة الدولي للمسات الأخير على تعديلاته لتأجيل التاريخ الإلزامي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥ لمدة سنة واحدة. مع السماح بالتطبيق المبكر. تعتزم المجموعة تطبيق المعيار الجديد بالتاريخ الإلزامي المطلوب باستخدام طريقة الأثر الرجعي الكلي. خلال سنة ٢٠١٥، قامت المجموعة بإجراء تقييم أولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥، والذي يخضع للتغيرات الناتجة عن إجراء تحليل مستمر أكثر تفصيلاً. تقيم المجموعة حالياً تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ وتعتزم تطبيق المعيار الجديد بالتاريخ الإلزامي المطلوب.

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ المتعلق بالترتيبات المشتركة: احتساب الحصص المقتناة

تتطلب التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ بأن يتم احتساب المشغل المشترك لإقتناء حصص في عملية مشتركة، والذي يشكل نشاط العملية المشتركة للأعمال التجارية بتطبيق مبادئ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ ذات الصلة المتعلقة بمحاسبة دمج الأعمال. كما توضح التعديلات بأن الحصص المحتفظ بها مسبقاً في العملية المشتركة لا يتم إعادة قياسها عند إقتناء حصص إضافية في نفس العملية المشتركة بينما يتم الاحتفاظ بالسيطرة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، تمت إضافة نطاق الاستثناء في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ لتحديد بأن التعديلات لا تنطبق عندما تتقاسم الأطراف السيطرة المشتركة، بما في ذلك المؤسسة التي تقوم بإعداد التقارير المالية، فهي تخضع للسيطرة المشتركة لنفس الطرف المسيطر الأساسي.

تطبيق التعديلات على كلا من إقتناء الحصص المبدئية في العملية المشتركة والحصول على أية حصص إضافية في نفس العملية المشتركة وهي إلزامية بأثر رجعي للفترة السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦، مع السماح بالتطبيق المبكر.

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨: المتعلق ببيع أو المساهمة في الموجودات من قبل

المستثمر وشركائه الزميلة أو مشروعه المشترك

تعالج التعديلات النزاع بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨ في التعامل مع فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي يتم بيعها أو ساهمت في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. توضح التعديلات بأن المكسب أو الخسارة الناتجة عن بيع أو المساهمة في الموجودات التي تشكل الأعمال، على النحو المحدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣، بين المستثمر وشركائه الزميلة أو المشروع المشترك، سيتم إثباته بالكامل. أي مكسب أو خسارة ناتجة عن بيع أو المساهمة في الموجودات التي لا تشكل الأعمال، إلا أنه، سيتم إثباته فقط إلى حد حصة المستثمرين غير المرتبطة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي وهي إلزامية للفترة السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. ولا يتوقع بأن هذه التعديلات سيكون لها أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

معيار المحاسبة الدولي رقم ١ المتعلق بالإفصاح التمهيدي

توضح التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ المتعلق بعرض القوائم المالية، بدلا من التغيير الجوهري، المتطلبات القائمة في معيار المحاسبة الدولي رقم ١. توضح التعديلات:

- المتطلبات المادية في معيار المحاسبة الدولي رقم ١؛
- أن البنود المحددة في قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وقائمة المركز المالي قد تكون مصنفة.
- أن تكون لدى المؤسسات المرونة فيما يتعلق بالترتيب الذي يتم فيه تقديم الإفصاحات حول القوائم المالية؛ و
- يجب عرض حصة الدخل الشامل الآخر من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة الحقوق بصورة إجمالية كبنود منفرد، وتصنف بين تلك البنود التي سوف يتم أو لن يتم لاحقاً إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر.

وعلاوة على ذلك، فإن التعديلات توضح المتطلبات التي تنطبق عندما يتم عرض المجموع الفرعية الإضافية في قائمة المركز المالي وقوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. إن التعديلات إلزامية للفترة السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. ولا يتوقع بأن هذه التعديلات سيكون لها أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج هذه بالتكلفة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية، بعد حسم أي مبالغ تم شطبها ومخصص للاضمحلال.

قروض وسلف العملاء

تدرج قروض وسلف العملاء بالتكلفة المطفأة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية، بعد حسم الفوائد المعلقة ومخصص للاضمحلال وأي مبالغ تم شطبها.

استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تتضمن هذه على سندات وأسهم حقوق ملكية وصناديق مدارة واستثمارات أخرى. تشمل الاستثمارات في الصناديق المدارة على استثمارات في صناديق مشتركة وأسهم حقوق ملكية خاصة وعقارات ومنتجات ذات هيكله ائتمانية.

تصنف هذه الاستثمارات كما يلي:

- استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
- متاحة للبيع

استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم معاملة أدوات الدين التي يمكن تصنيفها كقروض وسلف والتي لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولكن لا يتم تداولها في السوق النشطة كاستثمارات وتدرج بالتكلفة المطفأة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية بعد حسم مخصص الاضمحلال. يتم إطفاء العلاوات والخصومات على الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة والتي لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وترحل إلى دخل الفوائد.

متاحة للبيع

تصنف جميع الاستثمارات الأخرى «كمتاحة للبيع». بعد الإثبات المبدئي، يتم لاحقاً قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة، إلا إذا كان لا يمكن قياس قيمها العادلة بموثوقية، فإنه في هذه الحالة يتم قياسها بالتكلفة بعد حسم الاضمحلال. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعد جزءاً من علاقة تحوط بفعالية كبنء منفصل في الحقوق كتغيرات متراكمة في القيمة العادلة حتى يستبعد الاستثمار أو عندما يصبح الاستثمار مضمحلاً. عند الاستبعاد أو الاضمحلال فإن المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً «كتغيرات متراكمة في القيمة العادلة» ضمن الحقوق، يتم تضمينها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للسنة.

ذلك الجزء لأي تغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بعلاقة تحوط بفعالية، يتم إثباته مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة للأدوات المالية مثل المشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية. كما يتم الإفصاح عن القيم العادلة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في إيضاح ٣٩.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب إن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بأفضل مصالحهم الاقتصادية.

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة في السوق النشطة بالرجوع إلى أسعار العروض المعلنة في السوق على التوالي عند إقفال العمل بتاريخ قائمة المركز المالي.

في حالة الاستثمارات غير المسعرة، تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف حينما تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الأقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل:

المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى ٢: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى ٣: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها - (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

تقوم إدارة مخاطر المجموعة بتحديد السياسات والإجراءات لقياس القيمة العادلة. لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

اضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية

تقوم المجموعة بعمل تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة من الموجودات المالية. يعتبر الموجود المالي مضمحل أو مجموعة من الموجودات المالية مضمحلة إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت الاضمحلال نتيجة لحدث واحد أو أكثر قد تم حدوثه بعد الإثبات المبدئي للموجود (تكبد على أثره خسارة) وبأن حدوث تلك الخسارة (أو الأحداث) لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن قياسها بواقعية.

من الممكن إن يتضمن دليل الاضمحلال على مؤشرات بأن المقترض أو مجموعة من المقترضين يواجهون صعوبات مالية جوهريّة، أو احتمال كبير لتعرضهم للإفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر، وفوات مواعيد دفع الفائدة أو المبالغ الأصلية ويمكن ملاحظته حيث توجد معلومات تشير بحدوث إنخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة القابلة للقياس، أو حدوث تغيرات في المتأخرات أو في الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بعدم الدفع.

(١) موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة (مثل المبالغ المستحقة من البنوك وقروض وسلف العملاء)، تقوم المجموعة أولاً بعمل تقييم فردي يثبت وجود دليل موضوعي لاضمحلال الموجودات المالية الجوهريّة بشكل فردي، أو بشكل جماعي للموجودات المالية التي لا تعتبر جوهريّة بشكل فردي. إذا حددت المجموعة بأنه لا يوجد دليل موضوعي يثبت اضمحلال الموجود المالي المحدد بشكل فردي، وهو يتضمن موجود في مجموعة من الموجودات المالية لديها خصائص مخاطر ائتمان مماثلة ويتم تقييمها بشكل جماعي للاضمحلال. الموجودات المالية التي يتم تحديثها بشكل فردي للاضمحلال والتي يتم إثبات خسارة اضمحلال لها أو يستمر اضمحلالها لا يتم تضمينها في التقييم الجماعي للاضمحلال.

إذا وجد دليل موضوعي يثبت تكبد خسارة اضمحلال، فإنه يتم قياس مبلغ الخسارة كفرق بين القيمة المدرجة للموجود والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خفض القيمة المدرجة للموجود من خلال استخدام حساب المخصص ويتم إثبات مبلغ الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يستمر استحقاق دخل الفوائد على القيمة المدرجة المخفضة على أساس سعر الفائدة ويتم استحقاقها باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الاضمحلال. يتم تسجيل دخل الفوائد كجزء من «دخل الفوائد». تشطب القروض وما يرتبط بها من مخصصات عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للإسترداد في المستقبل وتم تحقيق جميع الضمانات أو تم تحويلها إلى المجموعة.

(٣) إعادة التفاوض على القروض

تسعى المجموعة، كلما أمكنها ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلا من امتلاك الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد إن يتم إعادة التفاوض على الشروط فإن أي اضمحلال يتم قياسه باستخدام سعر الفائدة الفعلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط ولا يعتبر القرض قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفائها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث. تخضع القروض باستمرار لتقييم الاضمحلال بشكل فردي أو جماعي، ويتم احتسابها باستخدام معدل الفائدة الفعلي للقروض الأصلية.

إقتراضات لأجل

يتم تصنيف الأدوات المالية أو مكوناتها الصادرة من قبل المجموعة، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر كمطلوبات ضمن «إقتراضات لأجل»، حيث إن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية في المجموعة لديها إلزام إما بتسليم النقد أو موجود مالي آخر لحامله أو للوفاء بالإلتزام بغير استبدال مبلغ ثابت لنقد أو موجود مالي آخر لعدد ثابت من أسهم حقوق الملكية الخاصة.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات لأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات قيد الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

إستبعاد الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

يتم إستبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:

- انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب «ترتيب سداد»؛
- سواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجودات.

المطلوبات المالية

يتم إستبعاد المطلوب المالي عندما يكون الإلتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته.

استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم حساب استثمار المجموعة في شركتها الزميلة والمشروع المشترك باستخدام طريقة الحقوق، بموجب طريقة الحقوق، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة و المشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة.

يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الاقتناء. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفأة ولا يتم فحصها للإضمحلال.

إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

المشروع المشترك هو نوع من أنواع الترتيبات المشتركة التي بموجبها يحصل الأطراف الذين يمتلكون السيطرة المشتركة في الترتيب الحق في صافي موجودات المشروع المشترك. المشروع المشترك هو اتفاق تعاقدى لتقاسم السيطرة على الترتيب، والتي تكون موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالحصول على الموافقة بالإجماع من الأطراف المتقاسمة للسيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورية لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة.

إذا زاد أو انخفض مبلغ الاضمحلال المقدر في السنة اللاحقة، نتيجة لحدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة مسبقاً يتم زيادتها أو تخفيضها عن طريق تعديل حساب المخصص. إذا تم استرداد المبالغ المشطوبة في وقت لاحق، فإنه يتم إدراجها في حساب مخصص الاضمحلال.

تخصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية بناءً على سعر الفائدة الفعلي الأصلي للموجود المالي. إن احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية المرهونة تعكس التدفقات النقدية التي من الممكن أن تنتج من حجز الرهن محسوم منها تكاليف الحصول على الرهن أو بيع الرهن سواء كان أو لم يكن حجز الرهن محتملاً.

لغرض التقييم الجماعي للاضمحلال، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس نظام تصنيف الائتمان الداخلي للمجموعة، الذي يأخذ في الإعتبار خصائص مخاطر الائتمان مثل نوع الموجود والقطاع والموقع الجغرافي ونوع الضمان ووضع تأخر السداد وعوامل أخرى معنية.

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من الموجودات المالية التي تم تقييمها بصورة جماعية للاضمحلال على أساس الخبرة التاريخية لخسارة موجودات لديها خصائص مخاطر ائتمان مثل نوع الموجود والقطاع والموقع الجغرافي ونوع الضمان ووضع تأخر السداد وعوامل أخرى معنية.

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من الموجودات المالية التي تم تقييمها بصورة جماعية للاضمحلال على أساس الخبرة التاريخية لخسارة موجودات لديها خصائص مخاطر ائتمان مماثلة لتلك التي في المجموعة. يتم تعديل الخبرة التاريخية للخسارة على أساس المعلومات الحالية التي يمكن ملاحظتها لتعكس تأثير الظروف الحالية التي تعتمد عليها الخبرة التاريخية للخسارة وإلغاء تأثيرات الظروف في الفترة التاريخية التي لم تكن موجودة في الوقت الحالي. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أي فروق قد تنتج بين الخسارة المقدرة وخبرة الخسارة الفعلية.

(٢) موجودات مالية متاحة للبيع

بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع، تقوم المجموعة بعمل تقييم بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمار.

وفي حالة أدوات الدين المصنفة كمتاحة للبيع، تقوم المجموعة بعمل تقييم بشكل فردي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال على أساس المعيار ذاته كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، فإن المبلغ المسجل للاضمحلال هي الخسارة المتراكمة على الاستثمار المثبت مسبقاً في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. إن دخل الفوائد المستقبلية هي على أساس القيمة المدرجة المخفضة ويتم استحقاقها باستخدام سعر الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الاضمحلال. يتم تسجيل دخل الفوائد كجزء من الفوائد. إذا حدث وزادت القيمة العادلة لأدوات الدين، في الفترة اللاحقة، وكانت الزيادة تتعلق بصورة موضوعية بحدث أثماني حدثه بعد إثبات خسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، فإنه يتم إسترجاع خسارة الاضمحلال من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

في حالة الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المصنفة كمتاحة للبيع، فإن الدليل الموضوعي يجب أن يتضمن على «انخفاض هام» أو «طويل الأمد» في القيمة العادلة للاستثمارات أدنى من تكلفتها. حيثما يوجد دليل موضوعي للاضمحلال، فيتم قياس الخسارة المتراكمة كفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية، بعد حسم أي خسارة اضمحلال على ذلك الاستثمار المثبت مسبقاً في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر - ويتم إلغاؤها من الحقوق وإثباتها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. خسائر الاضمحلال في أسهم حقوق الملكية لا يتم إسترجاعها من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر؛ وإنما يتم إثبات الزيادة في قيمتها العادلة بعد حسم الاضمحلال مباشرة في الحقوق.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (تتمة)

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغييرات وتفصح عن هذا، إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في الحقوق. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة وشركتها الزميلة أو المشروع المشترك إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في مقدمة قائمة الأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك في نفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم عمل تعديلات في السياسات المحاسبية لتتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة الحقوق، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركتها الزميلة أو المشروع المشترك. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمارات في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. ففي هذه الحالة تقوم المجموعة بإحتساب قيمة الإضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة أو المشروع المشترك وقيمتها المدرجة من ثم إثبات الخسارة «كحصة المجموعة من ربح شركة زميلة أو مشروع مشترك » في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

عند فقدان نفوذ مؤثر على الشركة الزميلة أو المشروع المشترك تقيس وتثبت المجموعة أي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. يتم إثبات أي فرق بين القيمة المدرجة للشركة الزميلة أو المشروع المشترك عند فقدان النفوذ المؤثر والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من الإستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

ممتلكات ومعدات

تدرج جميع بنود الممتلكات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أن ليس لها عمراً محدداً.

ضمان معلق للبيع

تقتني المجموعة في بعض الأحيان عقارات كتسوية لبعض قروض وسلف العملاء. تدرج تلك العقارات بالقيمة المدرجة للتسهيلات ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية للضمان المشتركة والتي تم تقييمها على أساس كل موجود على حدة، أيهما أقل. إذا كانت القيمة العادلة الحالية لأي موجود تم تقييمه بشكل فردي أدنى من قيمته المثبتة، فإنه يتم عمل مخصص له. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

ودائع

تدرج جميع ودائع أسواق المال والعملاء بالقيمة العادلة للمقابل المستلم، معدلة لتحوط القيمة العادلة بفعالية، بعد حسم المبالغ المسددة.

اتفاقيات إعادة شراء وبيع

لا يتم إستبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والعوائد الجوهرية للملكية. يتم إثبات النقد المماثل المستلم في القائمة الموحدة للمركز المالي كموجود بالتزام مماثل للإرجاع، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات، والتي تعكس جوهر المعاملة الإقتصادية كقرض للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. عندما يكون لدى الطرف الآخر الحق لبيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف هذه الأوراق المالية في القائمة الموحدة لمركزها المالي، أيهما أنسب.

وعلى العكس من ذلك، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في القائمة الموحدة للمركز المالي، والتي تعكس جوهر المعاملة الإقتصادية كقرض للمجموعة. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم شراء الأوراق المالية بموجب الاتفاقية لإعادة بيعها في وقت لاحق لأطراف أخرى، فإن الإلتزام لإعادة الأوراق المالية يتم تسجيلها كبيع قصير الأجل ويتم قياسها بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكاسب أو خسائر في «صافي دخل الفوائد».

ضرائب

لا توجد ضرائب دخل على الشركات في مملكة البحرين. يتم عمل مخصص الضرائب على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها في الدول المعنية التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناءً على التقييم الإكتواري وطرق التقييم الأخرى طبقاً للقوانين المعمول بها في كل موقع.

معاملات الدفع على أساس الأسهم

تقيس المجموعة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها على أساس الأسهم للخدمات المستلمة والزيادة المماثلة في الحقوق بالقيمة العادلة للخدمات المستلمة بالرجوع إلى القيمة العادلة للأدوات أسهم حقوق الملكية الممنوحة. يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية بتاريخ المنح. يتم إثبات القيمة العادلة المحتسبة بتاريخ المنح كمصروف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاكتساب، مع عمل رصيد دائن مماثل في الأرباح المبقة. عندما يترك الموظف العمل في المجموعة خلال فترة الاكتساب فإن الأسهم الممنوحة تعتبر ملغاة وأي مبلغ مثبت فيما يتعلق بهذه الأسهم الملغاة يتم استرجاعه من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي إلتزام حالي (قانوني أو متوقع) وأن تكلفة تسوية الإلتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

أسهم خزانة

يتم خصم أسهم الخزانة من الحقوق وتدرج بسعر التكلفة. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ضمن الأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة.

أرباح أسهم موصى بتوزيعها

يتم تضمين أرباح الأسهم الموصى بتوزيعها كجزء من الحقوق ويتم إثباتها كمطلوبات فقط عندما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يتطلب دفع أرباح الأسهم الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي.

الضمانات المالية

ضمن أعمالها الإعتيادية، تقدم المجموعة ضمانات مالية، تتألف من اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. يتم معاملة جميع هذه الضمانات كبنود إلتزام ويتم الإفصاح عنها كجزء من الإلتزامات المحتملة. يتم إثبات الضمانات المالية مبدئياً في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، ضمن «مطلوبات أخرى»، باعتبارها العلوة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي. يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان بعلوة الإطفاء وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية إي إلتزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى. ترحل أية زيادة في المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن «صافي مخصص الإضمحلال». يتم إثبات العلوة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن «دخل الرسوم والعمولات» على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

المشتقات المالية

تدخل المجموعة في معاملات الأدوات المالية المشتقة متضمنة العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. المشتقات التي تحمل قيمة سوقية موجبة يتم إدراجها ضمن «الموجودات الأخرى»، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة ضمن «المطلوبات الأخرى» في القائمة الموحدة للمركز المالي.

يتم معاملة بعض المشتقات الضمنية في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما تكون سماتها الإقتصادية ومخاطرها ليست متعلقة بصورة مباشرة بهذه العقود المحتوية وإن هذه العقود المحتوية لا يتم إدراجها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس المشتقات الضمنية تلك بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

محاسبة التحوط

تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضات مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية. لكي تتمكن من إدارة المخاطر المعنية، تطبق المجموعة محاسبة التحوط للمعاملات التي تستوفي معايير محددة.

عند بدء علاقة التحوط، تقوم المجموعة رسمياً بتوثيق علاقة التحوط بين بند التحوط وأداة التحوط، متضمنة طبيعة المخاطر وأهداف وإستراتيجية إدارة المخاطر للقيام بالتحوط والطريقة التي سوف يتم استخدامها في تقييم فعالية علاقة التحوط.

كما يتم عمل تقييم رسمي للتأكد من أن أداة التحوط المتوقعة ذات فاعلية عالية في موازنة المخاطر المصنفة في بند التحوط. يعتبر التحوط ذو فاعلية عالية إذا كانت التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية العائدة إلى مخاطر التحوط خلال الفترة التي تم فيها التحوط مغطاة بين مدى ٨٠٪ إلى ١٢٥٪. يتم عادة تقييم التحوط رسمياً على أساس ربع سنوي لإعادة تأكيد فعاليتها.

لأغراض محاسبة التحوط، يصف التحوط إلى فئتين: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المثبتة؛ (ب) تحوط التدفقات النقدية والذي يغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطرة معينة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها.

تحوطات القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط، فإنه يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يعدل البند المحوط لتغيرات القيمة العادلة ويتم إثبات الفروق المتعلقة بالمخاطر التي تم تحوطها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

تحوطات التدفقات النقدية

فيما يتعلق بتحوطات التدفقات النقدية التي تتوفر فيها شروط محاسبة التحوط، يتم إثبات جزء المكسب أو الخسارة من أداة التحوط التي تعتبر تحوطاً مؤثراً مبدئياً في الحقوق ويتم إثبات الجزء غير الفعال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم تحويل مكاسب أو خسائر تحوطات التدفقات النقدية ذات فاعلية المثبتة مبدئياً في الحقوق إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المحوطة على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو العلاقة.

لمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أية مكاسب أو خسائر ناتجة من تغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للسنة.

توقف التحوطات

يتوقف استخدام محاسبة التحوط عندما تكون أداة التحوط قد انتهت مدتها أو تم بيعها أو إلغاؤها أو تنفيذها أو لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يطفأ على مدى المدة المتبقية للاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن الأدوات المحوطة المثبتة في الحقوق تبقى في الحقوق حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وعند توقع عدم حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في الحقوق ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

موجودات الوكالة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

إثبات الدخل والمصروفات

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل إن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد.

يتم إثبات دخل الفوائد ورسوم إرتباطات القروض، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، باستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض مضمحلة، وذلك عند تأخير السداد لأكثر من ٩٠ يوماً. يتم إثبات الفوائد الإعتبارية للقروض المضمحلة والموجودات المالية الأخرى بناءً على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لصافي قيمها الحالية على أساس القيمة الأصلية لمعدل الفائدة الفعلي.

يتم إثبات مصروفات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

الرسوم المكتسبة من أجل تقديم خدمات على فترة زمنية تستحق على تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم على دخل العمولة وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى.

يتم إثبات الرسوم الأخرى المستحقة القبض عند اكتسابها. يثبت دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى عائمة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفائدة أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة إلى أن تصبح التحوطات فعالة.

عملات أجنبية

(أ) المعاملات والأرصدة

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ المعاملة.

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة من الأنشطة غير التجارية إلى «دخل آخر» ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، باستثناء فروق إقتراضات العملات الأجنبية التي توفر تحوط فعال مقابل صافي الإستثمار في الوحدة الأجنبية. ترحل هذه الفروق مباشرة إلى الحقوق حتى يستعيد صافي الإستثمار، فعندئذ يتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

إن البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة أي شهرة ناتجة من إقتناء العمليات الأجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة إلى القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات الناتجة من الإقتناء كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

عملات أجنبية (تتمة)

(٢) شركات المجموعة

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والفروع الخارجية إلى عملة عرض المجموعة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها على أساس متوسط أسعار الصرف خلال السنة. ترحل أية فروق ناتجة من صرف العملات الأجنبية مباشرة كبنء منفصل في الحقوق من خلال القائمة الموحدة للدخل الشامل. عند إستبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل المثبت في الحقوق المتعلقة بالوحدة المستبعدة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء ودائع الإحتياطي الإجباري) وأذونات الخزانة وودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة ٩٠ يوماً أو أقل.

المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

جميع المشتريات والمبيعات «العادية» للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيها المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات والمبيعات العادية هي مشتريات ومبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق.

٣,٤ الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. إن أهم الآراء والتقديرات المعمول بها هي كالآتي:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في إعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما يتم تسجيل القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في القائمة الموحدة للمركز المالي فإنه لا يمكن اشتقاق قيمتها العادلة من الأسواق النشطة بإستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة إستخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن عندما لا تتوافر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتطلب عمل فرضيات لتحديد القيم العادلة. تتضمن الفرضيات على اعتبارات السيولة ومدخلات لنماذج مثل تقلبات المشتقات الطويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبق ومعدل فرضيات التخلف عن سداد الأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

تصنيف الاستثمارات

عند إقتناء الاستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو محتفظ بها حتى الإستحقاق أو متاحة للبيع أو موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر أو استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة.

تصنف المجموعة الاستثمارات كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم إقتنائها أساساً لغرض تحقيق ربح لفترة قصيرة الأجل.

تصنف المجموعة أدوات الدين كمدرجة بالتكلفة المطفأة إذا كانت أدوات الدين غير مسعرة في الأسواق النشطة.

تصنف المجموعة الاستثمارات التي لديها النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الإستحقاق كاستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق.

تصنف المجموعة الأدوات المالية التي تحتوي على مشتقات مالية ضمنية التي لا يمكن فصلها من الأدوات المحتوية كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر.

جميع الاستثمارات الأخرى تصنف كماتحة للبيع.

خسائر اضمحلال القروض والسلف والاستثمارات

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلف الهامة بشكل منفرد بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتقييم ما إذا كان يتوجب تسجيل خسارة للاضمحلال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، وبالأخص، يتطلب عمل الإدارة بذل الجهد في تقدير المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد خسارة للاضمحلال. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، تقوم المجموعة بعمل فرضيات حول الوضع المالي للمقرض وصافي القيمة المتوقع تحقيقها للضمانات. إن هذه التقديرات مبنية بالضرورة على فرضيات حول عوامل متعددة، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل هذه المخصصات.

القروض والسلف التي تم تقييمها بشكل منفرد وتبين بأنها غير مضمحلة وبأن جميع القروض والسلف غير جوهرية بشكل فردي يتم بعد ذلك تقييمها بشكل جماعي، في مجموعة من الموجودات ذات خصائص مخاطر مماثلة، لتحديد ما إذا كان يتوجب عمل مخصص لها نتيجة لوقوع أحداث تسببت في تكبد خسائر ويوجد هناك دليل موضوعي ولكن تأثيراتها لا تزال غير واضحة. يأخذ التقييم الجماعي في الاعتبار البيانات من محفظة القروض وتركيزات المخاطر والمعلومات الإقتصادية.

مخصصات اضمحلال جماعي للقروض والسلف

بالإضافة إلى مخصصات معينة مقابل القروض والسلف الهامة بشكل منفرد، تقوم المجموعة أيضاً بعمل مخصص إضمحلال جماعي مقابل مجموعة من القروض والسلف التي بالرغم من أنه لم يتم تحديدها بصورة خاصة كونها تتطلب عمل مخصص معين إلا أن مخاطرها أعلى عن تلك المخصصة أصلاً عندما تم تسجيل الموجودات.

اضمحلال استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تقوم المجموعة بمراجعة سندات دينها المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتقييم ما إذا كانت مضمحلة. تتطلب هذه عمل فرضيات مماثلة على النحو المطبق في تقييم القروض والسلف الفردية. كما تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات اضمحلال على استثمارات أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو طويل الأمد في القيمة العادلة أدني من تكلفتها. تحديد ما إذا كان «انخفاض هام» أو «طويل الأمد» يتطلب عمل رأياً. عند عمل هذا الرأي، تقوم المجموعة بتقييم من بين العوامل الأخرى التغيرات التاريخية لأسعار الأسهم ومدتها والحد الذي تكون فيها القيمة العادلة للاستثمار أدنى من تكلفتها.

٤ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

٢٠١٥ ألف دينار بحريني	٢٠١٤ ألف دينار بحريني
١٧,٦٣٦	١٧,٦٨٥
١٨٦,٧١٦	١٨٤,٣٨٧
٨٢,٣٩٨	٧٦,١٢١
٢٨٦,٧٥٠	٢٧٨,١٩٣

إن ودائع الإحتياطي الإجباري غير متوفرة للاستعمال في عمليات التشغيل اليومية للمجموعة.

٥ أذونات خزانة

هذه هي أذونات خزانة قصيرة الأجل تم إصدارها من قبل حكومة مملكة البحرين وجمهورية الهند وهي مدرجة بالتكلفة المطفأة.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، تتضمن أذونات الخزانة على صكوك إسلامية قصيرة الأجل صادرة عن حكومة مملكة البحرين بإجمالي ٢٨, ١٣٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٩٥٨, ٥٠ ألف دينار بحريني).

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، بلغت الفوائد المعلقة على القروض التي فات موعد إستحقاقها والمضمحلة بالكامل ١٧,٦٨٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ١٥,٣٩٤ ألف دينار بحريني)، قام البنك بمعاملة ذلك كحساب غير مدرج في الميزانية اعتباراً من ٣١ يناير ٢٠١٤. بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي ٦٢,٤٤٧ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٢٠١٤: ٧٧,٨٢٠ ألف دينار بحريني).

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، بلغت القروض والسلف المتضمنة على تسهيلات التمويل الإسلامية المقدمة من قبل المجموعة للشركات ١٢٢,٨٧٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ١٥٥,٣٢١ ألف دينار بحريني). تتكون تلك التسهيلات بصورة أساسية من المراقبة وتسهيلات التمويل بالإجارة التي لم يفت موعد إستحقاقها وغير مضمحلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

٨ استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

ملاحظة للبيع ألف	مدرجة بالتكلفة المطابقة ألف	المجموع ٢٠١٥ ألف	المجموع ٢٠١٤ ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
استثمارات مسعرة			
سندات حكومية	٣٥٥,٨٢٩	١,٩٧٦	٣٥٧,٨٠٥
سندات أخرى	٢١٦,٤٤٧	-	٢١٦,٤٤٧
أسهم حقوق الملكية	٧١,٢٤٩	-	٧١,٢٤٩
	٦٤٣,٥٢٥	١,٩٧٦	٦٤٥,٥٠١
استثمارات غير مسعرة			
سندات حكومية	٧١,٦٣٣	٩,٥٠٠	٨١,١٣٣
سندات أخرى	٣٠,٦٥٩	٧١	٣٠,٧٣٠
أسهم حقوق الملكية	٤١,٢١٠	-	٤١,٢١٠
صناديق مدارة	٢,٥٩٨	-	٢,٥٩٨
	١٤٦,١٠٠	٩,٥٧١	١٥٥,٦٧١
	٧٨٩,٦٢٥	١١,٥٤٧	٨٠١,١٧٢
مخصص الاضمحلال	(٤٣,٠٦٥)	-	(٤٣,٠٦٥)
	٧٤٦,٥٦٠	١١,٥٤٧	٧٥٨,١٠٧
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٧٤٦,٥٦٠	١١,٥٤٧	٧٥٨,١٠٧
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٧٦٥,٣٥٣	٢١,٨٠٠	٧٨٧,١٥٣

تتضمن الاستثمارات المتاحة للبيع على استثمارات أسهم حقوق الملكية وصناديق مدارة غير مسعرة بإجمالي ٢٥,٢٨٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٢١,٩٩٥ ألف دينار بحريني)، والتي يتم تسجيلها بالتكلفة بعد حسم خسارة الإضمحلال حيث لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بموثوقية. لا توجد سوق نشطة لهذه الاستثمارات لذا تنوي المجموعة الاحتفاظ بها لفترة طويلة الأجل.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة على صكوك إسلامية طويلة الأجل بإجمالي ١٧١,١٩٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ١٣٣,٢٦٣ ألف دينار بحريني).

فيما يلي التغيرات في مخصص إضمحلال الاستثمارات في الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة:

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
٤٩,٢٨٢	٤٣,٧٨٣	الرصيد في ١ يناير
١٣٢	٢,٨٢٢	المخصص للسنة
(٢,١٥٦)	(٢,٢٨٤)	إستردادات
(٢,٩٦٦)	(١,٢١١)	مبالغ مشطوبة
(٥٠٩)	(٤٥)	تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى
٤٣,٧٨٣	٤٣,٠٦٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر

٦ ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

٢٠١٥ ألف دينار بحريني	٢٠١٤ ألف دينار بحريني	
٦٦٤,٣٥٩	١٥٠,٩٢١	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٦٠,٧٣٧	٢٤,٩٧٥	مبالغ أخرى مستحقة من بنوك
٣٢٥,٠٩٦	١٧٥,٨٩٦	

٧ قروض وسلف العملاء

٢٠١٥ ألف دينار بحريني	٢٠١٤ ألف دينار بحريني	
١,٤٩١,٣٤٢	١,٦٢٠,٦٢٩	قروض تجارية وسحوبات على المكشوف
٣٧٢,٢٩٧	٣١٢,٥٨٦	قروض إستهلاكية
١,٨٦٣,٦٣٩	١,٩٣٣,٢١٥	
(٩٨,٨٤٠)	(٨٦,٧٥٣)	محسوماً منها: مخصص الإضمحلال
١,٧٦٤,٧٩٩	١,٨٤٦,٤٦٢	

فيما يلي التغيرات في مخصص الإضمحلال:

٢٠١٥	قروض تجارية وسحوبات على المكشوف ألف	قروض إستهلاكية ألف	المجموع ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
الرصيد في ١ يناير	٧٣,٧٧٠	١٢,٩٨٣	٨٦,٧٥٣
المخصص للسنة	٢٠,١٤٤	٢,٦٠٥	٢٢,٧٤٩
إستردادات / مخصصات أنتفت الحاجة إليها	(٣,٠٣٤)	(٧٤٠)	(٣,٧٧٤)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(٢,٨٣٥)	(٩٠٢)	(٣,٧٣٧)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	(٣,١٠٠)	(٥١)	(٣,١٥١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٨٤,٩٤٥	١٣,٨٩٥	٩٨,٨٤٠
إضمحلال فردي	٥١,٣٦٨	١٠,٢٧٥	٦١,٦٤٣
إضمحلال جماعي	٣٣,٥٧٧	٣,٦٢٠	٣٧,١٩٧
إجمالي مبالغ القروض المضمحلة بشكل فردي	٦٦,٩٢٦	١٥,٧٦١	٨٢,٦٨٧

٢٠١٤	قروض تجارية وسحوبات على المكشوف ألف	قروض إستهلاكية ألف	المجموع ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
الرصيد في ١ يناير	٦٣,٠٨٨	١٣,٧٨٦	٧٦,٨٧٤
المخصص للسنة	٢٣,١٢١	٩٦٢	٢٤,٠٨٣
إستردادات / مخصصات أنتفت الحاجة إليها	(١,٧١٨)	(٧٩٣)	(٢,٥١١)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(٩,٧٨٦)	(٩٧٢)	(١٠,٧٥٨)
فوائد مستردة على القروض المضمحلة	(٦٦١)	-	(٦٦١)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	(٢٧٤)	-	(٢٧٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٧٣,٧٧٠	١٢,٩٨٣	٨٦,٧٥٣
إضمحلال فردي	٤٢,٥٩١	٩,٩٥٧	٥٢,٥٤٨
إضمحلال جماعي	٣١,١٧٩	٣,٠٢٦	٣٤,٢٠٥
إجمالي مبالغ القروض المضمحلة بشكل فردي	٧٦,٧٠٨	١٣,٢١٤	٨٩,٩٢٢

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٩ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

لدى المجموعة ٣,٠٣٪ (٢٠١٤: ٣,٠٣٪) حصة ملكية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات التمويل الإستهلاكية والتأمين والتعامل في العقارات والسيارات.

لدى المجموعة ٥٠٪ (٢٠١٤: ٥٠٪) حصة ملكية في سكا لل حلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تخضع لسيطرة مشتركة مؤسسه في مملكة البحرين وتزاول أعمال التمويل العقاري الإسلامي.

لدى المجموعة ٢٢٪ (٢٠١٤: ٢٢٪) حصة ملكية في شركة نفط ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات المساعدة لأنظمة الدفع والخدمات التمويلية الأخرى ذات الصلة لصالح البنوك التجارية وعملائها في مملكة البحرين.

لدى المجموعة ٣٥٪ (٢٠١٤: ٢٣٪) حصة ملكية في شركة ديار الحرمين العلا المحدودة («ديار»)، شركة تأسست في جزر الكايمن، تملك ديار حصة منفعة بنسبة ١٠٠٪ في فندق بمكة المكرمة في المملكة العربية السعودية.

لدى المجموعة ٤٠٪ (٢٠١٤: ٤٠٪) حصة ملكية في شركة بي بي ك جيوجيت للأوراق المالية، شركة تخضع لسيطرة مشتركة مؤسسه في دولة الكويت.

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لحصة المجموعة في شركاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة:

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
		القيمة المدرجة لاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
		في ١ يناير
٥٧,٨٦٩	٣٦,٥٣٧	حصة المجموعة في الأرباح
٤,٣٧٧	٤,٢١٥	أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
(١,٣٦)	(١,٨٣٥)	تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (إيضاح ١٧)
٢١٦	(٨٥)	تغير في تعديلات صرف العملات الأجنبية
(١٥٩)	(٩)	مباغة خلال السنة
(٢٢,٨٩٠)	(٣,٠٠٠)	المخصص المحتسب خلال السنة
(١,٢٤٠)	-	
٣٦,٥٣٧	٣٥,٨٢٣	في ٣١ ديسمبر

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
		حصة المجموعة من قائمة المركز المالي للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
		موجودات متداولة وغير متداولة
٧٢,٧٠٣	٧٦,٥٧٧	مطلوبات متداولة وغير متداولة
(٣٦,١٦٦)	(٤٠,٧٥٤)	
٣٦,٥٣٧	٣٥,٨٢٣	صافي الموجودات
		حصة المجموعة من إيرادات الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
٧,٨٨١	١٠,١٢٤	الإيراد

تتضمن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة على استثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية والتي تعتبر بأنها شركة زميلة جوهريه. يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية:

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
١٤,٤٠١	١٧,٤٢١	صافي دخل الفوائد
١٠,٨١٥	١٠,٧١٥	إجمالي ربح مبيعات السيارات
٨,٢٠٨	٧,٢٣٨	دخل تشغيلي آخر
٣٣,٤٢٤	٣٥,٣٧٤	مجموع الدخل التشغيلي
(١٦,٥٧٧)	(١٨,٣١٧)	مصروفات تشغيلية
(١,٤٤٥)	(١,٥٥١)	مصروفات أخرى
١٥,٤٠٢	١٥,٥٠٦	الربح للسنة
٣,٥٤٧	٣,٥٧١	حصة المجموعة من الربح للسنة

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
		الموجودات
١,١٨٥	٢,٢٠٦	نقد وارصدة لدى بنوك
١٩٥,٥٢٤	٢٢٢,٧٦٢	قروض وسلف العملاء
٢٤,٦٢١	٢٤,٢٧٤	المخزون
٣٤,٨٩٩	٣٨,٢٧٨	موجودات أخرى
٢٥٦,٢١٩	٢٨٧,٥٢٠	مجموع الموجودات
		المطلوبات
١,٥١٢	١,٣٢٨	سحوبات على المكشوف من البنك
١٢,٨١٦	١٩,٤٦٩	ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى
١٢٠,٢٦١	١١٧,٥٠٣	قروض لأجل تابعة للبنك
١٩,٧٩٠	٣٩,٧٥٣	سندات صادرة
١٥٤,٣٧٩	١٧٨,٠٥٣	مجموع المطلوبات
(٩٩٨)	(٨٣٨)	إحتياطي التبرعات الخيرية
١٠٠,٨٤٢	١٠٨,٦٢٩	الحقوق
٣,٠٣٪	٣,٠٣٪	نسبة حصة ملكية المجموعة
٢٣,٢٢٤	٢٥,٠١٧	

تستند الأرقام المسجلة أعلاه لشركة البحرين للتسهيلات التجارية على القوائم المالية المراجعة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ والمعدلة للأداء المتوقع للربع الأخير.

إن القيمة السوقية لاستثمارات المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية هو ٢٨,٧٧٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٢٦,٣٣٣ ألف دينار بحريني) مقارنة بقيمتها المدرجة البالغة ٢٥,٠١٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٢٣,٢٢٤ ألف دينار بحريني) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

١٠ فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
١٤,٣٣٦	١٧,٣٥٠	فوائد مستحقة القبض
١٩,٦٧٤	١٨,٦٦٤	ذمم مدينة
٢,٩٨٧	٢,٣٣٦	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (إيضاح ٣٦)
١,٢٢٨	٢,١٨٥	مصرفات مدفوعة مقدماً
٨٠٦	٢,٩٩١	ضريبة مؤجلة
١,٥٣٤	٤,٧٨٤	ضمان معلق للبيع
١٨,٥٣٤	٨,٦٦٠	أخرى
٥٨,٩٩٩	٥٦,٩٧٠	

١١ ممتلكات ومعدات

أراضي مملوكة ملكاً حراً ألف دينار بحريني	عقارات ومباني ألف دينار بحريني	أثاث ومعدات ألف دينار بحريني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف دينار بحريني	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٨,٣٤٣	١١,٩٦٧	٤,٤٦٣	٢٤٣	٢٥,٠١٤
٢٤,٨٠٦	١٢٥	٥,٠٥١	١١,٣٧٠	٨,٢٦٠

بلغ مخصص الإستهلاك للسنة ٣,٢٢٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٣,٣٣٣ ألف دينار بحريني).

١٢ إقتراضات لأجل

تم الحصول على الإقتراضات لأجل لأغراض التمويلات العامة وهي تشتمل على الآتي:

مبلغ التسهيل ألف دولار أمريكي	سعر الفائدة	سنة الإستحقاق	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	٢٠١٤ ألف دينار بحريني
١٤٥,١٤٠	ليبور + ٧٥,٠٪	٢٠١٧	٨,٥٠٩	٨,٥٠٩
١٢٩,٨٦٠	ليبور + ٧٥,١٪	٢٠١٨	٤٥,٣٦٨	٤٣,٩٢٩
٥٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٪	٢٠١٥	—	١٨٨,٥٠٠
٤٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٪	٢٠٢٠	١٥٠,٨٠٠	—
			٢٠٤,٦٧٧	٢٤٠,٩٣٨

١٣ حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
١,٥٢٥,٣٤٦	١,٤٩٧,٢٧٩	ودائع لأجل
٤٩١,٧٩٦	٦٠٨,٩٥٧	حسابات جارية
٣٧٦,٧٠٥	٤٤٠,١٨٩	حسابات توفير
٧٧,٢٣٠	٩٦,٤٦٧	حسابات أخرى
٢,٤٧١,٠٧٧	٢,٦٤٢,٨٩٢	

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، تتضمن الودائع لأجل على وودائع إسلامية مقدمة من قبل المجموعة للشركات بإجمالي ٤٨,٥٠٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ١٥,٧٠٨ ألف دينار بحريني). وتتألف هذه بصورة أساسية من استرجاع مرابحة من خلال إيداع سوق المال.

١٤ فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
٣٥,٤٠٩	٣٣,٩٩٦	مصرفات مستحقة
١٠,٩٤٩	١٦,٧٢٨	فوائد مستحقة الدفع
١٤,٣٤٦	١٤,٦٣٤	ذمم دائنة
١٢,٣٦٨	١٢,٤٩٠	القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (إيضاح ٣٦)
٥,٧٧٠	٦,٣٧٨	أخرى
٧٨,٨٤٢	٨٤,٢٢٦	

١٥ الحقوق

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	رأس المال
		المصرح به
١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية قدرها ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم
		الصادر والمدفوع بالكامل
١٠٣,٠١٤	١٠٨,١٦٥	١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهم (٢٠١٤: ١,٠٣٠,١٤٠,٩٠٧ سهم) بقيمة اسمية قدرها ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم
(٦,٩٥١)	(٤,٧٢٨)	أسهم خزانة *

* تمثل أسهم الخزانة شراء البنك للأسهم. يحتفظ البنك في نهاية السنة بعدد ١٧,١٩٥,٥٠٠ (٢٠١٤: ٢١,٢٠٦,١٢٥) من أسهمه متضمنة أسهم منحة تم إصدارها خلال سنة ٢٠١٥.

علوة إصدار أسهم

إن علوة إصدار الأسهم الناتجة من إصدار أسهم عادية هي غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

خطة أداء أسهم الموظفين

لدى المجموعة خطة أداء أسهم الموظفين التي بموجبها يتم منح الأسهم لبعض الموظفين المؤهلين (إيضاح ٤٠).

أرباح أسهم لم يطالب بها

خلال السنة، قامت المجموعة بتحويل مبلغ وقدره نقلت المجموعة ٢٤٣ ألف دينار بحريني إلى الحقوق كأرباح أسهم لم يطالب بها من قبل المساهمين. وفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة، يتم تحويل أي أرباح أسهم لم يطالب بها والتي تزيد عن ١٠ سنوات إلى الحقوق، ولكنها سوف تكون متاحة إلى المساهمين المعنيين لأي مطالبات مستقبلية.

١٦ الإحتياطات

إحتياطي قانوني

تم عمل الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني. يقوم البنك بتحويل ١٠٪ من أرباحه السنوية إلى الإحتياطي القانوني حتى يعادل الإحتياطي ٥٠٪ من رأس المال الصادر للبنك. خلال السنة قام البنك بتحويل ٢,٥٧٥ ألف دينار بحريني فقط (٢٠١٤: ٤,٦٨٢ ألف دينار بحريني) حيث بلغ الإحتياطي القانوني ٥٠٪ من رأس المال الصادر. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

إحتياطي عام

تم تكوين الإحتياطي العام وفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك، وذلك تأكيداً للالتزام المساهمين بتقوية القاعدة الرأسمالية للبنك. إن الإحتياطي العام قابل للتوزيع شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

١٧ تغيرات متراكمة في القيم العادلة

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
		استثمارات متاحة للبيع
		في ١ يناير
٢٤,٧٣٨	١٧,٣٥٠	مكاسب محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة (٣,٥١٩)
١١	١,٠٩٤	محول إلى القائمة الموحدة للأرباح و الخسائر عند الإضمحلال
(٣,٨٠٠)	(٢٦,٧٠١)	تغير في القيم العادلة غير المحققة خلال السنة
١٧,٣٥٠	(١٢,٠٧٠)	في ٣١ ديسمبر
		تحوطات التدفق النقدي
		في ١ يناير
١٦٤	٧٠	تغير في القيم العادلة غير المحققة
(٣١٠)	(٢١٩)	تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (إيضاح ٩)
٢١٦	(٨٥)	في ٣١ ديسمبر
١٧,٤٢٠	(١٢,٣٠٤)	

١٨ توزيعات مقترحة

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
		أرباح أسهم نقدية
٢٠,١٧٩	٢٦,٦١١	توزيع أسهم
٥,١٥١	-	محول إلى الإحتياطي العام
٤,٦٨٢	٢,٥٧٥	تبرعات خيرية
١,٣٩٠	١,٤٠٠	
٣١,٤٠٢	٣٠,٥٨٦	

اقترح أعضاء مجلس الإدارة توزيع أرباح أسهم نقدية بواقع ٠,٠٢٥ دينار بحريني للسهم (٢٠١٤: بواقع ٠,٠٢٠ دينار بحريني للسهم وتوزيع أسهم بواقع ٠,٠٠٥ دينار بحريني للسهم) بعد حسم أسهم الخزانة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. قام البنك بدفع أرباح أسهم بواقع ٠,٠٢٥ دينار بحريني للسهم (٢٠١٤: بواقع ٠,٠٢٥ دينار بحريني للسهم).

ستقدم التوزيعات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في إجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين الذي سيعقد بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٦ كما يخضع دفع أرباح الأسهم للحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

١٩ دخل الفوائد ودخل مشابه

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
٨٤,٧٣٨	٨٧,٠٩٤	قروض وسلف العملاء
١٦,٦٨٥	١٩,١٥٤	استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - متاحة للبيع
٢,١٥٤	٢,٥٦٢	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٩٦٠	٩٢١	استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - مدرجة بالتكلفة المطفأة
٦٦١	-	فوائد اعتبارية مستردة على موجودات مالية مضمحلة - قروض وسلف العملاء (إيضاح ٧)
٣,٣٥١	٤,٨٨٢	أذونات خزانة
١٠٨,٥٤٩	١١٤,٦١٣	

٢٠ دخل آخر

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
٣٦,٦٦٣	٤٠,٩١٩	دخل الرسوم والعمولات
٣,٢١٤	٣,٨٠٦	دخل أرباح أسهم
٣,٨٢٦	٤,٤٠٨	مكاسب محققة من بيع من استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
٤,٧٤٦	٥,٢٦٠	مكسب من تحويل عملات أجنبية
٢,٧١٦	٢,٣٥٠	أخرى
٥١,١٦٥	٥٦,٧٤٣	
(١٠,٢٨٦)	(١٢,٥٢٤)	مصروفات الرسوم والعمولات
٤٠,٨٧٩	٤٤,٢١٩	

يتضمن دخل الرسوم والعمولات على مبلغ وقدره ١٣٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٥٦٣ ألف دينار بحريني) فيما يتعلق بأنشطة الوكالة وأنشطة الأمانات الأخرى.

٢١ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لنهاية السنة بقسمة ربح السنة على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة على النحو التالي:

٢٠١٤	٢٠١٥	
٥٠,٠٩٥	٥٣,٢١٢	الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك (ألف دينار بحريني)
١,٠٦٠,٤٤١,٨٢٧	١,٠٦٤,٤٥٢,٤٥٢	المتوسط الموزون لعدد الأسهم، بعد حسم أسهم الخزانة القائمة خلال السنة
٠,٠٤٧	٠,٠٥٠	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)

٢٢ القطاعات التشغيلية

معلومات القطاعات

لأغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربع قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية للأفراد

تشمل بشكل رئيسي إدارة ودائع العملاء الأفراد وتوفير التمويل للقروض الإستهلاكية والسحب على المكشوف وتسهيلات ائتمانية وخدمات تحويل الأموال والبطاقات وتداول العملات الأجنبية.

الخدمات المصرفية للشركات

تشمل بشكل رئيسي إدارة القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات في البحرين.

الخدمات المصرفية الدولية

تشمل بشكل رئيسي إدارة القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات دولية. كما تغطي الأنشطة التشغيلية للفروع الخارجية.

الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى

تشمل بشكل رئيسي تقديم خدمات في أسواق الأموال والتجارة والخزانة، بالإضافة إلى إدارة أنشطة المجموعة التمويلية. تشمل الخدمات الاستثمارية على إدارة الاستثمارات في الأسواق المحلية والدولية وتقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية وإدارة الصناديق. كما تتضمن الأنشطة الأخرى على تنفيذ العمليات التجارية إلى الجهات الخارجية.

إن هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقاريرها حول المعلومات التي يتم تقديمها إلى الرئيس التنفيذي متخذ القرارات. إن المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تحسب الفائدة المدينة أو الدائنة على القطاعات على أساس معدل سعر التحويل والذي يساوي تقريباً التكلفة الهامشية للأموال على أساس أموال مطابقة.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

الخدمات المصرفية للأفراد ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية ألف دينار بحريني	الاستثمار والخزينة والأنشطة الأخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٢٤,٦٨١	٣٤,٦٨١	٣٢,٠٠٤	٢٣,٢٤٧	١١٤,٦١٣
(٢,٦٧٢)	(٨,٦٠٠)	(٨,٥٩٨)	(٢٢,٠٣٧)	(٤١,٩٠٧)
(٦,١٥٧)	(١,٩٧١)	(٣,٥٤٥)	١١,٦٧٣	-
١٥,٨٥٢	٢٤,١١٠	١٩,٨٦١	١٢,٨٨٣	٧٢,٧٠٦
٢٠,٤٨٦	٤,٠٦١	٥,٩٤٤	١٣,٧٢٨	٤٤,٢١٩
٣٦,٣٣٨	٢٨,١٧١	٢٥,٨٠٥	٢٦,٦١١	١١٦,٩٢٥
(١,٢٩٣)	(٦,٢٩٨)	(١١,٣٨٤)	-	(١٨,٩٧٥)
-	-	-	(٥٣٨)	(٥٣٨)
١٢,٨٧٥	٩,٣٧٠	٣,٧٣٤	٢٣,١٩٥	٤٩,١٧٤
٤,٢١٥	-	-	-	٤,٢١٥
الربح للسنة	٥٣,٣٨٩			
خسارة عائدة إلى حقوق غير مسيطرة	(١٧٧)			
الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك	٥٣,٢١٢			
٤٨٦,٩١٤	٦٩٦,٩٦٩	١,٣٣٤,٧٨٥	١,٠٦٣,٨٢٠	٣,٥٨٢,٤٨٨
٢٧,٩٥٠	-	-	٧,٨٧٣	٣٥,٨٢٣
موجودات مشتركة	٢٨,١٣٠			
مجموع الموجودات	٣,٦٤٦,٤٤١			
٦٧٩,٨٢٥	٩٧٥,٠٤١	٨٥٣,٢٥٧	٧٢٩,٥٧٠	٣,٢٣٧,٦٩٣
مطلوبات مشتركة	٤٨,٠١٤			
مجموع المطلوبات	٣,٢٨٥,٧٠٧			

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

الخدمات المصرفية للأفراد ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية ألف دينار بحريني	الاستثمار والخزينة والأنشطة الأخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٢٢,٢٧٥	٣٦,٣٦٤	٣٠,٤٨٥	٢٨,٧٧٢	١١٧,٨٩٦
(٢,٦١٤)	(٧,٤٧٤)	(٦,٦٨٧)	(٢٨,٨٣١)	(٤٥,٦٠٦)
(٦,١٥٦)	(٤,٢٣٠)	(٥,٤٨٣)	١٥,٨٦٩	-
١٣,٥٠٥	٢٤,٦٦٠	١٨,٣١٥	١٥,٨١٠	٧٢,٢٩٠
١٨,٠٠١	٣,٧١٦	٥,٤٥٩	١٣,٧٠٣	٤٠,٨٧٩
٣١,٥٠٦	٢٨,٣٧٦	٢٣,٧٧٤	٢٩,٥١٣	١١٣,١٦٩
(٣,٣١٢)	(٦,٧٦١)	(١١,٤٩٩)	-	(٢١,٥٧٢)
-	-	-	٧٨٤	٧٨٤
٩,١٥٦	٩,٤٨٧	٥٥٧	٢٦,٧٢٩	٤٥,٩٢٩
٤,٢٣٥	-	-	١٤٢	٤,٣٧٧
الربح للسنة	٥٠,٣٠٦			
خسارة عائدة إلى حقوق غير مسيطرة	(٢١١)			
الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك	٥٠,٠٩٥			
٤٢١,٥٥٧	٦٦٣,١٦٦	١,٤٦٩,٢٤١	٨٧٧,٥٨٣	٣,٤٣١,٥٤٧
٢٦,٢٢٣	-	-	١٠,٣١٤	٣٦,٥٣٧
موجودات مشتركة	٣٢,٨٥٣			
مجموع الموجودات	٣,٥٠٠,٩٣٧			
٥٩٣,٣٦٦	٩١١,١٧٧	٨٩٥,٧٤٠	٦٩٢,٢٧٧	٣,٠٩٢,٥٦٠
مطلوبات مشتركة	٤٩,٠٢٥			
مجموع المطلوبات	٣,١٤١,٥٨٥			

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٢ القطاعات التشغيلية (تتمة)

معلومات القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوقين جغرافيين : هما المحلي (البحرين)، والأخرى (الشرق الأوسط/ أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا). يوضح الجدول التالي توزيع الإيرادات والموجودات غير المتداولة للمجموعة حسب القطاع الجغرافي، يعتمد التخصيص على موقع الموجودات والمطلوبات، للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

المجموع ألف دينار بحريني	الأخرى ألف دينار بحريني	المحلي ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٥		
٧٢,٧٠٦	١٠,٩٢٩	٦١,٧٧٧
صافي دخل الفوائد		
٤,٢١٥	–	٤,٢١٥
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة		
٤٤,٢١٩	٣,٦٦٦	٤٠,٥٥٣
دخل آخر		
١٢١,١٤٠	١٤,٥٩٥	١٠٦,٥٤٥
موجودات غير متداولة		
٢٤,٨٠٦	٤,١٤٧	٢٠,٦٥٩

المجموع ألف دينار بحريني	الأخرى ألف دينار بحريني	المحلي ألف دينار بحريني
--------------------------------	-------------------------------	-------------------------------

٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٧٢,٢٩٠	١١,٢٠٣	٦١,٠٨٧
صافي دخل الفوائد		
٤,٣٧٧	١٤٢	٤,٢٣٥
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة		
٤٠,٨٧٩	٢,٩٨٩	٣٧,٨٩٠
دخل آخر		
١١٧,٥٤٦	١٤,٢٣٤	١٠٣,٣١٢
موجودات غير متداولة		
٢٥,٠١٤	٤,٤٣٣	٢٠,٥٨١

تمثل الموجودات غير المتداولة الممتلكات والمعدات.

٢٣ النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه المتضمن في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على المبالغ التالية كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
١٧,٦٨٥	١٧,٦٣٦	نقد (إيضاح ٤)
١٨٤,٣٨٧	١٨٦,٧١٦	حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية (إيضاح ٤)
٥,٠٤٩	٥,٦٦٧	أذونات خزانة
١٤٥,٥١٨	٣٢٣,٠٩٧	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ٩٠ يوماً أو أقل
٣٥٢,٦٣٩	٥٣٣,١١٦	

٢٤ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات تخضع للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

فيما يلي بيان بالمبالغ القائمة بتاريخ قائمة المركز المالي فيما يتعلق بمعاملات تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	مساهمون رئيسيون ألف دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٢٠١٥			
–	٤,٢٠٧	١,٢٢٤	٥,٤٣١
قروض وسلف العملاء			
٢٩٠,٢٨٧	٦,١٨٠	٨,٨٩٥	٣٠٥,٣٦٢
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء			

٢٠١٤

–	٧,٢٤٨	١,٢٠١	٨,٤٤٩
قروض وسلف العملاء			
٣٩٢,٠٧١	٧,٠٨٤	٧,١٢٠	٤٠٦,٢٧٥
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء			

لم تسجل المجموعة أي مخصص اضمحلال على المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٤. فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	مساهمون رئيسيون ألف دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٢٠١٥			
–	٣٢٠	١٨	٣٣٨
دخل الفوائد			
٣,٣٢٨	١٠٠	١٢٦	٣,٥٥٤
مصرفات الفوائد			

٢٠١٤

–	٣٥٤	١٦	٣٧٠
دخل الفوائد			
٣,٦٩٤	٩٣	٩٩	٣,٨٨٦
مصرفات الفوائد			

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين:

٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
٦,٩٦٨	٧,٥٠٧	مكافآت الموظفين القصيرة الأجل
٢٥٩	٢٦٩	أخرى
٧,٢٢٧	٧,٧٧٦	

حصة موظفي الإدارة الرئيسيين في خطة حوافز أسهم الموظفين

اعتباراً من سنة ٢٠١٠، قام البنك بطرح نظام جديد للدفع على أساس الأسهم (المزيد من التفاصيل راجع إيضاح ٤٠).

٢٥ تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يعكس الجدول أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ بناءً على أفضل تقديرات الإدارة لتواريخ استحقاقات الموجودات والمطلوبات. وقد تم تحديدها على أساس الفترة المتبقية من قائمة المركز المالي حتى تاريخ الإستحقاق التعاقدى، فيما عدا في حالة ودائع العملاء. لقد تم تحديد بيان سيولة ودائع العملاء على أساس تواريخ الإستحقاقات الفعلية التي يوضحها تاريخ احتفاظ المجموعة بالودائع.

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	المجموع الفرعي ألف دينار بحريني	١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من ١٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات									
٢٠٤,٣٥٢	–	–	–	–	٢٠٤,٣٥٢	–	–	–	٢٨٦,٧٥٠
٧٧,٦٤٧	١٤٦,٠٦٩	٧٢,٠٥٧	٩٨,٣١٧	–	٣٩٤,٠٩٠	–	–	–	٣٩٤,٠٩٠
٢٨٨,٣٧٥	١٤٥,٠٧١	٣٦,٧٢١	–	–	٣٢٥,٠٩٦	–	–	–	٣٢٥,٠٩٦
١٠١,٣٤٨	–	١٢١,٤٨٨	١٣٩,٨٢٣	٥٠٧,٧٣٠	١٣٩,٨٢٣	٧٦٩,٤١٩	٢٤٣,١٨٥	٥٤,١٣٧	١,٧٦٤,٧٩٩
١٨٣,١٢٤	٢٩,٥٥٨	٢٢,٠٦٨	٥٣,٦٠٠	–	٢٨٨,٣٥٠	١٩١,٨٨٦	٢١٦,١٨١	٦١,٦٩٠	٧٥٨,١٠٧
–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٥,٨٢٣
٤٧,٨٨٤	٦٣	٩٠	٥٤	–	٤٨,٠٩١	٨,٨٧٩	–	–	٥٦,٩٧٠
–	–	–	–	–	–	٢٠,٠٢٢	١,٢١٦	١,٧٢٨	٢٤,٨٠٦
٩٠٢,٧٣٠	٣٥٧,٤٨٢	٢١٥,٧٠٣	٢٩١,٧٩٤	١,٧٦٧,٧٠٩	٣,٦٤٦,٤٤١	٩٩٠,٢٠٦	٤٦٠,٥٨٢	٥٥,٨٦٥	٣,٦٤٦,٤٤١
مجموع الموجودات									
المطلوبات									
١٣٧,٦٨٣	٢٨,٨٩٣	٩,٤٤٠	٣,٣٨٨	١٧٩,٤٠٤	–	–	–	–	١٧٩,٤٠٤
–	–	–	–	–	–	١٧٤,٥٠٨	–	–	١٧٤,٥٠٨
–	–	–	–	–	–	٢٠٤,٦٧٧	–	–	٢٠٤,٦٧٧
٢٣٤,٧٧٩	٢٢٨,٤٣٨	٩٥,٩٩٠	١١٢,٢١٣	٧٧١,٤٢٠	٢٨,٣٩١	٩	–	–	٢,٦٤٢,٨٩٢
٦٦,٤٠٠	٣,٠٠٠	١,٤٣٨	٣,٦٤٧	٧٤,٤٨٥	٩,٤٣٢	–	–	–	٨٤,٢٢٦
٥٣٨,٨٦٢	٢٦٠,٣٣١	١٠٦,٨٦٨	١١٩,٢٤٨	١,٠٢٥,٣٠٩	٤١٧,٠٠٨	٩	–	–	٣,٢٨٥,٧٠٧
٣٦٣,٨٦٨	٩٧,١٥١	١٠٨,٨٣٥	١٧٢,٥٤٦	٧٤٢,٤٠٠	٥٧٣,١٩٨	٤٦٠,٥٧٣	٥٥,٨٦٥	(١,٤٧١,٣٠٢)	٣٦٠,٧٣٤
٣٦٣,٨٦٨	٤٦١,٠١٩	٥٦٩,٨٥٤	٧٤٢,٤٠٠	–	١,٣١٥,٥٩٨	١,٧٧٦,١٧١	١,٨٣٢,٠٣٦	٣٦٠,٧٣٤	–

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	المجموع الفرعي ألف دينار بحريني	١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من ١٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات									
٢٠٢,٠٧٢	–	–	–	–	٢٠٢,٠٧٢	–	–	–	٢٧٨,١٩٣
٤٨,٢٧٣	١١٩,٠٥٧	٥٥,٩١٩	٦٩,٤٣٤	–	٢٩٢,٦٨٣	–	–	–	٢٩٢,٦٨٣
٨٩,٨٥٨	٦٠,٢٨٧	٢٥,٧٥١	–	–	١٧٥,٨٩٦	–	–	–	١٧٥,٨٩٦
٨٩,٦١٨	١٨٩,٨٩٤	١٢٦,٠٧٩	١٢٧,٧٥٢	٥٣٣,٣٤٣	٨٤٩,٤٤١	٢٢٢,٥٥٣	٥٢,٨٣٧	١٨٨,٢٨٨	١,٨٤٦,٤٦٢
٣٧٣,٢٤١	١١,٩٢٨	٢٢,١٨٧	٥٣,٨٠١	٤٦١,١٥٧	١٣١,٩٢١	١٤٠,٤١٦	١,٨٩١	٥١,٧٦٨	٧٨٧,١٥٣
–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٦,٥٣٧
٥٥,٥٠٠	٤٥	٤٣	٥٤	–	٥٥,٦٤٢	٣,٣٥٧	–	–	٥٨,٩٩٩
–	–	–	–	–	–	١٩,٨٨١	١,٤٠٠	٤١٧	٢٥,٠١٤
٨٥٨,٥٦٢	٣٨١,٢١١	٢٢٩,٩٧٩	٢٥١,٠٤١	١,٧٢٠,٧٩٣	١,٠٠٤,٦٠٠	٣٦٤,٢٦٩	٥٥,١٤٥	٣٥٦,٢٠٠	٣,٥٠٠,٩٣٧
مجموع الموجودات									
المطلوبات									
٢٤٨,٨١٣	٥١٣,٥١٦	١٠,٥٩٥	١٠٠	٣١٣,٠٢٤	–	–	–	–	٣١٣,٠٢٤
–	–	–	١٨,٨٥٧	١٨,٨٥٧	١٨,٨٥٧	١٨,٨٤٧	–	–	٣٧,٧٠٤
–	–	–	١٨٨,٥٠٠	١٨٨,٥٠٠	٥٢,٤٣٨	–	–	–	٢٤٠,٩٣٨
٢٨١,٤١٦	٢٦٩,٣٩٠	٩٢,٥٣٠	٦٥,٠٤٨	٧٠٨,٣٨٤	٦١,٢٢٥	–	–	١,٧٠١,٠٦٨	٢,٤٧١,٠٧٧
٤١,٦٩١	٢,١٨٤	١,٥٣٥	٢٩,٠١٢	٧٤,٤٢٢	٤,٤٢٠	–	–	–	٧٨,٨٤٢
٥٧١,٩٢٠	٣٢٥,٠٩٠	١٠٤,٦٦٠	٣٠١,٥١٧	١,٣٠٣,١٨٧	١٣٧,٣٣٠	–	–	–	٣,١٤١,٥٨٥
٢٨٦,٦٤٢	٥٦,١٢١	١٢٥,٣١٩	(٥٠,٤٧٦)	٤١٧,٦٠٦	٨٦٧,٢٧٠	٣٦٤,٢٦٩	٥٥,١٤٥	(١,٣٤٥,٠٣٨)	٢٥٩,٢٥٢
٢٨٦,٦٤٢	٣٤٢,٧٢٣	٤٦٨,٠٨٢	٤١٧,٦٠٦	–	١,٢٨٤,٨٧٦	١,٦٤٩,٢٤٥	١,٧٠٤,٣٩٠	–	–

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمه

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٦ مشتقات مالية

إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية والسعر المرجعي أو المؤشر. تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. إن استخدام المشتقات المالية تحكمه سياسات المجموعة التي أقرها مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود مشتقات مالية لغرض التقليل من المخاطر الناجمة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة الكامنة في موجودات ومطلوبات المجموعة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة. كما تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض المتاجرة.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى بيان بقيمتها الاعتبارية. إن القيمة الاعتبارية هي قيمة الموجود الذي يخص المشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر، وتمثل الأساس لقياس التغير في قيمة المشتقات المالية. إن القيم الاعتبارية تدل على حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	قيمة عادلة موجبة ألف دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة ألف دينار بحريني	القيمة الإعتبارية ألف دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	١٧٩	٢٦	٤١,٦٦٧
مقايضات سعر الفائدة	-	-	-
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة			
مقايضات سعر الفائدة	١,٩٩١	١٢,٠٧٨	٥٠٥,٩٣٢
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	١٢٣	٣٣٤	١٢٠,٨٤٢
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي			
مقايضات سعر الفائدة	٤٣	٥٢	٥٧,٥١٩
	٢,٣٣٦	١٢,٤٩٠	٧٢٥,٩٦٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	قيمة عادلة موجبة ألف دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة ألف دينار بحريني	القيمة الإعتبارية ألف دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	١١٨	٢٠	٢١,٤٧٦
مقايضات سعر الفائدة	-	-	٣٣٩
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة			
مقايضات سعر الفائدة	٢,١٣١	١٢,٣٣٠	٥٣٣,٤٨٩
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	٥٢٩	١٨	١٩٥,٥١٢
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي			
مقايضات سعر الفائدة	٢٠٩	-	٥٧,٥١٩
	٢,٩٨٧	١٢,٣٦٨	٨٠٨,٣٨٥

أنواع المشتقات المالية

العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو لبيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة معدة للتعامل بها في السوق غير المنتظمة. يتم التعامل في العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المستقبلية بمبالغ محددة في البورصات المنظمة وتخضع لمطالبات الهامش النقدي اليومي. اتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة هي بمثابة عقود أسعار فائدة مستقبلية مصممة بشكل خاص تحدد فيها أسعار فائدة آجلة لمبالغ اعتبارية لفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ محدد في المستقبل.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل أسعار فائدة أو فروق العملات الأجنبية على أساس قيمة اعتبارية محددة. وفي عقود مقايضات أسعار الفائدة تتبادل الأطراف عادة مدفوعات بأسعار فائدة ثابتة وعائمة على أساس القيمة الاعتبارية المحددة لعملة واحدة. بالنسبة لعقود مقايضات العملات فإنه يتم تبادل المدفوعات ذات أسعار فائدة ثابتة وعائمة والمبالغ الاعتبارية بعملة مختلفة.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تعطي الحق وليس الإلزام إما لشراء أو بيع مقدار محدد من سلعة ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك بتاريخ محدد في المستقبل أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة. لا تدخل المجموعة في اكتتاب عقود الخيارات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لغرض المتاجرة

إن معظم أنشطة متاجرة المشتقات المالية للمجموعة تتعلق بمعاملات خلفية مع العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المجموعة بعض مراكز صرف العملات الأجنبية مع توقع الحصول على الربح من التغيرات الإيجابية في الأسعار والمعدلات والمؤشرات. كما أدرجت تحت هذا البند المشتقات المالية التي لا تفي بمتطلبات التحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط

وضعت المجموعة أنظمة لقياس وإدارة المخاطر. إن جزء من عملية إدارة المخاطر مرتبطة بإدارة مخاطر تعرض المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. إن من سياسة المجموعة تقليل التعرض لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة محددة من قبل مجلس الإدارة. للاستراتيجيات المطبقة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة والعملة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين ٣٥ و٣٦ على التوالي.

وكجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات تستخدم المجموعة مشتقات مالية لأغراض تحوط العملات وتغيرات أسعار الفائدة. يتحقق هذا من خلال تحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة بالإضافة إلى التحوط الاستراتيجي ضد تعرضات القائمة الموحدة للمركز المالي. وفي جميع هذه الحالات فإنه يتم توثيق الهدف من علاقة التحوط، وتفاصيل البند المحوط وأداة التحوط، ويتم احتساب المعاملات كتحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفق النقدي، كما تتطلب الحالة.

تحوطات القيمة العادلة

تستخدم المجموعة تحوطات القيمة العادلة لحمايتها من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية نتيجة لتقلبات في معدلات صرف العملات وأسعار الفائدة. تتضمن الأدوات المالية المحوطة لمخاطر أسعار الفائدة على قروض وسندات دين متاحة للبيع وديون صادرة وصناديق إقتراض أخرى. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة ومقايضات العملة للتحوط ضد مخاطر عملة معينة على وجه التحديد ومقايضات أسعار الفائدة لتحوط مخاطر أسعار الفائدة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، قامت المجموعة بإثبات صافي ربح بمبلغ وقدره ٣١ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: صافي خسارة بمبلغ وقدره ٢٠ ألف دينار بحريني)، والذي يمثل مكسب ناتج من أدوات التحوط. بلغ إجمالي الخسارة الناتج من بنود التحوط المنسوبة إلى مخاطر التحوط ٢٨٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ربح بإجمالي ١٧٢ ألف دينار بحريني).

٢٧ إرتباطات والتزامات محتملة

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشتمل الإرتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على إرتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستندية معززة وخطابات ضمان وخطابات القبول لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الإرتباطات الائتمانية الجزء غير المستخدم للإرتباطات التعاقدية لتقديم قروض واعتمادات تجدد تلقائياً، بشكل خاص على هيئة قروض وسلف وخطابات ضمان واعتمادات مستندية. فيما يتعلق بمخاطر الائتمان لتعزيز الإرتباطات الائتمانية، فإن المجموعة معرضة لخسارة في مبلغ يعادل إجمالي الإرتباطات غير المستخدمة. ومع ذلك، فإن مبلغ الخسارة المحتمل لا يمكن تحديده بسهولة، ومن المتوقع إن يكون إلى حدأ كبير أقل من مجموع الإرتباطات غير المستخدمة لأن أغلب الإرتباطات الائتمانية يتم حدوثها عندما يحافظ العملاء على معايير ائتمان معينة. إن للإرتباطات عادة تواريخ إنتهاء محددة أقل من سنة واحدة أو تحكمها بنود أخرى خاصة لإنهائها. وحيث أن الإرتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

٢٨ إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة، بشكل سريع وفعال، عنصراً حاسماً لضمان السلامة المالية وتحقيق الربحية للمجموعة. تشمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وإدارة المخاطر بصورة منتظمة. كما يتمثل هدف إدارة المخاطر بزيادة القيمة عند المساهمين وتحقيق عوائد على الأسهم بما يتناسب مع المخاطر التي تم تحملها. ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم المجموعة، أفضل ممارسات إدارة المخاطر والكوادر البشرية المؤهلة وذوات الخبرة.

كغيرها من المؤسسات المالية، تواجه المجموعة عدة مخاطر في أنشطتها وعملياتها تشمل على (١) مخاطر الائتمان؛ (٢) مخاطر السوق (متضمنة على مخاطر سعر الفائدة ومخاطر العملة ومخاطر أسعار الأسهم)؛ (٣) مخاطر السيولة، (٤) المخاطر القانونية و(٥) المخاطر التشغيلية، كما هو مفصل أدناه.

إن مجلس إدارة البنك هو المسؤول بالكامل عن إدارة المخاطر، حيث يتعين على المجلس تصديق ومراجعة سياسات إدارة المخاطر وإستراتيجيات المجموعة بصورة دورية، ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد الإجراءات لتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات. يقع على عاتق لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات اللتان تتألفان من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا مسؤولية الإدارة العامة لبيان مخاطر المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة المسائل الهامة ذات الصلة بالمخاطر والسياسات والإجراءات ومراجعة تنفيذ قراراتها. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة المسائل المتعلقة بقائمة المركز المالي على المستوى الجزئي كما تقوم بمراجعة المسائل المتعلقة بعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والسيولة. تقوم لجنة مخاطر القطر بمراجعة المخاطر القطرية وإستراتيجيات الأعمال والظروف الاقتصادية الكلية مع تحديد الدول المعنية للممارسة الأعمال التجارية. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية بإدارة المخاطر التشغيلية الشاملة للبنك من خلال وضع المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي ومعايير بازل وتنفيذ الرقابة المطلوبة.

إن قسم إدارة المخاطر والائتمان هو المسئول عن الإشراف على خصائص المخاطر المرتبطة بالمنتجات الجديدة والحالية، والأنشطة، والبلدان والأقاليم، والقطاعات، وكما أنه المسئول عن تقديم التوصيات اللازمة إلى السلطات المختصة وكذلك تأسيس أو تطوير السياسات والإجراءات ذات الصلة ووضع حدود لتقليل التعرض لهذه المخاطر بموافقة من لجنة المخاطر التابعة للمجلس أو المجلس أو لجنة إدارة المخاطر، حسب مقتضى الحال. كما يضع قسم إدارة المخاطر والائتمان الأنظمة والعمليات لمراقبة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بمعالجة طلبات الائتمان والتأكد من مدى الالتزام مخصصات سياسات مخاطر الائتمان الموضوعية. هذا ويصدر قسم إدارة المخاطر والائتمان تقارير منتظمة عن التعرضات لمخاطر الائتمان. إن رئيس الائتمان / رئيس الإستثمار المعنيين في قسم إدارة المخاطر والائتمان وهما أحدي الموقعين على تقديم رأي مستقل بشأن اعتماد مقترحات الائتمان والإستثمار. أن رئيس إدارة المخاطر هو رئيس قسم إدارة المخاطر والائتمان ويقدم تقاريره مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للبنك مما يضمن استقلالية عملية إدارة المخاطر. وبالإضافة إلى ما هو مذكور أعلاه، يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان وذلك بالتعاون مع قسم الرقابة المالية والتخطيط، بإعداد وثائق معدلات قبول المخاطر وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي للبنك. وثيقة عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي تقييم مخاطر العنصر ٢ على طول وتحديد المستوى المطلوب من المخزن رأس المال للبنك.

يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات وإذا لزم الأمر فإنه يقوم باقتراح السبل لمواصلة تطوير الإجراءات الداخلية.

أنواع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة، وكيفية إدارة المجموعة لهذه المخاطر موضحة في الفقرات التالية.

إن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (متضمنة الاعتمادات المستندية المعززة) وخطابات القبول تلزم المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حالة فشل العميل في الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد. إن الاعتمادات المستندية المعززة، التي يتم تضمينها ضمن خطابات الضمان لديها مخاطر سوقية في حالة إصدارها أو تقديمها بأسعار فائدة ثابتة. إلا أن هذه العقود عادة ما تكون بأسعار فائدة عائمة.

لدى المجموعة الإرتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	عند الطلب ألف دينار بحريني	أقل من ٣ أشهر ألف دينار بحريني	من ٣ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	من ١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
التزامات محتملة					
اعتمادات مستندية	٣,٩٤٦	١٣,٩٢٥	١٦,٣٨٢	-	٣٤,٢٥٣
خطابات ضمان	٢٠٤,٦١٦	-	-	-	٢٠٤,٦١٦
					٢٣٨,٨٦٩
إرتباطات					
إرتباطات قروض لم يتم سحبها	١٤٣,٩٤٣	-	-	-	١٤٣,٩٤٣
					١٤٣,٩٤٣
					٣٨٢,٨١٢

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	عند الطلب ألف دينار بحريني	أقل من ٣ أشهر ألف دينار بحريني	من ٣ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	من ١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
التزامات محتملة					
اعتمادات مستندية	٨,٩٣٣	١٢,١٦٦	١٧,٩٨٩	٩٤	٣٩,١٨٢
خطابات ضمان	٢٤٩,٤٩٧	-	-	-	٢٤٩,٤٩٧
					٢٨٨,٦٧٩
إرتباطات					
إرتباطات قروض لم يتم سحبها	١٩٤,٥٤٢	-	-	-	١٩٤,٥٤٢
					١٩٤,٥٤٢
					٤٨٣,٢٢١

لا تتوقع المجموعة بأن جميع إرتباطاتها سوف يتم سحبها قبل إنتهاء الإرتباطات.

إرتباطات عقود التأجير

إرتباطات عقود التأجير التشغيلية - المجموعة كمستأجر

دخلت المجموعة في اتفاقيات تأجير تجارية على الممتلكات، فيما يلي الحد الأدنى لمدفوعات عقد التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير غير القابلة للنقض كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٥ ألف دينار بحريني	٢٠١٤ ألف دينار بحريني
٨٥٨	٥٠٥
خلال سنة واحدة	
١,٢١٢	١,٢٣٦
بعد سنة واحدة ولكن ليست أكثر من خمس سنوات	
٢,٤١٨	٢,٠٢٤
أكثر من خمس سنوات	
٤,٤٨٨	٣,٧٦٥

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٩ مخاطر الائتمان وتركزها

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته، مما ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. يظهر تركيز مخاطر الائتمان عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في الأدوات المالية في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى.

إن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة تتمثل في احتمال إخلال الطرف الآخر بالتزامات التعاقدية، وتقتصر هذه المخاطر على القيمة العادلة الموجبة لصالح المجموعة.

تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة التعرضات الائتمانية وتقليل المعاملات مع أطراف محددة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة، وتنويع أنشطة الإقراض لتفادي تركيزات غير مرغوبة للمخاطر مع العملاء أو مجموعات من العملاء في أماكن أو قطاعات معينة والحصول على ضمانات حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً. بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة تعرضات الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بضمانات خاصة بالائتمان مع الأطراف الأخرى، في الحالات التي تستدعي ذلك، والحد من فترة التعرض للمخاطر.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات واضحة تهدف إلى تحديد، وقياس، ومراقبة وسيطرة مخاطر الائتمان في كافة أنشطة المجموعة على مستوى الائتمان الفردي والمخاطر الائتمانية. تتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم شامل للجدارة الائتمانية للمقترض أو الطرف الآخر، بما في ذلك الغرض وهيكلة الائتمان، ومصدره للسداد. وتتم مراجعة المقترحات الائتمانية من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان قبل اعتمادها من قبل السلطة المختصة وتجرى عملية المراجعة بشكل مستقل عن وحدات الأعمال. يتم مراجعة جميع السياسات المتعلقة بالائتمان من لجنة مخاطر التابعة للمجلس ويتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. تقوم اللجنة التنفيذية التي تتألف من مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الكبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع التسهيلات الائتمانية الكبيرة التي تزيد عن حدود صلاحيات اللجنة التنفيذية يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تقوم المجموعة بوضع استراتيجيات لإدارة المخاطر المتعلقة بشكل محدد بالشركات والخدمات المصرفية للأفراد، وأنشطة الاستثمارات وأقسام الخزائن ضمن نطاق سياسات وإجراءات المخاطر الخاصة بالمجموعة. وتناقش أية مخاطر إضافية مرتبطة بتلك الإستراتيجيات في اجتماعات لجنة إدارة المخاطر ويتم تطبيق معايير مخاطر الرقابة اللازمة من خلال إدخال تعديلات على السياسات والإجراءات والتعاميم. كما تقوم المجموعة بوضع استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر على أساس سنوي، وتقوم بمتابعة تطوراتها.

تقع مسؤولية المراقبة والمتابعة اليومية لتعرضات الأفراد المقترضين أو تعرضات الأطراف الأخرى على وحدة الأعمال المعنية. وتؤكد وحدة إدارة ائتمان المجموعة والتي تعتبر جزءاً من قسم إدارة المخاطر والائتمان بأن التسهيلات الائتمانية تم تقديمها بعد الحصول على الموافقة المناسبة واستلام المستندات المطلوبة والموثقة. كما إنها تقوم بمراقبة أية تجاوزات على الحدود المعتمدة، والمبالغ المتأخرة عن السداد، والائتمانات المنتهية وتقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لمعالجة أي تجاوز للحدود والتأخير في السداد، أن وجدت.

يتم وضع حدود ائتمانية لجميع العملاء بعد تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية واعتمادها (بحسب مستويات الصلاحية المنصوص عليها في هذه السياسة). كما أنها تخضع لمعايير حدود التعرض الائتمانية الكبيرة لمصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية للفروع الخارجية. تتطلب الإجراءات الموحدة الموضحة في دليل الإجراءات الائتمانية الخاصة بالمجموعة، خضوع جميع المقترحات الائتمانية لفحص مفصل من قبل مسؤولي الائتمان والاستثمار المعنيين، واللذان يشكلان جزءاً من عملية الموافقة المكونة من ثلاثة إقرارات وتعمل مستقلة عن وحدات الأعمال الأخرى.

كما يتم مراقبة نمو الائتمان ونوعية وتكوين المحفظة بصورة مستمرة لتحقيق أقصى عائد للمخاطر المعدلة وخفض مستوى حدوث الاضمحلال وتراكم الاعتمادات الهامشية. تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر التركيز عن طريق وضع حدود قصوى للتعامل مع الأفراد المقترضين والأطراف الأخرى والبلد والبنك والقطاع الصناعي. كما يتم اشتراط هذه الحدود لبعض المنتجات ويتم الموافقة على هذه الحدود بعد عمل تحليل مفصل لها ويتم مراجعتها ومراقبتها بصورة منتظمة.

لدى المجموعة سياسة تصنيف مخاطر الموجود والتي تجدد المعايير المطلوبة لتصنيف مخاطر الموجودات. ويتم تصنيف جميع الاعتمادات وفقاً لمعايير محددة. يتم مراجعة جميع علاقات الإقراض مرة كل سنة على الأقل وبصورة أكثر من المتعاد في حالة الموجودات المتعثرة. وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعة مستقلة وبصفة دورية لمخاطر الموجودات وتقديم تقريرها إلى الإدارة العليا/ ولجنة التدقيق. وتسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

وتتمثل سياسة المجموعة في التأكد من الاحتفاظ بمخصصات خسائر الائتمانية في حدود مناسبة. وبالنسبة للقروض والسلف التي يتم اعتبارها مهمة بشكل فردي من قبل الإدارة، فإنه يتم عمل مخصص محدد لخسارة الاضمحلال المحتسبة على أساس قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المخضومة والمقدرة تمشياً مع توجيهات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. وبالنسبة للحسابات المتبقية، والتي تعد غير جوهرية بشكل فردي فإنه يتم عمل مخصص محدد لها على أساس الاتجاهات التاريخية والبيئة الإقتصادية الحالية. ويتم اعتماد جميع المخصصات من قبل لجنة المخصصات، والتي تضم أعضاء من الإدارة العليا.

تم توضيح تفاصيل مكونات محفظة القروض والسلف والسحب على المكشوف في إيضاح ٧ من القوائم المالية الموحدة.

يتم إدارة محفظة الموجودات المتعثرة من قبل موظفين ذو خبرة ومهارة من قبل وحدات مستقلة تعنى باسترداد الرسوم وإعادة هيكلة الموجودات المضغوطة.

تم توضيح تفاصيل تحليل القطاع الصناعي والتوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات والبنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي في إيضاح ٣١.

٣٠ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود قائمة المركز المالي والمشتقات المالية. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض على أساس إجمالي، قبل تأثير التقليل من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

٢٠١٥ الف دينار بحريني	٢٠١٤ الف دينار بحريني
٢٦٩,١١٤	٢٦٠,٥٠٨
٣٩٤,٠٩٠	٢٩٢,٦٨٣
٣٢٥,٠٩٦	١٧٥,٨٩٦
١,٧٦٤,٧٩٩	١,٨٤٦,٤٦٢
٦٦٣,٠٥١	٦٨١,١٣١
٤٧,٠١٠	٥٥,٤٣١
٣,٤٦٣,١٦٠	٣,٣١٢,١١١
٢٣٨,٨٦٩	٢٨٨,٧٧٩
١٤٣,٩٤٣	١٩٤,٥٤٢
٣٨٢,٨١٢	٤٨٣,٢٢١
٣,٨٥٥,٩٧٢	٣,٧٩٥,٣٣٢

٣١ تركيز الموجودات والمطلوبات والبنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي

إن توزيع الموجودات والمطلوبات والبنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي هي كالتالي:

٢٠١٥			٢٠١٤		
موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات ألف دينار بحريني	إرتباطات ائتمانية والتزامات محتملة ألف دينار بحريني	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات ألف دينار بحريني	إرتباطات ائتمانية والتزامات محتملة ألف دينار بحريني
٢,٩٥٩,٦٨٠	٢,٨٠٩,٠٠٥	٣٢٩,٩٥٠	٢,٨٣٣,٣٦٦	٢,٧٤٧,٠٣٤	٣٩٣,٢٨٦
٩٠,١٩٦	٥,٢١٧	٤٣٦	٤٦,٤٧١	٨,٦٨٠	١,٠٣٨
٢١٩,٥٢٨	٣١٤,٩٩٠	١١,٣٧٩	٢٢٢,٥٠٤	٢٨٦,٦٧٩	٣٥,٢٧٣
٣١٥,٣٧٩	١٤٢,٩٧٢	٢٩,٦٤٠	٣٣٩,٣٩٩	٨٥,٣١٩	٤٢,٥١٩
٦١,٦٥٨	١٣,٥٢٣	١١,٤٠٧	٦٠,١٩٧	١٣,٨٧٣	١١,١٠٥
٣,٦٤٦,٤٤١	٣,٢٨٥,٧٠٧	٣٨٢,٨١٢	٣,٥٠٠,٩٣٧	٣,١٤١,٥٨٥	٤٨٣,٢٢١
٦١٣,٨٨٩	١٥١,٠٨٧	١٦٤,١٨٦	٦٣٤,٠٥٧	١٢٤,٤١٤	١٨٢,٤٨٠
٨٢٧,٧١٣	١,٢٣٧,١٦٦	٣٨,١٨٥	٧٨٧,١٤٣	١,١٩١,٦٤٠	١٠٧,٣٦٢
٤٣٠,٧٨٣	٧٥,٦٠١	١٢٣,٧٠٣	٤٥١,٧١٢	٦٣,٣٠٢	٨٦,٢٤٦
١,١٤١,٧٥٠	٧٥٦,٨١٨	٣,٠١٦	١,٠٣١,٩٧٥	٨٢٣,٧٩٨	٣,٠١٦
٣٥٢,٧٨١	٧٦٨,٨٣٥	١,٠٥٠	٢٨٨,٤٨٣	٦٧١,٣٦١	١,١٠٤
٢٧٩,٥٢٥	٢٩٦,٢٠٠	٥٢,٦٧٢	٣٠٧,٥٦٧	٢٦٧,٠٧٠	١٠٣,٠١٣
٣,٦٤٦,٤٤١	٣,٢٨٥,٧٠٧	٣٨٢,٨١٢	٣,٥٠٠,٩٣٧	٣,١٤١,٥٨٥	٤٨٣,٢٢١

ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

إن مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة يعتمد على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف الآخر. يتم تطبيق التوجيهات فيما يتعلق بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي كالتالي:

- للاقتراض التجاري، مخصصات على العقارات والمخزون والذمم التجارية المدينة وضمانات البنك، و
- لاقتراض الأفراد، الرهونات على العقارات السكنية
- الضمانات النقدية مثل الودائع المصرفية

٣٢ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يتم إدارة نوعية ائتمان الموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية.

يوضح الجدول أدناه نوعية الائتمان حسب فئة الموجود المالي لإجمالي القروض المتعلقة بقائمة المركز المالي، على أساس نظام التصنيفات الائتمانية للمجموعة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥				
درجة عالية ألف دينار بحريني	درجة المعيار الأساسي ألف دينار بحريني	درجة المراقبة ألف دينار بحريني	لم يحن موعد استحقاقها وغير مضمحلة ألف دينار بحريني	فات موعد استحقاقها أو مضمحلة بشكل فردي ألف دينار بحريني
٢٩٧,٨٨٨	٩٠١,٢٤١	١٩٣,٣٨٢	٩٨,٨٣١	١,٤٩١,٣٤٢
٣٣١,٧٦١	١,٢٥٦	٤,٣٩٨	٣٤,٨٨٢	٣٧٢,٢٩٧
٦٢٩,٦٤٩	٩٠٢,٤٩٧	١٩٧,٧٨٠	١٣٣,٧١٣	١,٨٦٣,٦٣٩

٣١ ديسمبر ٢٠١٤				
درجة عالية ألف دينار بحريني	درجة المعيار الأساسي ألف دينار بحريني	درجة المراقبة ألف دينار بحريني	لم يحن موعد استحقاقها وغير مضمحلة ألف دينار بحريني	فات موعد استحقاقها أو مضمحلة بشكل فردي ألف دينار بحريني
٢٩٣,١٥٧	١,٠٧٤,٥٢٠	١٣٢,٤٦٥	١٢٠,٤٨٧	١,٦٢٠,٦٢٩
٢٧٨,٤٨٢	١,١٠٣	٣,٣٢٢	٢٩,٦٧٩	٣١٢,٥٨٦
٥٧١,٦٣٩	١,٠٧٥,٦٢٣	١٣٥,٧٨٧	١٥٠,١٦٦	١,٩٣٣,٢١٥

قروض وسلف العملاء

تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار القروض والسلف.

تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من ١ إلى ١٠ لعلاقات الائتمان، مع ١ إلى ٨ علامات تدل على أنها منتجة، ٩ و ١٠ متعثرة تماشياً مع توجيهات بازل ٣. العلامات من ١ إلى ٣ تمثل درجة عالية ومن ٤ إلى ٦ تمثل درجة المعيار الأساسي ومن ٧ إلى ٨ تمثل درجة دون المستوى.

يتم تعيين تصنيف لجميع الائتمانات وفقاً لمعايير محددة.

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

يتم مراجعة جميع علاقات الإقراض على الأقل مرة واحدة في السنة أو أكثر من المعتاد في حالة الموجودات المتعثرة.

تتضمن القروض والسلف التي فات موعد استحقاقها فقط على تلك التي فات موعد استحقاقها بأيام قليلة. إن تحليل القروض التي فات موعد استحقاقها، حسب التحليل الزمني، هي موضحة أدناه.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٣٢ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

التحليل الزمني لقروض فات موعدها استحقاقها ولكنها غير مضمحلة

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	أقل من ٣٠ يوماً	من ٣١ إلى ٦٠ يوماً	من ٦١ إلى ٨٩ يوماً	المجموع ألف دينار بحريني
	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني

قروض وسلف العملاء

قروض تجارية	١٨,٤٧٣	١٢,٧٧٩	٦٥٣	٣١,٩٠٥
قروض استهلاكية	١١,٤١٨	٤,٨٨٢	٢,٨٢١	١٩,١٢١
المجموع	٢٩,٨٩١	١٧,٦٦١	٣,٤٧٤	٥١,٠٢٦

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	أقل من ٣٠ يوماً	من ٣١ إلى ٦٠ يوماً	من ٦١ إلى ٨٩ يوماً	المجموع ألف دينار بحريني
	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني

قروض وسلف العملاء

قروض تجارية	٣١,٨٨٠	٨,١٩٩	٣,٧٠٠	٤٣,٧٧٩
قروض استهلاكية	١٠,٥٠٩	٢,٦٨٩	٣,٢٦٧	١٦,٤٦٥
المجموع	٤٢,٣٨٩	١٠,٨٨٨	٦,٩٦٧	٦٠,٢٤٤

تتم إدارة نوعية ائتمان الأدوات المالية الأخرى من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الخارجية. يوضح الجدول التالي نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية.

لم يحن موعدها استحقاقها وغير مضمحلة				
٣١ ديسمبر ٢٠١٥	درجة عالية ألف دينار بحريني	درجة المعيار الأساسي ألف دينار بحريني	درجة المراقبة ألف دينار بحريني	فات موعدها استحقاقها أو مضمحلة بشكل فردي ألف دينار بحريني
				المجموع ألف دينار بحريني
أرصدة لدى بنوك مركزية	٣٩٤	٢٦٨,٧٢٠	-	-
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢٤٣,٥١٩	٨١,٥٧٧	-	-
أذونات خزانة	-	٣٩٤,٠٩٠	-	-
سندات	٢٧٥,٩١٥	٣٨٧,١٣٦	-	٢٣,٠٦٤
المجموع	٥١٩,٨٢٨	١,١٣١,٥٢٣	-	٢٣,٠٦٤

لم يحن موعدها استحقاقها وغير مضمحلة				
٣١ ديسمبر ٢٠١٤	درجة عالية ألف دينار بحريني	درجة المعيار الأساسي ألف دينار بحريني	درجة المراقبة ألف دينار بحريني	فات موعدها استحقاقها أو مضمحلة بشكل فردي ألف دينار بحريني
				المجموع ألف دينار بحريني
أرصدة لدى بنوك مركزية	٣٢٧	٢٦٠,١٨١	-	-
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٢٧,٧٧٧	٤٨,١١٩	-	-
أذونات خزانة	-	٢٩٢,٦٨٣	-	-
سندات	٢٩١,٧٩٧	٣٨٩,٣٤٩	-	٢٧,٥٣٨
المجموع	٤١٩,٩٠١	٩٩٠,٣٣٣	-	٢٧,٥٣٨

لقد وضع البنك مخصص بمبلغ وقدره ٣٣,٠٦٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٢٧,٥٣٨ ألف دينار بحريني) مقابل السندات المضمحلة البالغة ٣٣,٠٦٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٢٧,٥٣٨ ألف دينار بحريني).

يوضح الجدول التالي المعايير المستخدمة لتصنيف الاستثمارات:

مؤدبر		فئيش			
درجة عالية	تتراوح من	AAA إلى A-	تتراوح من	Aaa إلى A3	
درجة المعيار الأساسي	تتراوح من	BBB+ إلى B-	تتراوح من	Baa1 إلى B3	
درجة دون المستوى	تتراوح من	CCC+ إلى CCC-	تتراوح من	Caa1 إلى Caa3	

تتضمن الدرجة العالية على استثمارات غير مصنفة بإجمالي ٧,٠٥٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٦,١٤٧ ألف دينار بحريني). وتشتمل هذه بصورة أساسية على صكوك تم إصدارها من قبل حكومات وشركات دول مجلس التعاون الخليجي.

٣٣ القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها.

يوضح الجدول أدناه القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية المعاد تفاوضها خلال السنة:

٢٠١٥ ألف دينار بحريني	٢٠١٤ ألف دينار بحريني
قروض وسلف العملاء	
قروض تجارية	١٠٥,٠٦٢
قروض إستهلاكية	٧,٩١٥
	١١٢,٩٧٧

٣٤ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم وأسعار السلع الأساسية والمشتقات المالية. تنتج هذه المخاطر نتيجة لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحني العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في التقلبات أو التقلبات الضمنية في القيمة السوقية للمشتقات المالية.

لقد وضعت المجموعة سياسات واضحة لإدارة الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة) وأعمال صرف العملات الأجنبية التي تنص على حدود لهذه الأنشطة. يتم عمل الاستثمارات بصورة صارمة وفقاً لمعايير استثمارية مقبولة. لا تقوم المجموعة بأي من أنشطة المتاجرة بالسلع. بالنسبة لإدارة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، راجع إيضاح ٣٥.

تستخدم المجموعة نموذج داخلي للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لقياس مخاطر السوق العامة في محفظة المتاجرة للمجموعة وجميع مراكز صرف العملات الأجنبية. لقد تم اعتماد النموذج الداخلي من قبل مصرف البحرين المركزي. يتم إحتساب القيمة المعرضة للمخاطر بواقع درجة ثقة تعادل ٩٩٪ مع فترة احتفاظ لمدة ١٠ أيام. مما يعني أن هناك ٪١ إمكانية خسارة تتعدى مبالغ القيمة المعرضة للمخاطر المحتملة من قبل النموذج. فيما يلي القيمة المعرضة للمخاطر المحتملة بناءً على المعايير المذكورة أعلاه كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٥ ألف دينار بحريني	٢٠١٤ ألف دينار بحريني
صرف العملات الأجنبية	٩٤
سعر الفائدة	١
	٩٥

يقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بإجراء الاختبار الرجعي وفقاً لأنظمة ملاءة رأس المال لمخاطر السوق الصادرة عن مصرف البحرين المركزي للتأكد من أن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر والفرضيات المستخدمة لإحتساب أرقام القيمة المعرضة للمخاطر هي موثوق بها. يتم إجراء الاختبار الرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد حسب الربح والخسارة الفعلية (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد بالمتوسط اليومي للربح والخسارة الفعلية) وكذلك الاختبار الرجعي الافتراضي (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد مع الربح والخسارة المشتقة من المراكز الثابتة) بشكل يومي وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي. إن الهدف من ذلك هو التأكد بأن الفرضيات المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للمخاطر معقولة وتوفر رقم للقيمة المعرضة للمخاطر الذي يعد مؤشراً جيداً للخسائر المحتملة في مراكز التداول. خلال السنة، أظهر الاختبار الرجعي نتائج مرضية.

كما تقوم المجموعة بأجراء اختبار الضغط لتحديد الأحداث أو المؤثرات التي من الممكن أن تؤثر بدرجة عالية على مراكز التداول المتخذة من قبل المجموعة. وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، فإنه يتم إجراء تقييم للنماذج الداخلية من قبل قسم التدقيق الداخلي للبنك وكذلك المدققين الخارجيين.

بما أن الدينار البحريني و عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (باستثناء الدينار الكويتي) هي مئيتة بالدولار الأمريكي، فإن المراكز بالدولار الأمريكي و عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا تمثل مخاطر عملة هامة. بالنسبة لتأثير حساسية العملة على القيمة المعرضة للمخاطر راجع (إيضاح ٣٤).

لقد أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من أنها ضمن الحدود الموضوعة. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وعقود مقايضات العملة للتحوط خصوصاً مقابل مخاطر العملة المحددة.

٣٧ مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأسهم حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة لتغيرات في القيمة المماثلة لمؤشرات الأسهم أو مؤشرات قيمة الأسهم الفردية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

إن التأثير على أسهم حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كمحاكاة للبيع) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى الثابتة، هو كالتالي:

التأثير على أسهم حقوق الملكية		
المجموع ٢٠١٤ الف	المجموع ٢٠١٥ الف	% التغير في المؤشر
دينار بحريني	دينار بحريني	
٢,٣٩٩	٢,٢٦٣	± ١٥ %
بورصة البحرين		
٨,٢٠٧	٦,٨١٥	± ١٥ %
١٠,٦٠٦	٩,٠٧٨	

٣٨ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. تنتج مخاطر السيولة بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرة في نزوب بعض مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة مراكز السيولة، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتداول. بالإضافة لذلك، تحتفظ المجموعة بمختلف الودائع القانونية لدى بنوك مركزية، واتخذت خطوط الائتمان من مختلف البنوك والمؤسسات المالية.

لدى البنك سياسة لمخاطر السيولة، توضح أدوار ومسؤوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وقسم الخزانة وتنص على توجيهات واضحة فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يتوجب على البنك الاحتفاظ بها، وحدود الفجوات بموجب كل فاصل زمني من سلم الإستحقاقات، وحدود التدفقات النقدية المتراكمة بموجب كل فاصل زمني ونسب السيولة المختلفة التي يتوجب الاحتفاظ بها والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات استناداً إلى إستراتيجية السيولة السنوية.

إن من سياسة البنك الاحتفاظ بموجوداته في موجودات ذات سيولة عالية الجودة مثل الإيداعات فيما بين البنوك وأذونات الخزانة والسندات الحكومية لضمان توافر الأموال لتلبية الإلتزامات المستحقة والتسهيلات غير المسحوبة وسحب الودائع عندما يحين موعد استحقاقها. وتتكون نسبة كبيرة من ودائع البنك من الحسابات الجارية للأفراد وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة والتي على الرغم من كونها مستحقة الدفع عند الطلب أو بموجب إشعار قصير الأجل، إلا أنها تشكل جزء من قاعدة الودائع المستقرة للبنك ومصدر التمويل الأساسي.

تقع مسؤولية الإدارة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق أمين الخزانة العالمي، الذي يراقب عن كثب مصادر واستحقاقات الموجودات والمطلوبات ويضمن الالتزام بالحدود المنصوص عليها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وبأن التمويل لا يتركز في مصدر تمويل واحد.

كما يضع البنك خطط طارئة للتعامل مع الظروف الاستثنائية لمخاطر السيولة بعد عمل تحليل شامل للحالة.

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة (متضمنة الفائدة) بناءً على الإلتزامات التعاقدية للسداد غير المضمونة.

٣٥ إدارة مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تعرض المركز المالي للمجموعة لتغيرات سلبية في أسعار الفائدة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. ويمكن أن تشكل مخاطر أسعار الفائدة الفاتضة تهديداً خطيراً على أرباح المجموعة وقاعدة رأسمالها. وبالتالي، فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الإحتفاظ بمخاطر أسعار الفائدة ضمن مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة المجموعة وضمان وضعها القوي.

إن من سياسة المجموعة الإحتفاظ بموجوداتها ومطلوباتها غير المتطابقة في مستويات مستقرة ومقبولة للحفاظ على صافي دخل فوائد منتظم. تقوم المجموعة بمراقبة مستويات مخاطر أسعار الفائدة على أساس حدود الفجوات / حدود الفترات. كما تستخدم المجموعة احتمالات (ماذا لو) للتنبؤ بصافي دخل الفوائد والقيمة الإقتصادية لأسهم حقوق الملكية للمجموعة. تستخدم المجموعة أدوات المشتقات المالية مثل مقايضات أسعار الفائدة وعقود المعدلات العائمة وعقود السندات المستقبلية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. تقع مسؤولية الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفائدة على عاتق أمين الخزانة العالمي، وكما تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة على أساس دوري.

استناداً إلى القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، فإن الزيادة بمقدار ١٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنها زيادة في صافي دخل الفوائد لفترة الاثني عشر شهر القادمة بما يقارب ٩,٠٣٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: زيادة بمقدار ٦,٩٥٧ ألف دينار بحريني). ومع ذلك، فإن المزيد من حركة الانخفاض في أسعار الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساسية قد لا يكون افتراض عملي في ظل البيئة الحالية، نظراً لانخفاض المستويات الحالية للأسعار الفائدة، وبالتالي وضع حركة انخفاض أسعار الفائدة إلى معدل ٠٪، مما يترتب على ذلك تأثير سلبي على صافي دخل الفوائد بما يقارب إلى ٦,٥٩٣ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٢٠١٤: ٢,٨١٣ ألف دينار بحريني). ومن ناحية أخرى، فإن زيادة نطاق أسعار الفائدة عن مستوياته الحالية هو الأكثر احتمالاً والذي سوف يعود بالفائدة على البنك .

معدل الصدمة المتوقعة (١٠٠ نقطة أساسية)		معدل الصدمة المتوقعة (١٠٠ نقطة أساسية)	
٢٠١٤ الف دينار بحريني	٢٠١٥ الف دينار بحريني	٢٠١٤ الف دينار بحريني	٢٠١٥ الف دينار بحريني
١,١٦٠	٣,٣٠٦	٢,٤٧٣	٣,٥١١
٣٤٦	١,٢٩٠	٣,٢٩٩	٣,٧٤٨
٥٣٣	٤١٤	٥٢٨	٣٨١
٧٧٥	١,٥٨٣	٦٥٩	١,٣٩٠
٢,٨١٣	٦,٥٩٣	٦,٩٥٨	٩,٠٣٠

إن الزيادة بمقدار ١٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير سلبي على أسهم الحقوق بما يقارب ١,٩ ٪ ما يعادل ٧,٢٩٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٣,١ ٪، ١١,٥٣٣ ألف دينار بحريني). وبالمقابل فإن الانخفاض بمقدار ١٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير إيجابي على أسهم الحقوق بما يقارب ١,٩ ٪، ٧,٢٩٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٣,١ ٪، ١١,٥٣٣ ألف دينار بحريني).

٣٦ مخاطر العملة

إن العملة الرئيسية لعمليات المجموعة هي الدينار البحريني.

لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية غير الإستراتيجية الهامة التالية المعروضة بالعملة الأجنبية كما هو بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي:

٢٠١٤ الف دينار بحريني معادل فاتنض (عجز)	٢٠١٥ الف دينار بحريني معادل فاتنض (عجز)	
٥٧,٣٣٠	٦٠,٤٩٦	الدولار الأمريكي
٥٢	٥١	اليورو
١٦,٣٩٦	٨,٧٨٩	دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار الكويتي)
٤٩٥	٢٧٤	الدينار الكويتي
٥٣٧	٤٦٣	أخرى

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٣٨ مخاطر السيولة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	تحت الطلب ألف دينار بحريني	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	شهر واحد إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ أشهر إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	سنة واحدة إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	١٣٣,٥٤٤	٣٠,٥٢١	٩,٤٥٠	٥,٨٩٤	-	-	-	-	١٧٩,٤٠٩
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	-	٥,١٨٥	١٨٩,١٢٧	-	-	-	١٩٤,٣١٢
إقتراضات لأجل	-	-	٦١٩	٣٠٨	٣,٢٥٥	٢٢٤,٨٣٨	-	-	-	٢٢٩,٠٢٠
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	١,١٤٦,٠٢٨	٣٧٥,٤٢٢	٤٥٤,١٤٩	٣٠٢,٠٢١	٣٦٩,٢٦٢	٢٤,٩٢٠	٥,٨٧٤	١١,٧٣٠	-	٢,٦٨٩,٤٠٦
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	١,١٤٦,٠٢٨	٥٠٨,٩٦٦	٤٨٥,٢٨٩	٣١١,٧٧٩	٣٨٣,٥٩٦	٤٣٨,٨٨٥	٥,٨٧٤	١١,٧٣٠	-	٣,٢٩٢,١٤٧
خطابات ضمان	٢٠٤,٦١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠٤,٦١٧
التزامات القروض غير المسحوبة	١٤٣,٩٤٢	-	-	-	-	-	-	-	-	١٤٣,٩٤٢
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	-	(٢,١٨٨)	(٥,٦١٤)	(٦,٢٠٣)	(٣٣,٧٣٣)	(٣٤٣,٩٤٤)	(٢٦٦,٠٩٩)	(٤٠,٤٢٨)	(٧٠,٦٨٥)	(٧٦٨,٨٩٤)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	-	٢,٩٣١	٦,١٠٩	٤,٦٢٥	٢٨,٨٩٧	٣١١,٥٠٨	٢٤٨,٩٨٧	٢٨,٩٢١	٦١,٥٠٤	٦٩٣,٤٨٢
	-	٧٤٣	٤٩٥	(١,٥٧٨)	(٤,٨٣٦)	(٣٢,٤٣٦)	(١٧,١١٢)	(١١,٥٠٧)	(٩,١٨١)	(٧٥,٤١٢)

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	تحت الطلب ألف دينار بحريني	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	شهر واحد إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ أشهر إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	سنة واحدة إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	٢٤٨,٨٤٦	٥٣,٥٤٣	١٠,٦٢٧	٨٤	-	-	-	-	٣١٣,١٠٠
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	-	١٩,٧٣٩	٢٠,٧٦٤	-	-	-	٤٠,٥٠٣
إقتراضات لأجل	-	-	١٥	٦٧٢	١٩٣,٣٠٥	٥٥,٠٨٧	-	-	-	٢٤٩,٠٧٩
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	٩٤٦,٢١٢	٣٣١,٤٤٣	٥٦٠,٤٦٥	٣٠٦,٥٠٠	٢٨٣,٤٥٧	٥٧,١٩٥	١٤,٨٤٧	-	-	٢,٥٠٠,١٢٠
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	٩٤٦,٢١٢	٥٨٠,٢٨٩	٦١٤,٠٢٣	٣١٧,٧٩٩	٤٩٦,٥٨٥	١٢٣,٠٤٦	١٤,٨٤٧	-	-	٣,١٠٢,٨٠٢
خطابات ضمان	٢٤٩,٤٩٧	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٤٩,٤٩٧
التزامات القروض غير المسحوبة	١٩٤,٥٤٢	-	-	-	-	-	-	-	-	١٩٤,٥٤٢
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	-	(٤٦,٧١٥)	(١٠,٤٦٥)	(٢٠,١١٩)	(٣٩,٧٧٤)	(٣٠٦,٨٦٦)	(٢٨٢,٢٨٢)	(٥٥,٦٨٣)	-	(٧٦١,٩٠٤)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	-	٤٧,٦٨٧	١٠,٨٦٠	١٨,٠٤٤	٣٤,٩٥٦	٢٧٥,٠٦٤	٢٦٤,٦٠٠	٤١,٥٧٩	-	٦٩٢,٧٩٠
	-	٩٧٢	٣٩٥	(٢,٠٧٥)	(٤,٨١٨)	(٣١,٨٠٢)	(١٧,٦٨٢)	(١٤,١٠٤)	-	(٦٩,١١٤)

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	المستوى ١ ألف دينار بحريني	المستوى ٢ ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات المالية			
سندات	٥٦٩,٦١٢	٢,٦٦٤	٥٧٢,٢٧٦
أسهم حقوق الملكية	٦٠,٥١٨	٧,٣٨٧	٦٧,٩٠٥
صناديق مدارة	-	١,٨٧٠	١,٨٧٠
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	١٧٩	١٧٩
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	٢,١١٤	٢,١١٤
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي	-	٤٣	٤٣
	٦٣٠,١٣٠	١٤,٢٥٧	٦٤٤,٣٨٧
المطلوبات المالية			
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	٢٦	٢٦
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	١٢,٤١٢	١٢,٤١٢
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي	-	٥٢	٥٢
	-	١٢,٤٩٠	١٢,٤٩٠

٣٩ القيم العادلة للأدوات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى ٢: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى ٣: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

خلال سنة ٢٠١٠، قامت لجنة التعيين والمكافآت للبنك بتعديل خطة خيارات أسهم الموظفين لخيارات الأسهم الممنوحة مسبقاً. تم إيقاف الخطة الحالية اعتباراً من ٣١ مارس ٢٠١٠. انتقل البنك إلى خطة حوافز جديدة طويلة الأجل، والتي يشار إليها كخطة أداء أسهم الموظفين، والتي تمنح أسهم (بدلاً من الخيارات) إلى المدراء التنفيذيين. فيما يلي أدناه تفاصيل تعديلات خطة خيار الأسهم وخطة أداء أسهم الموظفين:

خطة أداء أسهم الموظفين

يتم منح الأسهم لكبار المدراء مع خدمة لأكثر من ١٢ شهراً بتاريخ المنح واستيفاء معايير أداء معينة. تخضع الأسهم الممنوحة إلى تلبية الشروط المتعلقة بصافي أرباح البنك على مدى فترة ثلاث سنوات وبأن يكون الموظف موجود في العمل في نهاية فترة الثلاث سنوات (فترة الاكتساب).

يستخدم البنك أسهم الخزانة الحالية لخطة أداء أسهم الموظفين وكما يمكنه إصدار أسهم جديدة لتسوية خطة أسهم الموظفين في المستقبل. إن سعر الأسهم الممنوحة تعادل القيمة السوقية للأسهم البنك بتاريخ المنح. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، تم تحويل ٩,٤٩٨,٤٤١ سهم (٢٠١٤: ٧,٦٢١,٤٢٧ سهم) من أسهم الخزانة إلي أمين مستقل وفقاً لخطة أداء أسهم الموظفين.

يلخص الجدول التالي عدد وتكلفة كل سهم من الأسهم الممنوحة خلال السنة بموجب النظام الجديد:

	٢٠١٥	٢٠١٤
	عدد الأسهم	عدد الأسهم
التكلفة للسهم	٢٠١٥	٢٠١٤
الرصيد الافتتاحي للأسهم الحقوق الممنوحة ولكنها غير مكتسبة	٥,١٥٥,٣٩٧	٤,٧٤٤,١٣٥
أسهم الحقوق الممنوحة خلال السنة	٢,٦٨١,٤٧٣	٢,١٢٣,٢٨٥
أسهم الحقوق المحولة إلى أمين	١,٨٧٧,٠١٤	١,٤٨٦,٣٠٠
الأسهم المحولة إلى الموظفين الحاليين	(١,١١٧,٤٣٠)	(١,٠٧٥,٣٢٨)

بلغت القيمة السوقية لأسعار أسهم بنك البحرين والكويت ش.م.ب. ٠,٤٣٦ دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٢٠١٤: ٠,٤٧٠ دينار بحريني).

٤١ ملء رأس المال

فيما يلي نسبة مخاطر الموجودات المحسوبة للمجموعة وفقاً لتوجيهات ملء رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي:

٢٠١٥	٢٠١٤
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
قاعدة رأس المال:	
رأسمال الأسهم العادية فئة ١	٣٥٥,٦٣١
رأس المال فئة ١	-
رأس المال فئة ٢	٢٩,٠٥٦
مجموع قاعدة رأس المال (أ)	٣٨٤,٦٨٧
التعرض الموزون لمخاطر الائتمان	٢,٢١٣,٧١٣
التعرض الموزون للمخاطر التشغيلية	٢٠٤,٩٤٧
التعرض الموزون لمخاطر السوق	١٤,٧٦٢
مجموع التعرض الموزون للمخاطر (ب)	٢,٥٨٧,٤٤٣
ملء رأس المال (أ / ب * ١٠٠)	١٤,٨٧ %
الحد الأدنى المطلوب	١٢,٥٠ %

* تم احتساب نسبة ملء رأس المال لسنة ٢٠١٤ بناءً على توجيهات اتفاقية بازل ٢، في حين تم احتساب نسبة ملء رأس المال للسنة الحالية بناءً على توجيهات اتفاقية بازل ٢ كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	المستوى ١ ألف دينار بحريني	المستوى ٢ ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
----------------	-------------------------------	-------------------------------	-----------------------------

الموجودات المالية	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
سندات	٥٨٧,٧٤٠	٢,٦٣٧	٥٩٠,٣٧٧
أسهم حقوق الملكية	٧٠,٧٠١	٦,١١٨	٧٦,٨١٩
صناديق مدارة	-	٢,٢١٠	٢,٢١٠
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	١١٨	١١٨
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	٢,٦٦٠	٢,٦٦٠
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي	-	٢٠٩	٢٠٩
	٦٥٨,٤٤١	١٣,٩٥٢	٦٧٢,٣٩٣

المطلوبات المالية	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	٢٠	٢٠
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	١٢,٣٤٨	١٢,٣٤٨
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي	-	-	-
	-	١٢,٣٦٨	١٢,٣٦٨

تتضمن الاستثمارات المتاحة للبيع على استثمارات أسهم حقوق الملكية وصناديق مدارة غير مسعرة بإجمالي ٢٥,٢٨٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٢٦,٩٩٥ ألف دينار بحريني) والتي يتم تسجيلها بالتكلفة.

تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣

خلال فترة إعداد التقارير المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، لم تكن هناك أية تحويلات من وإلى قياسات القيمة العادلة المستوى ٣.

يوضح الجدول أدناه القيم المدرجة المقدرة والقيم العادلة للأدوات المالية المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تختلف القيم العادلة عن قيمها المدرجة في القوائم المالية الموحدة:

٢٠١٥	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني	الفرق ألف دينار بحريني
المطلوبات المالية	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
إقتراضات لأجل	٢٠٤,٦٧٧	١٩٤,٨٥٩	(٩,٨١٨)
الموجودات المالية	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	٩٠,٧٧٤	٨٩,٢٠٥	(١,٥٦٩)
	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني	الفرق ألف دينار بحريني
٢٠١٤	٢٤٠,٩٣٨	٢٤٣,٣٣٢	٢,٣٩٤

المطلوبات المالية	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
إقتراضات لأجل	٢٤٠,٩٣٨	٢٤٣,٣٣٢	٢,٣٩٤
الموجودات المالية	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	٩٠,٧٥٢	٨٧,٠٩٠	(٣,٦٦٢)

إن المطلوبات والموجودات المالية المذكورة أعلاه هي قيم عادلة ضمن المستوى ١. إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب قيمتها المدرجة، فيما عدا تلك المفصّل عنها في الجدول أعلاه.

٤٠ الدفع على أساس الأسهم

إن المصروفات المثبتة للخدمات المستلمة من قبل الموظفين خلال السنة هي موضحة في الجدول التالي:

٢٠١٥	٢٠١٤
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
مصرفات ناتجة من مدفوعات لمعاملات تم تسويتها على أساس الأسهم	٧١٦
أسهم مكتسبة خلال السنة	(٤٤٧)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٤١ ملء رأس المال (تتمة)

إدارة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال المجموعة هي التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال، وبأن المجموعة تحتفظ بتصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات عليه على ضوء التغييرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر في أنشطتها. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمال. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

بازل ٣ وإدارة رأس المال

اعتمد البنك إطار عمل ملء رأس المال الجديد بموجب اتفاقية بازل ٣ (بازل ٣) وذلك إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥ وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي تعزز عمليات إدارة مخاطر البنك والمراجعة الإشرافية ومعايير الإفصاح وإدارة رأس المال.

قام البنك بتطبيق الأسلوب الموحد في حالة مخاطر الائتمان وأساليب النموذج الداخلي لمخاطر السوق وأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم ملء رأس المال لتوفير سياسة توجيهية لتخطيط وإدارة رأس المال. كما يستخدم البنك نموذج العائد على رأس المال المعدل للمخاطر في عملية اتخاذ القرارات.

٤٢ المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية

المخاطر القانونية هي المخاطر المتعلقة بالخسائر الناتجة عن الإجراءات القانونية أو التنظيمية التي قد تبطل أو تعوق الأداء من قبل المستخدم النهائي أو طرفه الآخر بموجب شروط العقد أو اتفاقيات المقاصة ذات الصلة.

لقد قامت المجموعة بوضع الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية لتجنب الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الإلتزام بالقوانين والأنظمة والدعاية السلبية وغيرها. كما قامت المجموعة بوضع إجراءات قانونية للتدقيق في المنتجات المعروضة وإدارة المخاطر الناتجة عن عملياتها.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، لدى المجموعة قضايا قانونية رفعت ضدها بإجمالي ٨١٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٨٢٤ ألف دينار بحريني). بناءً على رأي الاستشاريين القانونيين للمجموعة، تعتقد الإدارة بأنه ليس من المحتمل حدوث أية مطلوبات على المجموعة من تلك القضايا.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وقد حددت المجموعة بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لجميع منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة الحاسب الآلي المتقدمة التي تمكنه من تشغيل عملياته بسرعة ودقة.

تعمل دائرة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى في البنك وترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق، والتي تتألف من أعضاء من مجلس الإدارة، وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، ويقوم بالإبلاغ عن أوجه القصور أو الاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

كما يوجد لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الحاسب الآلي الرئيسية. ولهذا الغرض يتم عمل نسخ احتياطية لجميع فئات البيانات الهامة، ويتم حفظها خارج مبنى البنك. وهذا يضمن أنه في حالة عطل أنظمة الحاسب، سيكون البنك قادراً على مواصلة عملياته دون فقدان البيانات الهامة أو المعاملات التجارية للبنك. كجزء من خطة مواجهة الكوارث، أنشاء البنك مركز مساندة احتياطي الذي من الممكن أن يعمل في حالة حدوث أي طارئ.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية الأعمال. إن الهدف الرئيسي لخطة استمرارية الأعمال هو ضمان أنه في حالة وقوع كارثة شاملة أو جزئية، فإنه ينبغي أن يكون البنك قادراً على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية للعملاء، ولحد من الآثار السلبية على أنشطة البنك من خلال دراسة وتحليل التأثير على الأعمال وخطط وإجراءات استعادة الأعمال، للوظائف الهامة التي تم تحديدها .

يستخدم البنك نظام لإدارة المخاطر التشغيلية لمتابعة المخاطر التشغيلية وإجراء عمليات تقييم المخاطر والسيطرة على التقييم الذاتي والمراقبة واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقاً لتوجيهات بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

لدى الشركات التابعة للبنك خطة طوارئ مماثلة لعملياتها.

٤٣ نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البحرين للبنك بنظام حماية الودائع (النظام) المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس خطة حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

٤٤ نظام ادخار الموظفين

إن النظام هو المساهمة في صندوق الادخار بين البنك وموظفي البنك. تم تقديم النظام في يناير ١٩٩٦ بهدف تزويد الموظفين بمناخ نقدية عند الاستقالة أو التقاعد أو الوفاة. إن المشاركة في النظام هي اختيارية؛ قد يساهم الموظف بأي مبلغ؛ يضمن البنك بمساهمة مماثلة بنسبة ٣٪ أعلى شريطة ألا تتعدى مساهمة البنك ١٠٪ من إجمالي راتب الموظف. يصبح الموظف مؤهلاً للحصول على إجمالي مبلغ مساهمة البنك عندما يكمل الموظف ٥ سنوات من الخدمة وإلا سيتم إحساب الإستحقاق على أساس تناسبي. يدار النظام من قبل لجنة تتألف من أعضاء من الإدارة وممثلين مرشحين تم اختيارهم من قبل الموظفين.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، بلغ إجمالي مساهمة الصندوق بما في ذلك دخل الإيرادات المحققة ١٤,٥٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ١٢,٩٠٢ ألف دينار بحريني). ومن أصل المبلغ الإجمالي للصندوق، فإن مدفوعات أصل مبلغ القرض يعادل ١٤,٣٣٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ١٢,٣٨ ألف دينار بحريني) متضمنة مساهمات الموظفين المعنيين ومساهمة البنك التي يضمها البنك للموظفين المشاركين في النظام بموجب القانون المعمول به. ومن أصل المبلغ الرئيسي، تم استثمار مبلغ وقدره ٣,٩١٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٣,٣٤٣ ألف دينار بحريني) في سندات صادرة من قبل مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.

٤٥ أحداث لاحقة

عقد البنك إجتماع الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٦ وقرر إصدار أوراق مالية فئة ١ إضافية دائمة قابلة للتحويل بقيمة ١٠٠ مليون دينار بحريني.

٤٦ أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ لكي تتناسب مع العرض المطبق في السنة الحالية. إن إعادة التصنيف التالي لم ينتج عنه أي تغيرات في الربح أو الحقوق المسجلة مسبقاً:

الدرجة في القوائم المالية ألف دينار بحريني	معاد تصنيفها ألف دينار بحريني	المسجلة مسبقاً ألف دينار بحريني	
١٠٨,٥٤٩	(٩,٣٤٧)	١١٧,٨٩٦	دخل الفوائد ودخل مشابه
(٣٦,٢٥٩)	٩,٣٤٧	(٤٥,٦٠٦)	مصرفات الفوائد ومصرفات مشابهة
٧٢,٢٩٠	–	٧٢,٢٩٠	

١ الملخص التنفيذي

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد تم تصميم هذا التقرير لتزويد الأطراف المعنية في مجموعة بنك البحرين والكويت بمعلومات مفصلة عن نهج البنك في إدارة رأس المال والمخاطر، مع مراعاة البيئة التشغيلية.

يطبق البنك إطار عمل اتفاقية بازل في قياس ملءة رأسماله، وفي استراتيجيته لإدارة رأس المال وإطار إدارة المخاطر. أصبحت قواعد وتوجيهات رأس المال بموجب اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي إلزامية اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥ كجزء من إطار العمل المشترك لتنفيذ إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملءة رأس المال الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

إن الإفصاحات في هذا التقرير هي بالإضافة إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ التي تم عرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تم تقديم الإفصاحات فيما يتعلق بحوكمة الشركات والمكافآت في الأقسام ذات الصلة في التقرير السنوي.

٢ مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل ٣

إن إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي مبني على ثلاثة عناصر، مطابقة مع إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الموضوع من قبل لجنة بازل، وهي كالتالي:

- العنصر الأول: احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال.
- العنصر الثاني: عملية المراجعة الإشرافية، متضمنة عملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال.
- العنصر الثالث: قواعد الإفصاح عن إدارة المخاطر ومعلومات حول ملءة رأس المال.

من بين العناصر الثلاثة، فإن العنصر الأول هو الأكثر تأثراً وتم تعديله إلى حد كبير مع طرح اتفاقية بازل ٣. كما تم اعتماد متطلبات إفصاحات إضافية ضمن العنصر الثالث.

العنصر الأول

يصف العنصر الأول أسس احتساب نسبة ملءة رأس المال التنظيمي. يوضح العنصر الأول تحديد واحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومصدر رأس المال التنظيمي. يتم احتساب نسبة ملءة رأس المال التنظيمي بقسمة رأس المال التنظيمي على مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر.

وكجزء من تنفيذ اتفاقية بازل ٣، في حين بقي احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر تقريباً نفس إطار اتفاقية بازل ٢، شهد تعريف رأس المال التنظيمي تغييرات جوهرية حيث تركز اتفاقية بازل ٣ على زيادة كمية ونوعية رأس المال للبنوك. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن يكون رأس المال فئة ١ هو المكون الرئيسي لرأس المال، ويجب أن تكون العناصر الغالبة في رأس المال فئة ١ هي الأسهم العادية والأرباح المبقاة. تم تنسيق الخصومات من رأس المال وتصنيفية التدابير و تطبيقها بشكل عام على مستوى الأسهم العادية. ما تبقى من قاعدة رأس المال فئة ١ يجب أن يتكون من الأدوات التي هي ثانوية، لديها أرباح غير متراكمة تقديرية بالكامل أو كوبونات وليس لها تواريخ استحقاق ولا حوافز للاسترداد. بعض الأدوات المؤهلة مسبقاً كرأس مال تنظيمي مثل أدوات رأس المال المختلطة المتكررة لم تعد مقبولة وسيتم التخلص من القائم منها تدريجياً. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع المزيد من القيود على أدوات رأس المال فئة ٢ والحد من مساهمته في إجمالي رأس المال التنظيمي، وتم إستبعاد ما يسمى بأدوات رأس المال فئة ٣، التي كانت متاحة فقط لتغطية مخاطر السوق.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت إتفاقية بازل ٣ عدداً من المآزن الإحتياطية لرأس المال لتعزيز المحافظة على رأس المال (المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) وإنشاء مآزن إحتياطية كافية فوق الحد الأدنى المطلوب لرأس المال خلال فترات الظروف الاقتصادية الجيدة التي يمكن سحبها في فترات الضغوطات (المخزون الإحتياطي لرأس المال لمواجهة التقلبات الدورية).

لقد تمت زيادة الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي لنسبة ملءة إجمالي رأس المال (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) من ١٢ بالمائة إلى ١٢,٥ بالمائة، مقارنة مع ١٠,٥ بالمائة التي أوصت بها لجنة بازل. وعلوة على ذلك، تم حديثاً إدخال حدود وحدود دنيا من قبل مصرف البحرين المركزي بموجب إطار عمل إتفاقية بازل ٣ مثل نسبة الحد الأدنى لرأس المال الأسهم العادية فئة ١ بنسبة ٩ بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) ونسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ بنسبة ١٠,٥ بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال). في حال كانت نسبة ملءة رأس المال أدنى من ١٢,٥ بالمائة، فإنه يتطلب تطبيق متطلبات تقارير التدابير الإضافية، ووضع خطة عمل رسمية لاتخاذ كافة المقاييس لاستعادة نسبة أعلى من المستوى المستهدف، ويتم صياغتها وتقديمها لمصرف البحرين المركزي. وبالتالي، يتطلب مصرف البحرين المركزي من بنك البحرين والكويت الحفاظ على نسبة حد أدنى فعالة لملءة رأس المال أعلى من ١٢,٥ بالمائة.

يلخص الجدول أدناه الأساليب المتاحة لاحتساب الموجودات الموزونة بالمخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي:

مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
الأسلوب الموحد	الأسلوب الموحد	أسلوب المؤشر الأساسي
	أسلوب التماذج الداخلية	الأسلوب الموحد

فيما يلي الأساليب المطبقة من قبل بنك البحرين والكويت لكل نوع من أنواع المخاطر:

(١) مخاطر الائتمان

لأغراض تقديم التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين والكويت الأسلوب الموحد لمخاطر الائتمان. تشكل مخاطر الائتمان ما يقارب ٩٠ بالمائة من المخاطر الكلية للبنك. لدى البنك بنية قوية لإدارة المخاطر الائتمانية والتي تم توضيحها بتفصيل أكثر في الإيضاحين ٢٨ و ٢٩ من التقرير السنوي. يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر عن طريق مضاعفة تعرضات الائتمان بعامل وزن المخاطر الذي يعتمد على نوع الطرف الآخر والتصنيف الخارجي له، كلما توفر ذلك.

(٢) مخاطر السوق

بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق، يستخدم بنك البحرين والكويت أسلوب النموذج الداخلي على أساس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر. لقد تم اعتماد استخدام أسلوب النموذج الداخلي لرأس المال التنظيمي لمخاطر السوق من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع هذا النموذج للمصادقة الدورية الداخلية والخارجية المستقلة.

(٣) المخاطر التشغيلية

يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي بالمخاطر التشغيلية، إلا إذا تم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي باستخدام الأسلوب الموحد. لا يسمح إطار عمل رأس المال لمصرف البحرين المركزي حالياً باستخدام أسلوب المقاييس المتقدمة بالمخاطر التشغيلية. لأغراض تقديم التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين والكويت حالياً أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة ١٥ بالمائة لمتوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة.

إفصاحات بازل ٣ – العنصر الثالث يتبع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢ مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل ٣ (يتبع)

العنصر الثاني

يحدد العنصر الثاني عملية المراجعة الإشرافية لإطار عمل إدارة مخاطر المؤسسة وبصورة أساسية ملءة رأسمالها.

بموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي للعنصر الثاني فإنه يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين الإحفاظ بإجمالي ملءة رأس المال أعلى من ١٢,٥ بالمائة.

يشتمل العنصر الثاني على عمليتين:

- عملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال؛ و
- عملية المراجعة الإشرافية والتقييم.

تتضمن عملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال على مراجعة وتقييم إدارة المخاطر ومخاطر رأس المال ذات الصلة التي يتعرض لها البنك. قام بنك البحرين والكويت بوضع وثيقة لعملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال ويتناول جميع عناصر إدارة مخاطر بنك البحرين والكويت من الإدارة اليومية للمخاطر الجوهرية إلى إدارة رأس المال الإستراتيجي للمجموعة. ويقدر النمو المتوقع في الموجودات ذات المخاطر والأرباح التشغيلية وأموال المساهمين ومتطلبات رأس المال المماثلة من قبل البنك كجزء من استراتيجيته لمدة ٣ سنوات المتعمدة من قبل مجلس الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، كما يتوقع البنك قاعدة رأس المال كلما كان هناك انخفاض محتمل في مكونات رأس المال، ويتخذ الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال باللوائح التنظيمية. كما يوجد لدى البنك سياسة لتوزيع الأرباح كجزء من استراتيجية إدارة رأس المال.

يستخدم البنك نموذج العائد المعدل للمخاطر على رأس المال في قراراته الائتمانية من أجل تقييم مصفوفة المخاطر والمكافآت لكل تعرض من التعرضات الائتمانية. وقد اعتمد البنك إطار المخاطر المقبولة التي يتم مراجعتها بشكل دوري. كما اعتمد البنك استراتيجية إدارة المخاطر على أساس سنوي والتي تغطي جميع أنواع المخاطر ذات الصلة.

تمثل عملية المراجعة الإشرافية والتقييم مراجعة مصرف البحرين المركزي لإدارة رأسمال المجموعة وتقييم الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات. تم تصميم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم للتأكد من أن المؤسسات تقوم بتحديد مخاطرها الجوهرية وتخصيص رأسمال كاف وتوظيف عمليات إدارية كافية لدعم مثل هذه المخاطر. كما تقوم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم بتشجيع المؤسسات بتطوير وتطبيق تقنيات إدارة مخاطر متقدمة، لقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تمت معالجتها ضمن إطار العمل الأساسي للعنصر الأول. الأنواع الأخرى من المخاطر التي لم يتم تغطيتها من قبل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في العنصر الأول تتضمن مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر التركيز ومخاطر السمعة والمخاطر المتبقية. لقد تمت تغطية هذه المخاطر إما عن طريق رأس المال أو إدارة المخاطر أو عمليات التقليل من آثارها بموجب العنصر الثاني.

يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوطات على محفظته الإستثمارية كجزء من عملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال.

العنصر الثالث

يتناول العنصر الثالث المبادئ التوجيهية لانضباط السوق لضمان الإفصاح الكافي عن ممارسات إدارة المخاطر، ومعايير حوكمة الشركات ومعلومات ملءة رأس المال. ينشر البنك الإفصاحات بشكل دوري وفي التقرير السنوي.

تشتمل الإفصاحات على معلومات مفصلة نوعياً وكمياً. إن الغرض من متطلبات إفصاحات العنصر الثالث هو استكمال العنصرين الأولين وعملية المراجعة الإشرافية المرتبطة بهما. إن الإفصاحات مصممة لتمكين الأطراف المعنية ومشاركي السوق من تقييم مخاطر المؤسسة وتعرضات المخاطر، ولتشجيع جميع البنوك من خلال ضغط السوق، للتحرك في اتجاه الأساليب الأكثر تقدماً لإدارة مخاطرها.

بموجب الأنظمة الحالية، يتألف الإفصاح الجزئي أساساً من التحليلي الكمي وهو مفروض خلال التقارير النصف السنوية، بينما يفرض الإفصاح الكامل ليتوافق مع تقارير نهاية السنة المالية.

الإصلاحات التنظيمية

لقد تم تصنيف البنك باعتباره أحد البنوك ذات الأهمية النظامية في القطاع المصرفي. في الوقت الحالي، لم يشرع مصرف البحرين المركزي أي مخزون إحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية أو متطلبات إضافية لرأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية.

سيكون إطار نسبة المديونية جزءاً من العنصر الأول بعد عرضه من قبل مصرف البحرين المركزي. إن إطار العمل حالياً هو قيد المراقبة المبدئية. وفقاً للاستشارات الختامية، يقترح بأنه سيتم تقديم إطار العمل اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨.

اختتم مصرف البحرين المركزي التشاور بشأن مسودة المبادئ التوجيهية لدرجات وتصنيف الائتمان في سنة ٢٠١٥. كما استطلع مصرف البحرين المركزي على وجهات نظر البنوك بشأن وثيقة تشاور لجنة بازل حول الأسلوب الموحد. وبالمثل، إن البنك يصعد مراجعة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ضمن الإطار الزمني المحدد. هذه المبادرات، إذا وعندما يتم تقديمها، قد تؤثر على متطلبات ملءة رأس المال.

٣ هيكل المجموعة

يتم إعداد ونشر القوائم المالية للمجموعة على أساس التوحيد الكامل، مع جميع الشركات التابعة التي يتم توحيدها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. لأغراض ملءة رأس المال، يتم تضمين جميع الشركات التابعة ضمن هيكل المجموعة. ومع ذلك، فإن منهجية ملءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تستوعب كلا من شكلي التوحيد الاعتيادي والتجميعي.

فيما يلي الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة الرئيسية وأساس توحيدها لأغراض ملءة رأس المال:

المقر	الملكية	أساس التوحيد
الشركات التابعة		
كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	١٠٠٪ التوحيد بالكامل
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	١٠٠٪ موزونة بالمخاطر
إنفيتا – الكويت*	دولة الكويت	٦٠٪ موزونة بالمخاطر
الشركة العالمية لخدمات الدفع (جي بي أس)**	مملكة البحرين	٥٥٪ التوحيد بالكامل
الشركات الزميلة		
شركة ديار الحرمين العلاء المحدودة	جزيرة كايمان	٣٥٪ موزونة بالمخاطر
شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	٢٣٪ موزونة بالمخاطر
شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	٢٢٪ موزونة بالمخاطر
المشاريع المشتركة		
سكنا للحلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	٥٠٪ موزونة بالمخاطر
شركة بنك البحرين و الكويت. جيوجيت للأوراق المالية ش.م.ب.	دولة الكويت	٤٠٪ موزونة بالمخاطر

* المساهمة من خلال الشركة التابعة إنفيتا

** المساهمة من خلال الشركة التابعة كريدي مكس

لا توجد أي قيود على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي داخل المجموعة.

٤ قائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول أدناه الصلة بين قائمة المركز المالي في القوائم المالية المعلنة (قائمة المركز المالي المحاسبية) وقائمة المركز المالي التنظيمية.

المرجع	قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية المعلنة ألف دينار بحريني	قائمة المركز المالي حسب التقارير المالية التنظيمية ألف دينار بحريني
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٢٨٦,٧٥٠	٢٨٦,٧٥٠
أذونات خزانة	٣٩٤,٠٩٠	٣٩٤,٠٩٠
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٣٢٥,٠٩٦	٣٢٥,٠٩٦
قروض وسلف العملاء	١,٧٦٤,٧٩٩	١,٧٦٤,٧٩٩
من ضمنها مخصصات الاضمحلال الجماعية	(٣٧,١٩٧)	(٣٧,١٩٧)
من ضمنها صافي القروض وسلف العملاء (اجمالي مخصصات الاضمحلال الجماعية)	١,٨٠١,٩٩٦	١,٨٠١,٩٩٦
إستثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	٧٥٨,١٠٧	٧٥٨,١٠٧
منها ما يتعلق بإستثمارات أسهم حقوق الملكية في المؤسسات المالية	٤٥,٥٨٤	٤٥,٥٨٤
منها ما يتعلق برأسمال الأسهم العادية فئة ١	٣١,١٦٦	٣١,١٦٦
منها ما يتعلق برأس المال الإضافي فئة ١	١,٩٤٣	١,٩٤٣
منها ما يتعلق برأس المال فئة ٢	١٢,٤٧٥	١٢,٤٧٥
منها ما يتعلق بالإستثمارات الأخرى	٧١٢,٥٣٣	٧١٢,٥٣٣
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٣٥,٨٢٣	٣٨,٢٩٢
منها ما يتعلق بإستثمارات أسهم حقوق الملكية في المؤسسات المالية	٨,٤٦٢	١٠,٩٣١
منها ما يتعلق بالإستثمارات الأخرى	٥٦,٩٧٠	٥٥,٧٩٢
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	٢,٩٩١	٢,٩٩١
من ضمنها موجودات الضريبة المؤجلة المستحقة ناتجة من الفروق المؤقتة	٥٣,٩٧٩	٥٣,٩٧٩
من ضمنها فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	٢٤,٨٠٦	٢٤,٥٧٢
ممتلكات ومعدات	٣,٦٤٦,٤٤١	٣,٦٤٧,٤٩٨
مجموع الموجودات		
المطلوبات والحقوق		
المطلوبات		
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٧٩,٤٠٤	١٧٩,٤٠٤
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	١٧٤,٥٠٨	١٧٤,٥٠٨
إقتراضات للأجل	٢٠٤,٦٧٧	٢٠٤,٦٧٧
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	٢,٦٤٢,٨٩٢	٢,٦٤٤,٧٢١
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	٨٤,٢٢٦	٨٣,٨٦١
مجموع المطلوبات	٣,٢٨٥,٧٠٧	٣,٢٨٧,١٧١
الحقوق		
رأس المال	١٠٨,١٦٥	١٠٨,١٦٥
أسهم خزانة	(٤,٧٢٨)	(٤,٧٢٨)
علاوة إصدار أسهم	٣٩,٩١٩	٣٩,٩١٩
إحتياطي قانوني	٥٤,٠٨٢	٥٤,٠٨٢
إحتياطي عام	٥١,٥٠٧	٥١,٥٠٧
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	(١٢,٣٠٤)	(١٢,٣٠٤)
من ضمنها التغيرات المتراكمة في القيم العادلة للسندات وأسهم حقوق الملكية	(١٢,٠٧٠)	(١٢,٠٧٠)
من ضمنها تغيرات القيم العادلة في تحوطات التدفقات النقدية	(٢٣٤)	(٢٣٤)
تعديلات تحويل عملات أجنبية	(١٠,٦٣٥)	(١٠,٥٥٥)
أرباح مبقاة	١٠٢,٥٨٠	١٠٢,٥٠٠
من ضمنها خيارات أسهم الموظفين	٢,٣٤٢	٢,٣٤٢
من ضمنها الأرباح المبقاة	١٠٠,٢٣٨	١٠٠,١٥٨
توزيعات مقترحة	٣٠,٥٨٦	٣٠,٥٨٦
العائد إلى ملاك البنك	٣٥٩,١٧٢	٣٥٩,١٧٢
حقوق غير مسيطرة	١,٥٦٢	١,١٥٥
مجموع الحقوق	٣٦٠,٧٣٤	٣٦٠,٣٢٧
مجموع المطلوبات والحقوق	٣,٦٤٦,٤٤١	٣,٦٤٧,٤٩٨

إفصاحات بازل ٣ – العنصر الثالث يتبع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٤ قائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد (تابع)

المؤسسات القانونية المدرجة ضمن النطاق المحاسبي الموحد ولكن تم استبعادها من النطاق التنظيمي الموحد:

الاسم	الأنشطة الرئيسية	مجموع الموجودات	مجموع أسهم حقوق الملكية
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	معالجة الأعمال وإسنادها بأطراف خارجية	٣,٢٤١	٢,٨٧٦

٥ مكونات رأس المال – الموحد

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ لرأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتكون رأس المال التنظيمي من رأس المال فئة ١ ورأس المال فئة ٢. تم عمل تقسيم إضافي في رأس المال فئة ١ إلى رأسمال الأسهم العادية فئة ١ ورأس المال الإضافي فئة ١. يتكون رأسمال الأسهم العادية فئة ١ من: (أ) الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل التي تستوفي معايير التصنيف على أنها أسهم عادية لأغراض تنظيمية، (ب) الاحتياطيات المفصّل عنها بما في ذلك: (١) الاحتياطيات العامة؛ (٢) الاحتياطيات القانونية / التشريعية؛ (٣) علاوة إصدار أسهم؛ (٤) احتياطيات القيمة العادلة الناتجة من التقييم العادل للأدوات المالية؛ (٥) الأرباح المبقاة والخسائر (بما في ذلك صافي الربح / الخسارة لفترة إعداد التقارير المالية، سواء تمت مراجعتها أو تدقيقها)، (ج) الأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى (أي حقوق الأقلية) التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأسمال الأسهم العادية فئة ١، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأسمال الأسهم العادية فئة ١. يتكون رأس المال الإضافي فئة ١ من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة ١، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال الإضافي فئة ١، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة ١ ولا يتم تضمينها في رأسمال الأسهم العادية فئة ١، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال الإضافي فئة ١. لا يوجد لدى بنك البحرين والكويت حالياً رأس المال الإضافي فئة ١. يتكون رأس المال فئة ٢ من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة ٢، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال فئة ٢، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة للبنك والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة ٢ ولا يتم تضمينها في رأس المال فئة ١، (د) المخصصات العامة لخسائر القروض، (هـ) احتياطي إعادة تقييم الموجود الذي ينتج من إعادة تقييم الموجودات الثابتة والاستثمارات العقارية من وقت لآخر وذلك تمثيلاً مع التغيرات في القيم السوقية، و(و) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال فئة ٢. في الوقت الحالي، يتكون رأس المال فئة ٢ لبنك البحرين والكويت فقط على المخصصات العامة لخسائر القروض.

مكونات رأس المال التنظيمي

يقدم الجدول أدناه بياناً تفصيلياً لمكونات رأس المال التنظيمي للبنك، بما في ذلك جميع التعديلات التنظيمية. كما يقدم الجدول المرجع للمقارنة المعروضة في الجدول السابق بين قائمة المركز المالي المحاسبية وقائمة المركز المالي التنظيمية.

مكونات رأس المال التنظيمي	المبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥	المصدر بناءً على الحروف المرجعية لقائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي الموحد
---------------------------	--	--

رأسمال الأسهم العادية فئة ١ - الأدوات والاحتياطيات

رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	١٤٣,٣٥٦	–	ز + ح + ط
الأرباح المبقاة	١٣٠,٧٤٤	–	ن + س
الدخل والخسائر المتراكمة الشاملة الأخرى (والاحتياطيات الأخرى)	٨٢,٧٣٣	–	ي + ك + ل + م
رأسمال الأسهم العادية فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية	٣٥٦,٨٣٣	–	

رأسمال الأسهم العادية فئة ١: التعديلات التنظيمية

إحتياطي تحوط التدفقات النقدية	(٣١٤)	–	
الاستثمارات في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، محسوم منها المراكز الاستثمارية المكشوفة المؤهلة، حيث لم يملك البنك أكثر من ١٠ بالمائة من رأس المال الصادر (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠ بالمائة)	١,٣٥١	٢٩,٨١٥	ب
التعديلات التنظيمية المطبقة على رأسمال الأسهم العادية فئة ١ نتيجة لعدم كفاية رأس المال الإضافي فئة ١ ورأس المال فئة ٢ لتغطية الخصومات	٨٤	١,٨٥٩	ج
مجموع التعديلات التنظيمية على رأسمال الأسهم العادية فئة ١	١,٢٠١	٣١,٦٧٤	
رأسمال الأسهم العادية فئة ١	٣٥٥,٦٣١		

رأس المال الإضافي فئة ١: الأدوات

--	--	--	--

يطبق مصرف البحرين المركزي عدة حدود وحدود دنيا على مكونات رأس المال التنظيمي، كما هو موضح في الجدول أدناه. كما توجد هناك قيود على مبالغ المخصصات العامة لخسائر القروض (تعرف أيضاً بمخصصات الإضمحلال الجماعي) التي يمكن تضمينها في رأس المال فئة ٢ والتي يجب أن تكون كحد أقصى ١,٢٥ بالمائة من التعرضات الائتمانية الموزونة للمخاطر.

نسبة الحد الأدنى	اختياري
------------------	---------

مكونات نسبة ملءة رأس المال الموحدة

رأسمال الأسهم العادية فئة ١	١,٥٠٪
رأس المال الإضافي فئة ١	١,٥٠٪
رأس المال فئة ١	٨٪
رأس المال فئة ٢	٢٪
مجموع رأس المال	١٠٪
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	٢,٥٠٪

ملءة رأس المال متضمنة المخزون الإحتياطي للمحافظة

على رأس المال	
رأسمال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	٩٪
رأس المال فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	١٠,٥٠٪
مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	١٢,٥٠٪

مكونات نسبة ملءة رأس المال الفردي

رأسمال الأسهم العادية فئة ١	٤,٥٠٪
رأس المال الإضافي فئة ١	١,٥٠٪
رأس المال فئة ١	٦٪
رأس المال فئة ٢	٢٪
مجموع رأس المال	٨٪
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	٠٪

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتطلب خصم بعض التعرضات من رأس المال التنظيمي بدلاً من تضمينها في الموجودات الموزونة للمخاطر. بخلاف إطار عمل اتفاقية بازل ٢ لملءة رأس المال حيث يتم تطبيق الخصومات ٥٠ بالمائة من رأس المال فئة ١ و ٥٠ بالمائة من رأس المال فئة ٢، يتطلب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ تطبيق معظم الخصومات من رأسمال الأسهم العادية فئة ١.

لا توجد عوائق على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي ضمن المجموعة فيما عدا قيود على التحويلات لتأكيد تلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي للشركات التابعة.

المصدر بناءً على الحروف المرجعية لقائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي الموحد	المبالغ الخاضعة للمعالجة قبل طول سنة ٢٠١٥	مكونات رأس المال التنظيمي
-	-	رأس المال الإضافي فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية
-	-	رأس المال الإضافي فئة ١: التعديلات التنظيمية
-	-	مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١
-	-	رأس المال الإضافي فئة ١
٣٥٥,٦٣١		رأس المال فئة ١ (رأس المال فئة ١ = رأسمال الأسهم العادية فئة ١ + رأس المال الإضافي فئة ١)
-	٢٩,٥٩٧	رأس المال فئة ٢: الأدوات والمخصصات
-	٢٩,٥٩٧	المخصصات
-	-	رأس المال فئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية
		رأس المال فئة ٢: التعديلات التنظيمية
١١,٩٣٤	٥٤١	الاستثمارات في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، محسوم منها المراكز الاستثمارية المكشوفة المؤهلة، حيث لم يملك البنك أكثر من ١٠ بالمائة من رأس المال الأسهم العادية للشركة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠ بالمائة)
١١,٩٣٤	٥٤١	مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة ٢
٢٩,٠٥٦		رأس المال فئة ٢
٣٨٤,٦٨٧		مجموع رأس المال (مجموع رأس المال = رأس المال فئة ١ + رأس المال فئة ٢)
٢,٥٨٧,٤٤٣		مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر
		رأسمال الأسهم العادية فئة ١
	٪١٣,٧٤	رأسمال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	٪١٣,٧٤	رأس المال فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	٪١٤,٨٧	مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	٪٩,٠٠	متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية بالإضافة إلى متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك العالمية الهامة، كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	٪٢,٥٠	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال
	غير متوفر	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية
	غير متوفر	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك العالمية الهامة
	٪١٣,٧٥	رأسمال الأسهم العادية فئة ١ المتاحة لتلبية المخزون الإحتياطي (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
		الحدود الدنيا الاعترافية (تختلف عن إتفاقية بازل ٣)
	٪٦,٥٠	نسبة الحد الأدنى لرأسمال الأسهم العادية فئة ١ لمصرف البحرين المركزي (باستثناء المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال)
	٪٨,٠٠	نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ لمصرف البحرين المركزي (باستثناء المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال)
	٪١٠,٠٠	مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي (باستثناء المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال)
		المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به لخصم (قبل أوزان المخاطر)
٤٣,٦٠٩		الاستثمارات غير الجوهرية في رأسمال المؤسسات المالية الأخرى
٢٧,٣٦١	هـ	الاستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية
٢,٩٩١	و	الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة (محسوم منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)
		الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة ٢
٣٧,١٩٧	أ	المخصصات المؤهلة ليتم تضمينها في رأس المال فئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)
٢٩,٥٩٧		الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد

إفصاحات بازل ٣ – العنصر الثالث يتبع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٦ ملءة رأس المال

إن سياسة المجموعة هي المحافظة على قاعدة رأسمال قوية وذلك للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين و السوق والمحافظة على التنمية المستقبلية لأعمال البنك. كما يتم التعرف على تأثير مستوى رأس المال على عائد المساهمين فضلاً عن ضرورة المحافظة على التوازن بين العوائد العالية التي من الممكن أن تكون بمزيد من التكيف و المزايا والضمانات التي يوفرها مركز رأس المال السليم. تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات له على ضوء التغيرات في الظروف الإقتصادية وخطط العمل الإستراتيجية. يمكن تعديل هيكل رأس المال، من خلال توزيع أرباح الأسهم والمدفوعات الاختيارية الأخرى وإصدار أسهم جديدة والأدوات الرأسمالية الأخرى.

وفقاً لعملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال، يهدف بنك البحرين والكويت إلى الحفاظ على حد أدنى لنسبة ملءة إجمالي رأس المال بما يتجاوز رأس المال المقرر وفقاً لوثيقة عملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال الخاصة به (١٣,٩٠ بالمائة). لقد وضع مصرف البحرين المركزي للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين حالياً حد أدنى لنسبة إجمالي ملءة رأس المال وهو ١٢,٥ بالمائة. إن نسبة ملءة رأس المال للمجموعة هي ١٤,٨٧ بالمائة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

استراتيجيات وأساليب المحافظة على نسبة ملءة رأسمال قوية

يعد بنك البحرين والكويت تقديرات استراتيجية لسنوات متعددة على دفعات سنوية والتي تتضمن إجراء تقييم لمتطلبات رأس المال القصيرة الأجل والتنبؤ بمصادر رأس المال الطويلة الأجل.

نسب رأس المال – الموحدة والشركات التابعة أعلى من ٥ بالمائة من رأسمال المجموعة

نسبة إجمالي رأس المال		نسبة رأس المال فئة ١
مجموعة بنك البحرين والكويت	١٤,٨٧٪	١٣,٧٤٪
كريدي مكس	٢٧,٥٢٪	٢٧,٥٢٪

٧ مخاطر الائتمان – إفصاحات العنصر الثالث

يصف هذا القسم تعرضات بنك البحرين والكويت لمخاطر الائتمان، ويقدم إفصاحات مفصلة عن مخاطر الائتمان وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث.

تحديد فئات التعرضات

قام بنك البحرين والكويت بتنوع محفظة إئتمان البنود المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي، تعرضات هذه المحفظة مقسمة إلى فئات تعرض الطرف الآخر المحددة من قبل إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملءة رأس المال، الصادر عن مصرف البحرين المركزي للأنسبب الموحد لمخاطر الائتمان. وهو يمثل وصف عالي المستوى لفئات تعرضات الطرف الآخر، ويشار إليها كمخاطر موحدة ضمن إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي والمعالجة العامة، على سبيل المثال أوزان المخاطر المستخدمة للحصول على الموجودات الموزونة للمخاطر، هي كالتالي:

محفظة الحكومات

تشتمل محفظة الحكومات على تعرضات الحكومات ومصارفها المركزية المعنية. وزن المخاطر هو صفر بالمائة للتعرضات بالعملة المحلية ذات الصلة، أو أي عملة لتعرضات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. إن المطالبات بالعملة الأجنبية للحكومات الأخرى هي موزونة بالمخاطر على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية.

بعض بنوك التنمية المتعددة الأطراف و المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي يمكن تضمينها في محفظة الحكومات ويتم معاملتها كتعرضات موزونة بالمخاطر بنسبة صفر بالمائة.

محفظة مؤسسات القطاع العام

المطالبات على القطاع العام في مملكة البحرين والمطالبات على القطاع العام بالعملة المحلية – والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة من قبل منظم البلد المعني بهم، يمكن تعيين وزن مخاطر لهم بنسبة صفر بالمائة. جميع مؤسسات القطاع العام الأخرى هي موزونة بالمخاطر وفقاً لتصنيفاتها الخارجية.

محفظة البنوك

يتم وزن مخاطر مطالبات البنوك على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر التعرضات القصيرة الأجل المؤهلة. تعرف التعرضات القصيرة الأجل كتعرضات بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل. كما تتضمن محفظة البنوك مطالبات من شركات إستثمارية، وهي موزونة بالمخاطر على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية، ولكن من دون أي خيار للحصول على معاملة تفضيلية للتعرضات القصيرة الأجل.

محفظة الشركات

يتم وزن مخاطر مطالبات الشركات على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٠٠ بالمائة لتعرضات الشركات غير المصنفة. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر بعض الشركات المملوكة من قبل حكومة البحرين، كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي، والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة.

محفظة التجزئة التنظيمية

يتم وزن مطالبات محفظة التجزئة بنسبة ٧٥ بالمائة باستثناء المحفظة التي فات موعد استحقاقها.

محفظة الرهون

يجب أن تدرج المطالبات المضمونة بالكامل على الرهون العقارية أولاً وعلى العقارات السكنية التي من المفترض استخدامها من قبل المقترض أو المستأجرة بوزن مخاطر بنسبة ٧٥ بالمائة. تخضع مطالبات الرهون المضمونة على العقارات التجارية بوزن مخاطر بحد أدنى ١٠٠ بالمائة. إذا تم تصنيف المقترض بأدنى من BB-، يجب تطبيق وزن مخاطر مماثل لتصنيف المقترض.

محفظة الأسهم

تشتمل محفظة الأسهم على إستثمارات الأسهم في الدفتر المصرفي، على سبيل المثال محفظة الأوراق المالية المتاحة للبيع. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٠٠ بالمائة للأسهم والصناديق المدرجة. يتم وزن مخاطر الأسهم غير المدرجة بنسبة ١٥٠ بالمائة، ما لم تخضع للمعالجات التالية. يتم تحديد مقدار أية إستثمارات جوهريّة في الشركات التجارية (تعرف «إستثمارات جوهريّة» في شركة تجارية على أنها أي إستثمار في أدوات رأس المال للشركة التجارية من قبل البنك بما يعادل أو يزيد عن ١٠ بالمائة من رأسمال الأسهم العادية الصادرة للشركة التجارية) أكثر من ١٥ في المائة (فردى) و ٦٠ في المائة (جماعي) من رأسمال البنك («مستويات الأهمية لإجمالي رأس المال») يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة ٨٠٠ بالمائة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الإستثمارات الجوهريّة في الأسهم العادية للشركات المالية غير الموحدة موزونة للمخاطر بنسبة ٢٥٠ بالمائة.

بالإضافة إلى المحافظ الموحدة، يتم تعيين التعرضات الأخرى للفئات التالية:

إستثمارات في محفظة الصناديق

سيتم استخدام وزن مخاطر المطالبات على الشركات لتحديد وزن مخاطر الإستثمارات في الصناديق المصنفة. سيتم تعيين وزن مخاطر للصناديق غير المصنفة بنسبة ١٠٠ بالمائة إذا كانت مدرجة وبنسبة ١٥٠ بالمائة إذا كانت غير مدرجة.

تعرضات فات موعد إستحقاقها

تتضمن هذه المطالبات المتأخرة عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً. يتم تطبيق وزن مخاطر لهذه القروض إما بنسبة ١٠٠ بالمائة أو ١٥٠ بالمائة اعتماداً على مستوى المخصصات المحتفظ بها مقابل هذه القروض.

العقارات المملوكة

جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (المملوكة بصورة مباشرة أو بطرق الإستثمار في الشركات العقارية أو الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو بالترتيبات الأخرى مثل الأمانة أو صناديق أو صناديق الإستثمار العقاري). يجب أن تكون موزونة بالمخاطر بنسبة ٢٠٠ بالمائة. الممتلكات التي يشغلها البنك موزونة بالمخاطر بنسبة ١٠٠ بالمائة.

الموجودات الأخرى و شرائح التورق المملوكة

يتم وزن مخاطر الموجودات الأخرى بنسبة ١٠٠ بالمائة، كما يتم وزن مخاطر تعرضات التورق بنسبة ٢٠ بالمائة إلى ١,٢٥٠ بالمائة، على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية.

جميع التورقات المحتفظ بها من قبل بنك البحرين والكويت هي جزء من محفظة إستثمارات البنك.

التعرضات الكبيرة

المبلغ الفائض لأي تعرض أعلى من ١٥ بالمائة من رأس المال التنظيمي للبنك لأي طرف آخر أو مجموعة من الأطراف الأخرى ذات صلة وثيقة يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة ٨٠٠ بالمائة، إلا إذا كان تعرض معفى وفقاً لمتطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

- في حالة عقود المشتقات غير المدرجة، بالإضافة إلى متطلبات مخاطر رأس المال الافتراضية لمخاطر إئتمان الطرف الآخر، يجب على البنك إضافة رسوم رأس المال لتغطية مخاطر خسائر القيد للقيمة السوقية على المخاطر المتوقعة للطرف الآخر (هذه الخسائر التي تعرف بأنها تعديلات قيمة الإئتمان).
- يتم تقديم تقرير بشأن تعرضات مخاطر الإئتمان وفقاً للعنصر الثالث يتم عادةً بتقديم تقرير بشأنها من خلال المحافظ الموحدة حسب نوع الطرف الآخر. تم عرض القوائم المالية على أساس نوعية الموجود بدلاً من الطرف الآخر ذو الصلة. على سبيل المثال، سيتم تصنيف قرض البنك في المحفظة الموحدة للبنوك ضمن إطار عمل ملء رأس المال بالرغم من تصنيفها كقرض وسلف في القوائم المالية الموحدة.
- يتم تطبيق بعض الضمانات المؤهلة لتقليل التعرضات وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملء رأس المال، في حين لا توجد اتفاقية مقاصة للضمانات قابلة للتطبيق في القوائم المالية الموحدة.
- استناداً إلى توجيهات اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، إما أن يتم تضمين أو خصم بعض التعرضات من قاعدة رأس المال التنظيمي بدلاً من معاملتها كموجودات في القوائم المالية الموحدة.

وكالات التصنيف الخارجية

يستخدم بنك البحرين والكويت التصنيفات الصادرة عن موديز وفيتش للاستنتاج وزن المخاطر بموجب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملء رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي. عندما تتفاوت التصنيفات بين وكالات التصنيف العالمية، تستخدم أعلى نسبة تصنيف من أدنى درجتي التصنيف لعرض التصنيفات المستخدمة للأغراض ملء رأس المال التنظيمي.

عرض مخاطر الإئتمان بموجب اتفاقية بازل ٣

تعرضات مخاطر الإئتمان بموجب هذا التقرير تختلف عن تعرضات مخاطر الإئتمان الواردة في القوائم المالية الموحدة. تنتج الفروق نتيجة لتطبيق منهجيات مختلفة، كما هو موضح أدناه:

- بموجب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي، تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي تحول إلى تعرضات ائتمان معادل عن طريق تطبيق عامل تحويل الإئتمان. تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي تضاعف عن طريق عامل تحول الإئتمان ذو الصلة القابل للتطبيق لفئة تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي. وبالتالي، يتم معاملة التعرض وفقاً للمحافظ الموحدة كما هو مذكور أعلاه في هذا التقرير بنفس طريقة تعرضات البنود المدرجة في المركز المالي.

٨ متطلبات رأس المال للتعرضات الموزونة بالمخاطر

إجمالي التعرضات الائتمانية (قبل تقليل المخاطر) ألف دينار بحريني	الضمانات المالية المؤهلة ألف دينار بحريني	مخاطر الإئتمان بعد تقليل المخاطر ألف دينار بحريني	الموجودات الموزونة للمخاطر ألف دينار بحريني	رأس المال التنظيمي المطلوب ١٢,٥ بالمائة ألف دينار بحريني
١,٠٠٤,٧٣٠	—	١,٠٠٤,٧٣٠	١٧,٧٨٩	٢,٢٢٤
٢٥,٠٨٤	—	٢٥,٠٨٤	—	—
٦١٤,٢٠٢	—	٦١٤,٢٠٢	٢٦٥,٣٩١	٣٣,١٧٤
١,٥٣٥,١٦٤	٢١,٥٤١	١,٥١٣,٦٢٣	١,٤٤٨,٦٨٨	١٨١,٠٨٦
٣٠٣,٤٩٩	٣١٠	٣٠٣,١٨٩	٢٢٧,٣٩٢	٢٨,٤٢٤
٩٤,٩٦٠	—	٩٤,٩٦٠	٧١,٢٢٠	٨,٩٠٣
١٠٦,٢٥٦	—	١٠٦,٢٥٦	١٥٣,٢٠٧	١٩,١٥١
١,٥٣٤	—	١,٥٣٤	٢,٣٠١	٢٨٨
٣٧,٧٩٥	٢,٠٢٠	٣٥,٧٧٥	٤٧,٤٠٧	٥,٩٢٦
٤٢,٤٢٩	—	٤٢,٤٢٩	٦٩,٦٩٢	٨,٧١٢
٦٠,٤٤٦	—	٦٠,٤٤٦	٦٤,٩٣٣	٨,١١٧
١٦,٢١٦	—	١٦,٢١٦	(٢٨٤)	(٣٦)
٣,٨٤٢,٣٠٥	٢٣,٨٧١	٣,٨١٨,٤٣٤	٢,٣٦٧,٧٣٦	٢٩٥,٩٦٩
—	—	—	١٤,٧٦٣	١,٨٤٥
—	—	—	٢٠٤,٩٤٧	٢٥,٦١٨
٣,٨٤٢,٣٠٥	٢٣,٨٧١	٣,٨١٨,٤٣٤	٢,٥٨٧,٤٤٦	٣٢٣,٤٣٢

تقليل مخاطر الإئتمان وسياسة تقييم الضمان

يستخدم بنك البحرين والكويت مجموعة من التقنيات لتقليل المخاطر في محفظته الائتمانية. يتضمن تقليل مخاطر الائتمان على التقييم الموضوعي لقدرة الطرف الآخر واستعداده على الوفاء بالتزاماته ضمن الأعمال الاعتيادية. يسعى البنك إلى تحسين هيكل التسهيل والضمانات واتفاقيات الإقراض والشروط والأحكام.

لدى البنك سياسات وإجراءات مفصلة لتحديد قيمة الضمان/ الأوراق المالية المقدمة لمختلف التسهيلات الائتمانية. يتم تقييم الضمانات، في الحد الأدنى، على أساس ربع سنوي أو سنوياً حسب نوعية الضمان. وكما يتم عمل تقييمات أكثر من المعتاد حسب تقلبات السوق ومستوى تذبذب القيم العادلة. كما تم تحديد أسس تقييم الأنواع المختلفة من الأوراق المالية مثل الأسهم وسندات الدين والعقارات بوضوح في السياسات.

مدرجة ضمن فئة إستثمارات أسهم حقوق الملكية إستثمارات في مؤسسة تأمين والتي يتم تحديد أوزان مخاطرها بدلاً من خصمها من رأس المال المؤهل، حيث إذا تم خصمها سوف ينخفض رأس المال المؤهل إلى ٣٨١,٧٥٩ ألف دينار بحريني.

المؤسسة	الدولة	نسبة الملكية بالمائة %	موجود موزون بالمخاطر ألف دينار بحريني	التأثير على رأس المال التنظيمي ألف دينار بحريني
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	٦,٨٢ %	٢,٩٢٨	٣٦٦

إفصاحات بازل ٣ – العنصر الثالث يتبع للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٩ مجموع تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة

مجموع إجمالي تعرضات مخاطر الائتمان	مجموع التعرضات الائتمانية الممولة ألف دينار بحريني	مجموع التعرضات الائتمانية غير الممولة ألف دينار بحريني
حكومات	١,٠٠٤,٤٣٥	٢٨٥
مؤسسات القطاع العام	٢٥,٠٨٤	–
بنوك	٥٨٤,٢٩٠	٢٩,٩١٢
شركات	١,٣٨٩,٥١٩	١٤٥,٦٤٥
التجزئة الرقابية	٣٠٣,٤٩٩	–
رهن	٩٤,٩٦٠	–
أسهم	١٠٦,٢٥٦	–
إستثمار في صناديق	١,٥٣٤	–
فات موعد إستحقاقها	٣٧,٧٩٥	–
عقارات	٤٢,٤٢٩	–
موجودات أخرى	٦٠,٤٤٦	–
البندود النقدية	١٦,٢١٦	–
مجموع مخاطر الائتمان	٣,٦٦٦,٤٦٣	١٧٥,٨٤٢

١٠ متوسط التعرضات الائتمانية

فيما يلي متوسط الأرصدة الربع سنوية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

ألف دينار بحريني	
حكومات	٩٧٠,٥٧٢
مؤسسات القطاع العام	١٦٧,٠٤٨
بنوك	٦٨٣,٢٣١
شركات	١,٤٣٥,٨١٠
التجزئة الرقابية	٢٨٢,٢٥١
رهن	٩٢,٢٧٤
أسهم	١١١,٨٥٩
إستثمار في صناديق	١,٦٥٩
فات موعد إستحقاقها	٣٩,١٨١
عقارات	٤٠,٧٨٧
موجودات أخرى	٦٢,٤٠٨
البندود النقدية	١٧,٢١٩
مجموع مخاطر الائتمان	٣,٩٠٤,٢٩٩

١١ تركيز مخاطر الائتمان حسب الإقليم (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

دول مجلس التعاون الخليجي ألف دينار بحريني	أمريكا الشمالية ألف دينار بحريني	أوروبا ألف دينار بحريني	آسيا ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	٣٠,٢٢٢	–	٢٨٦,٧٥٠
أذونات خزانة	–	–	٩,٢٢٣	–	٣٩٤,٠٩٠
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٥٥,٢٣٦	٢٨,١٥٣	٤١,٥٣٢	٦١	٣٢٥,٠٩٦
قروض وسلف العملاء	١٢,٣٣٠	٥٦,٦٤٣	١٥٩,٦٥٨	١٦,٥٢٣	١,٧٨٧,٥٣٨
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	٤,٩٦٢	٣٥,٨٢٣
إستثمارات في أوراق مالية	٢٢,٥١٧	١٣٥,١٦١	٩٩,٢٢٦	٤٠,٢٠٣	٧٥٦,١٣١
إستثمارات في شركات تابعة غير موحدة	–	–	–	–	٦٤٠
موجودات أخرى	–	–	–	–	٨٠,٣٩٥
مجموع التعرضات الممولة	٢,٩٧٧,١٩٥	٩٠,١٧٣	٢١٩,٩٥٧	٦١,٧٤٩	٣,٦٦٦,٤٦٣
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	١٥٢,٦٨٣	٤٢٠	٨,٤٩٩	١٢,٨٠٢	١٧٥,٨٤٢
مجموع مخاطر الائتمان	٣,١٢٩,٨٧٨	٩٠,٥٩٣	٢٢٨,٤٥٦	٧٣,٥٥١	٣,٨٤٢,٣٠٥

١٢ تركيز مخاطر الائتمان حسب القطاع الصناعي (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

بنوك ومؤسسات مالية أخرى ألف دينار بحريني	إنتاجي وصناعي ألف دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى ألف دينار بحريني	إنتاجي وصناعي ألف دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى ألف دينار بحريني	إنتاجي وصناعي ألف دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	–	–	–	–
أذونات خزانة	–	–	–	–	–	–
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٣٢٥,٠٩٦	–	–	–	–	–
قروض وسلف العملاء	٥٨٨,٣٣٦	٢١٨,٣٣٠	٤١٣,٥٦٤	٢٣,٣٩٥	١٨٦,٥٨٥	١,٧٨٧,٥٣٨
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	–	–
إستثمارات في أوراق مالية	٣٣,٠٣٦	٢٣٦,٥٩٢	١٧,٥١٨	٤٥٥,٤٤٨	١٣,٥٣٧	٧٥٦,١٣١
إستثمارات في شركات تابعة غير موحدة	–	–	–	–	–	–
موجودات أخرى	–	–	–	–	–	–
مجموع التعرضات الممولة	٦٢١,٣٧٢	٨٢٢,٩٢٠	٤٣٨,١٣٩	١,١٤٢,٠٤٧	٢٥٧,٣٢٨	٣,٦٦٦,٤٦٣
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	٦٩,٠٩٤	٣٤,٧٥٦	٤٠,١٦٧	٥١٢	١١٥	١٧٥,٨٤٢
مجموع مخاطر الائتمان	٦٩٠,٤٦٦	٨٥٧,٦٧٦	٤٧٨,٣٠٦	١,١٤٢,٥٥٩	٣٥٧,٤٤٣	٣,٨٤٢,٣٠٥

١٣ تركيز مخاطر الائتمان حسب الإستحقاق (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	من ١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	من ٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	من ١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	من ٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	من ١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٢٠٤,٣٥٢	—	—	—	—	—	—	٨٢,٣٩٨	٢٨٦,٧٥٠
٧٧,٦٤٦	١٤٦,٠٧٠	٧٢,٠٥٧	٩٨,٣١٧	—	—	—	—	٣٩٤,٠٩٠
٢٨٨,٣٧٥	٣٦,٧٢١	—	—	—	—	—	—	٣٢٥,٠٩٦
١٠٢,٦٥٦	١٤٦,٩٣٩	١٢٣,٠٥٣	١٤١,٦٢٥	٧٧٩,٢٣٢	٢٤٦,٣١٨	٥٤,٨٣٥	١٩٢,٧٨٠	١,٧٨٧,٥٣٨
—	—	—	—	—	—	—	٣٥,٨٢٣	٣٥,٨٢٣
٢٤,٦٠٢	٩,٦٤١	١٩,٨٧٢	٥٠,٨٧٣	٢٦١,٦٦٦	٢٣٩,٥٦٠	١٤,٠١٦	١٣٥,٨٩١	٧٥٦,١٣١
—	—	—	—	—	—	—	٦٤٠	٦٤٠
٤٦,٥٠٣	٦٣	٩٠	٥٤	٢٨,٩٠١	١,٢١٦	١,٧٢٨	١,٨٤٠	٨٠,٣٩٥
٧٤٤,١٣٤	٣٣٩,٤٣٤	٢١٥,٠٧٢	٢٩٠,٨٧٩	١,٠٦٩,٨٩٩	٤٨٧,٠٩٤	٧٠,٥٧٩	٤٤٩,٣٧٢	٣,٦٦٦,٤٦٣
٤٥,٠٩٤	٣٢,٧٣٢	٤٦,١٠٠	٣٧,٥٦٨	١٠,٠٠٤	٣,٣٥٤	١٧٠	٧٧١	١٧٥,٨٤٢
٧٨٩,٢٢٨	٣٧٢,١٦٦	٢٦١,٢٢٢	٣٢٨,٤٤٧	١,٠٧٩,٩٠٣	٤٩٠,٤٤٨	٧٠,٧٤٩	٤٥٠,١٤٣	٣,٨٤٢,٣٠٥

تم تصنيف الاستثمارات حسب استحقاقاتها الفعلية

١٤ قروض مضمحلة ومخصصات

أصول المبالغ ألف دينار بحريني	قروض مضمحلة ألف دينار بحريني	مخصصات محددة ألف دينار بحريني
٣٣٢,٥٨٧	١٥,٦٠٠	٩,٦٥٧
٢٠,٣٥٧	—	—
١,٥٤٢	١٢	١٠
١٥٤,٧٨٦	١٤,٦٣٦	٧,٩٥٨
٢٣١,٣٤٣	—	١٠,٤٥٤
٢٥٠,٤٤٩	٣,٨٦٣	٩٥٠
٣١٩,٧٥٥	٦,٨٩٩	٧,٠٦٢
٤٦,٦٨٣	١,٦٩٣	١,٩٨٣
١٨٠,٦٣٩	٢٤,٣٤٣	١٢,٩٩٤
١٠٣,٨٩٢	٥,٩٤٣	٨٦٦
٢٣,٤٣٥	—	—
١١٣,٨٤٩	٩,٦٩٨	٩,٧٠٥
١٣,٠٠١	—	—
٧١,٣٢١	—	٤
١,٨٦٣,٦٣٩	٨٢,٦٨٧	٦١,٦٤٣

١٥ تسوية التغيرات في القروض المضمحلة والمخصصات

مخصصات ألف دينار بحريني	إضمحلال محددة ألف دينار بحريني	مخصصات إضمحلال جماعي ألف دينار بحريني
٥٢,٥٤٨	٣٤,٢٠٥	—
(٣,٧٣٧)	—	—
(٣,٧٧٤)	—	—
١٦,١٤٠	٦,٦٠٩	—
٤٦٦	(٣,٦١٧)	—
—	—	—
٦١,٦٤٣	٣٧,١٩٧	—

الرصيد في تاريخ إعداد التقارير المالية

١٦ قروض مضمحلة وفات موعداً استحقاقها حسب الإقليم

دول مجلس التعاون الخليجي ألف دينار بحريني	أمريكا الشمالية ألف دينار بحريني	أوروبا ألف دينار بحريني	آسيا ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٤٦,٤١٠	—	—	٤,٦١٦	—	٥١,٠٢٦
٧١,٩٥٢	—	—	١٠,٣٥٥	—	٨٢,٦٨٧
٥١,٢٥٥	—	—	١٠,٣٣٨	—	٦١,٦٤٣
٣٧,١٩٧	—	—	—	—	٣٧,١٩٧

١٧ التحليل الزمني للقروض المضمحلة

من ٣ أشهر لغاية سنة واحدة ألف دينار بحريني	من سنة واحدة لغاية ٣ سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من ٣ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
١٧,٨٧١	٢٦,١٨٧	٣٨,٦٢٩	٨٢,٦٨٧
٧,٢٦٧	١٧,٦٨٣	٣٦,٦٩٣	٦١,٦٤٣
١٠,٦٠٤	٨,٥٠٤	١,٩٣٦	٢١,٠٤٤
٦,٥٣٢	٤,١٦٨	٥١,٧٤٧	٦٢,٤٤٧

١٨ قروض معاد هيكلتها

قروض معاد هيكلتها خلال السنة	تأثير التسهيلات والقروض المعاد هيكلتها على المخصصات
١١٢,٩٧٧	١,١١٧

إن إعادة الهيكلة المذكورة أعلاه ليست لها أي تأثير جوهري على الأرباح الحالية والمستقبلية، وهي بصورة أساسية تمديدات لمدة القرض، تعديلات على سعر الفائدة والضمانات الإضافية المستلمة.

إفصاحات بازل ٣ – العنصر الثالث يتبع للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

١٩ إفصاحات مخاطر السوق للبنوك باستخدام أسلوب النماذج الداخلية للمحافظ المتداولة

يتم استخدام «النموذج الداخلي لمخاطر السوق» لقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) لحساب مخصص رأس المال الناتج عن التعرض لمخاطر السوق (بشكل رئيسي مراكز صرف العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة) في محفظة المتاجرة. يقيس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر الحد الأقصى للخسارة المحتمل حدوثها في مراكز مخاطر محفظة المتاجرة في ظل ظروف السوق الاعتيادية بواقع درجة ثقة تعادل ٩٩ بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة ١٠ أيام.

يحتفظ بنك البحرين والكويت بمنهجية حكيمة للتعامل مع تعرضات مخاطر السوق بتوجيه من سياسة وإجراءات مخاطر السوق، ويتم مراقبة المراكز، غير المتوقفة وحدود القيمة المعرضة للمخاطر من قبل مكتب مساندة العمليات (و هو جزء من إدارة المخاطر و الائتمان أي مستقلة عن مجموعة الأعمال) ويتم إرسال تقرير يومي عن المخاطر إلى الإدارة التنفيذية.

بالإضافة لما ذكر أعلاه، يتولى مكتب مساندة العمليات أيضاً تقييم المحفظة الإستثمارية بصورة مستقلة حسب السياسات والإجراءات الداخلية. كما يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء اختبار الضغوط والاختبار المرجعي لمراكز مخاطر السوق.

وفيما يلي ملخص للقيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة المتاجرة للفترة من يناير ٢٠١٥ إلى ديسمبر ٢٠١٥:

نتائج القيمة المعرضة للمخاطر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (بواقع درجة ثقة تعادل ٩٩٪ مع فترة احتفاظ لمدة ١٠ أيام) عالمياً (البحرين والكويت)

١ يناير ٢٠١٥ – ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

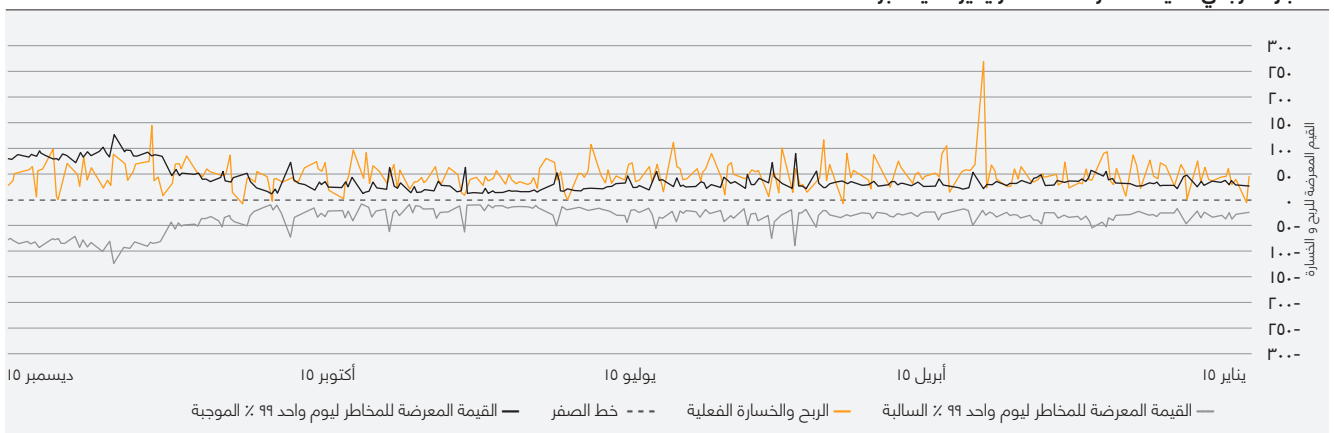
فئة الموجودات	الحد ألف دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ألف دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر العليا ألف دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر الدنيا ألف دينار بحريني	متوسط القيمة المعرضة للمخاطر ألف دينار بحريني
صرف العملات الأجنبية	٦٤١	٩٤	١٤٩	١٣	٤٥
سعر الفائدة	١٥١	١	٨	٠	١
	٧٩٢	٩٥	١٥٠	١٤	٤٦

يجري البنك اختبار مرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر بصورة يومية وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي لتحديث نموذج القيمة المعرضة للمخاطر، ولفحص إذا كان بإمكان النموذج توقع الخسائر المحتملة بدرجة معقولة من الدقة. وبموجب الاختبار المرجعي، يتم مقارنة الأرقام للقيمة المعرضة للمخاطر مع أرباح أو خسائر السوق (بناءً على الربح والخسارة الفعلية وكأساس افتراضي للربح والخسارة). وإذا كانت هذه المقارنة مقارنة لدرجة كافية، لا يظهر الاختبار المرجعي أية قضايا تتعلق بنوعية نموذج قياس المخاطر.

وأكدت نتائج الاختبار المرجعي للفترة من يناير – ديسمبر ٢٠١٥ بأنه لا توجد حادثة تتجاوز فيها الخسارة اليومية للمتاجرة رقم القيمة المعرضة للمخاطر.

يبين الرسم التالي المتوسط اليومي للربح والخسارة (بناءً على الربح والخسارة الفعلية) مقابل القيمة المعرضة للمخاطر لمدة يوم واحد، لفترة المراجعة.

الاختبار المرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر يناير – ديسمبر ٢٠١٥



القسم الرابع محاضر الاجتماعات

٨٨	محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي
٩١	محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك البحرين والكويت

المكان: فندق الخليج – قاعة الدانة

الوقت: ١٠:٠٠ صباحاً

مملكة البحرين

التاريخ: الثلاثاء ١٠ مارس ٢٠١٥

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيساً لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين. وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١ من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ والمواد من ٤٦ إلى ٥٠ من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحيفتي الأيام وأخبار الخليج الصادرتين في ٢٢ فبراير ٢٠١٥، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٥ تم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من إدارة شؤون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي إرنست ويونغ (محاسبون قانونيون).

وحضر الاجتماع كل من:

- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:
 - السيد مراد علي مراد
 - السيد عارف صالح خميس
 - السيد محمد عبدالرحمن حسين
 - السيد جاسم حسن زينل
 - الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة
 - الشيخ خليفة بن ديج آل خليفة
 - السيد حسن محمد محمود
 - السيد مطلق مبارك الصانع
 - السيدة إلهام إبراهيم حسن
 - السيد يوسف صالح خلف
 - الدكتور زكريا سلطان العباسي
 - الرئيس التنفيذي للبنك
 - أمين سر مجلس الإدارة بالبنك
 - المستشار القانوني بالبنك
 - مندوب مصرف البحرين المركزي
 - ممثل المدقق الخارجي إرنست ويونغ (محاسبون قانونيون)
 - ممثل مسجل الأسهم شركة فخر و كارفي كمبيوتر شير
- ملاحظة:** لم يحضر مندوب وزارة الصناعة والتجارة وبعد الاتصال بالمسؤولين بالوزارة أبدوا اعتذارهم عن ذلك وعدم ممانعتهم على البدء في الاجتماع.
- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة ١٣٥، ٣٨٧، ٨٤٠ سهماً من جملة أسهم البنك البالغ عددها ١،٠٣٠، ١٤٠، ٩٠٧ سهم أي ما تقارب نسبته ٨٣،٣٠ ٪ (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، وقد ثبت ذلك في سجل الحضور واعتمده كل من رئيس الجلسة وممثل المدقق الخارجي وممثل عن وزارة الصناعة والتجارة وممثل مسجل الأسهم.

استهل السيد الرئيس الاجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونياية عن السادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور من مساهمين ومندوبي الجهات الرسمية المختصة والصحافة، ثم عرض على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:

١. اعتماد محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٢م
بين السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يتضمن المحضر المذكور أعلاه، بما يلغي الحاجة لتلاوته.
٢. مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١م وعرض موجز من الرئيس التنفيذي لأهم الأعمال والإنجازات للبنك خلال العام.
قام الرئيس التنفيذي بتقديم عرض موجز تناول فيه أهم إنجازات البنك خلال عام ٢٠١٤، وأهم مؤشرات الأعمال بالنسبة للبنك والشركات التابعة له بالكامل، بالإضافة إلى نبذة عن ممارسات حوكمة الشركات بالبنك، والدور الهام الذي يقوم به البنك لتعزيز التزامه بالمسؤولية الاجتماعية.
٣. الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن أعمال البنك للسنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١م.
٤. اعتماد القوائم المالية الختامية كما هي في ٢٠١٤/١٢/٣١م والتصديق عليها.
٥. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار التخصيصات التالية:
 - توزيع مبلغ ٢٠,١٧٨,٦٩٦ دينار بحريني أرباحاً نقدية عن عام ٢٠١٤م بواقع ٢٠ فلساً بحرينياً للسهم الواحد أي ما يعادل ٢٠٪ من رأس المال المدفوع
 - توزيع أسهم منحة مجانية على المساهمين بنسبة ٥٪ من رأس المال المدفوع وبمعدل سهم لكل عشرين سهم مملوكة ليصبح رأس مال البنك بعد الزيادة ١٠٨,١٦٤,٧٩٥ دينار بحريني مقسم إلى ١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهم
 - تحويل مبلغ ٤,٦٨٢,٤٥٩ دينار بحريني للاحتياطي القانوني
 - تحويل مبلغ ٤,٦٨٢,٤٥٨ دينار بحريني إلى الاحتياطي العام
 - اعتماد مبلغ ١,٣٩٠,٠٠٠ دينار بحريني للتبرعات فيما يخص البنك وشركاته التابعة
 - تدوير مبلغ ١٤,٠١١,٠٥٥ دينار بحريني كأرباح مستبقة ترحل إلى العام القادم
٦. اعتماد تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام ٢٠١٤م.
شرح السيد الرئيس بإيجاز التزام البنك بأرقى معايير حوكمة الشركات والتي تتماشى مع متطلبات الجهة الرقابية وميثاق حوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة، بما يتضمن تطوير عملية تقييم أعضاء مجلس الإدارة والمجلس واللجان التابعة له وتطبيقها في عام ٢٠١٤. وأوضح بأن التقرير السنوي للبنك يشتمل على قسم خاص يتناول الموضوع أعلاه بالتفصيل.
٧. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار ٥٧٧,٥٠٠ دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام ٢٠١٤م.
٨. إقرار الإطار العام لسياسة مكافآت ومزايا الموظفين
٩. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١م.
١٠. تعيين مدققين لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٥م بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
وقد أعادت الجمعية العامة العادية تعيين السادة إرنست ويونغ مدققي البنك الخارجيين الحاليين للقيام بالمهمة، شريطة موافقة مصرف البحرين المركزي على ذلك.
١١. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية
وبعد المناقشة وافقت الجمعية العامة العادية على جميع المواضيع المذكورة أعلاه، مع تسجيل اعتراض أحد المساهمين وهو السيد إبراهيم صلاح الدين على مبلغ المكافأة والذي ارتأه مرتفعاً.

مناقشات السادة المساهمين:

بدأ أحد السادة المساهمين بمداخلة بخصوص التأخر في استلام التقرير السنوي فرد رئيس الجلسة بأن ذلك جاء لظروف خارجية عن إرادة البنك حيث تم إضافة تفاصيل جديدة للتقرير بناء على طلب من الجهة الرقابية، وبأن البنك سيحاول جاهداً في السنوات المقبلة أن يوفر التقرير في موعد مناسب، كما أشار السيد الرئيس بأن العرض التوضيحي للرئيس التنفيذي يغطي بإيجاز أموراً عديدة مذكورة في التقرير، وقد أشاد المساهم بالعرض التوضيحي بعد الانتهاء منه.

كما سأل ذات المساهم عن خطة البنك في التوسع خارج مملكة البحرين، حيث من المعلوم أن السوق المحلي متشبع بالبنوك، فردت الإدارة بأن البنك يعمل فعلاً على دراسة فرص التوسع في أسواق خارجية. كما سأل المساهم عن نتائج فروع البنك بالهند، فأجابت الإدارة بأن النتائج اتجهت إلى أن تكون إيجابية، ويعمل البنك على تطوير أداء هذه الفروع. وتساءل المساهم عن النمو في محفظة الإقراض رغم ندرة الفرص في السوق المحلي، فأوضحت الإدارة بأن النمو جاء متضمناً الإقراض في دول أخرى في المنطقة.

وأكمل المساهم تساؤله عن القروض العقارية والمخاطر المتعلقة بها، وأشارت الإدارة بأن نسبة هذه القروض منخفضة لدى البنك. وناقش المساهم المخصصات التي نمت بشكل ملحوظ في العام الماضي، وأفادت الإدارة بأن معظم هذه المخصصات هي مخصصات عامة وغير مطلوبة ولكن احتسبها البنك تحسباً لأية ظروف غير طبيعية. كما سأل المساهم عن انخفاض التصنيف الائتماني للبنك، فردت الإدارة بأن التصنيف جيد ولكنه مرتبط بتصنيف الدولة ومع انخفاض التصنيف الأخير للدولة، انخفض تصنيف البنك كذلك. كما أشارت الإدارة إلى اتجاه البنك لإصدار سندات متوسطة الأجل لتحل محل السندات التي سيتم استحقاقها في شهر أكتوبر من العام الجاري. وأضاف السيد الرئيس بأن الوقت قد يكون مناسباً الآن لذلك وقد تختلف الظروف والأسعار إذا انتظر البنك مدة أطول.

وأردف المساهم بأن التوزيع النقدي للأرباح ضعيف، فأجاب السيد الرئيس بأن ذلك ارتفع عن العام الماضي، حيث كان التوزيع النقدي ١٠٪ من رأس المال فقط، كما أن البنك يحاول جاهداً أن يوازن بين توزيع الأرباح وتعزيز حقوق المساهمين، كما أن التوزيع يتم بعد مناقشة الموضوع مع الجهة الرقابية والحصول على موافقتها على ذلك.

وبالنسبة لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة ذكر المساهم بأن المبلغ كبير مقارنة بالشركات الأخرى، فرد السيد الرئيس بأن البنك قام بدراسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لديه مقارنة بالمؤسسات الأخرى واتضح أن ممارسات البنك لا تختلف عن ممارسات السوق. وأضاف السيد نائب رئيس مجلس إدارة البنك بأن المكافأة تعتبر منصفة ويجب الأخذ في الاعتبار الجهود المبذولة من قبل السادة الأعضاء والمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم، وطلب من المساهم تسجيل تحفظه على الموضوع في حالة رغبته في ذلك مع إحاطته علماً بأن كبار المساهمين لم يعترضوا على الموضوع.

وفى الختام شكر السيد الرئيس الجميع على تشريفهم بالحضور، وتمنى أن تُكلل مساعي وجهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك بالنجاح بتكاتفهم جميعاً للسير بالبنك نحو آفاق التقدم.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة العادية اجتماعها في تمام الساعة ١١:٠٠ من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولي التوفيق ، ، ،

مراد علي مراد

رئيس مجلس الإدارة

رئيس الجلسة

أحمد عبدالقدوس أحمد

أمين سر مجلس الإدارة

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك البحرين والكويت

المكان: فندق الخليج - قاعة الدانة

الوقت: ١١:٠٠ صباحاً

مملكة البحرين

التاريخ: الثلاثاء ١٠ مارس ٢٠١٥

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيساً لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة غير العادية للمساهمين. وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١ من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ والمواد من ٤٦ إلى ٥٠ من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحيفتي الأيام وأخبار الخليج الصادرتين في ٢٢ فبراير ٢٠١٥، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وبتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٥ تم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من إدارة شؤون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي إرنست ويونغ (محاسبون قانونيون).

وحضر الاجتماع كل من:

• أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:

- السيد مراد علي مراد
- السيد عارف صالح خميس
- السيد محمد عبدالرحمن حسين
- السيد جاسم حسن زينل
- الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة
- الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة
- السيد حسن محمد محمود
- السيد مطلق مبارك الصانع
- السيدة إلهام إبراهيم حسن
- السيد يوسف صالح خلف
- الدكتور زكريا سلطان العباسي

• الرئيس التنفيذي للبنك

• أمين سر مجلس الإدارة للبنك

• المستشار القانوني للبنك

• مندوب مصرف البحرين المركزي

• ممثل المدقق الخارجي إرنست ويونغ (محاسبون قانونيون)

• ممثل مسجل الأسهم شركة فخر كارفي كمبيوتر شير

ملاحظة: لم يحضر مندوب وزارة الصناعة والتجارة وبعد الاتصال بالمسؤولين بالوزارة أبدوا اعتذارهم عن ذلك وعدم ممانعتهم على البدء في الاجتماع.

- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة ١٣٥،٣٨٧،٨٤٠ سهماً من جملة أسهم البنك البالغ عددها ١٤٠،٩٠٧،١٣٠،٠٣٠ سهم أي ما تقارب نسبته ٨٣،٣٠٪ (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، وقد ثبت ذلك في سجل الحضور واعتمده كل من رئيس الجلسة وممثل المدقق الخارجي وممثل عن وزارة الصناعة والتجارة وممثل مسجل الأسهم.

وأوضح السيد الرئيس للسادة المساهمين والحضور بأن هذا الاجتماع انعقد لتعديلات مقترحة على رأس المال الصادر والمدفوع وعلى عقد التأسيس والنظام الأساسي.

هذا وقد أقرت الجمعية العامة غير العادية المواد المدرجة على جدول الأعمال كما يلي:

١. اعتماد محضر الاجتماع السابق الذي انعقد بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٤م
٢. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال الصادر والمدفوع من مبلغ ١٠٣,٠١٤,٠٩١ دينار بحريني إلى مبلغ ١٠٨,١٦٤,٧٩٥ دينار بحريني وذلك لتوزيع أسهم المنحة
٣. تعديل المادة (٧) من عقد التأسيس «رأس المال الصادر والمدفوع» والمادة (٧) من النظام الأساسي «رأس المال الصادر والمدفوع» وفقاً لزيادة رأس المال الصادر والمدفوع إلى مبلغ ١٠٨,١٦٤,٧٩٥ دينار بحريني
٤. الموافقة على إجراء التعديلات اللازمة على النظام الأساسي للبنك وفقاً للتعديلات التي أجريت على قانون الشركات التجارية رقم (٢١) لعام ٢٠٠١م بموجب قانون رقم (٥٠) لعام ٢٠١٤م، حسب التالي:

١. تعديل المادة (١١) «تداول الأسهم والشهادات المؤقتة» من النظام الأساسي لتقرأ بالشكل التالي:

- (١) يكون تداول الأسهم وتسجيلها وإيداعها ونقل ملكيتها وتفاصيلها وقيد الرهن والحجز عليها وشراء الشركة لأسهمها وفقاً لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ واللوائح الصادرة تنفيذاً لأحكامه
- (٢) يظل المساهمون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون - بالرغم من حصول التنازل وإثباته في سجل الشركة - مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع المتنازل إليهم عن المبالغ المتبقية للشركة إلى أن يتم سداد قيمة الأسهم

٢. شطب المادة (١٢) «رهن الأسهم والشهادات المؤقتة والتصرف فيها» من النظام الأساسي وهي كالتالي:

- (١) يجوز رهن الأسهم والشهادات المؤقتة وهبتها والتصرف فيها بأي تصرف آخر. ويسري على هذه التصرفات أحكام الفقرتين (٣) و(٤) من المادة (١١) أعلاه. ويذكر على ظهر الشهادة بأنها مرهونة وتحدد مرتبة الدائن المرتهن من تاريخ قيد الرهن في سجل الأسهم في الشركة أو لدى مسجل الأسهم، ويكون للدائن المرتهن الحق في قبض الأرباح واستعمال الحقوق المتعلقة بالسهم ما لم يتفق في عقد الرهن على غير ذلك، وإلا أنه لا يجوز للدائن المرتهن حضور اجتماعات الجمعية العامة أو الاشتراك في مداولتها أو التصديق على قراراتها
- (٢) لا يجوز شطب الرهن إلا بإقرار من الدائن المرتهن بقبول ذلك أو بمقتضى حكم نهائي ويؤشر بذلك في سجل الأسهم

٣. شطب الفقرة (١) و (٢) من المادة (١٣) «عدم جواز الحجز على أموال وممتلكات الشركة» من النظام الأساسي وهي كالتالي:

- (١) لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة كانت أن يطلبوا لأي سبب من الأسباب وضع الأختام على دفاتر الشركة أو أوراقها المالية أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها لعدم إمكان قسمتها أو تصفيتها، ولا أن يتدخلوا بأي وجه من الوجوه في إدارة الشركة. ويجب عليهم عند استعمال حقوقهم أن يعولوا على سجلات الشركة وبياناتها المالية وعلى قرارات الجمعية العامة
- (٢) كما لا يجوز الحجز على أموال الشركة استيفاءً لديون مترتبة في ذمة أحد المساهمين وإنما يجوز حجز أسهم المدين وأرباح هذه الأسهم. ويؤشر بالحجز على السهم أو برفعه في سجل الأسهم المحفوظ بالشركة ولدى مسجل الأسهم بناء على إعلان من جهة مختصة قانوناً، ولا يُرفع إلا بإعلان من الجهة ذاتها

٤. تعديل المادة (٢٤) «شروط العضوية في مجلس الإدارة» من النظام الأساسي لتقرأ بالشكل التالي:

- (١) أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف
- (٢) ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة تفالس بالتقصير أو بالتدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو في جريمة بسبب مخالفته لأحكام هذا القانون ما لم يكن قد رد إليه اعتباره

٥. شطب المادة (٢٥) «أسهم نصاب العضوية» من النظام الأساسي وهي كالتالي:

«تُخصص أسهم نصاب العضوية المشار إليها في المادة السابقة والمادة ١٧٣ (ج) من القانون لضمان حسن إدارة العضو، ويجب إيداعها لدى البنك خلال ٣٠ يوم من تاريخ انتخابه أو تعيينه، ويمتنع على العضو التصرف فيها بأي وجه من الوجوه طوال مدة عضويته وإلى أن تتم المصادقة على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله وتم إبراء ذمته وإذا لم تودع أسهم نصاب العضوية خلال المدة المحددة بالفقرة السابقة زالت عن العضو صفة العضوية وتزول هذه الصفة كذلك إذا نقصت أسهم نصاب العضوية لأي سبب من الأسباب خلال مدة العضوية ولم تستكمل خلال ٣٠ يوماً من تاريخ النقص»

٦. شطب المادة (٢٦) «تعيين أعضاء من ذوي الخبرة في مجلس الإدارة» من النظام الأساسي وهي كالتالي:

«يجوز للجمعية العامة العادية أن تعين عدداً من الأعضاء من ذوي الخبرة في مجلس الإدارة من غير المؤسسين للشركة أو المساهمين فيها وذلك بالعدد والاختصاصات التي يرى مجلس الإدارة أن مصلحة الشركة قد تتطلبها وبغرض توفير عناصر الكفاءة والخبرة الفنية والإدارية والعلمية والعملية وذلك مع مراعاة الشروط اللازم توافرها في مثل هؤلاء الأعضاء تبعاً للقرار الوزاري رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ بشأن الشروط اللازم توافرها في أعضاء مجالس إدارة الشركة المساهمة من غير المؤسسين أو المساهمين وكذلك مع مراعاة العدد المقرر لأعضاء مجلس الإدارة وفقاً لأحكام المادة (٣٣) فقرة (١) وفقرة (٤) من النظام الأساسي»

٧. تعديل المادة (٣٣) «نصاب صحة اجتماعات مجلس الإدارة ونصاب صحة القرارات» من النظام الأساسي بإضافة الفقرة التالية:

(٣) (أ) يجوز عقد أي من الاجتماعات المقررة طبقاً لأحكام القانون من خلال أي من وسائل الاتصال الإلكترونية أو الهاتفية، على أن يراعى اتخاذ التدابير التي تكفل ما يلي:

١- التحقق من هوية المشارك في الاجتماع

٢- تمكين عضو المجلس من المشاركة الكاملة في الاجتماع، كما لو كان حاضراً في مكان الاجتماع، ويشمل ذلك الإلمام بكافة ما يدور في الاجتماع وإبداء الرأي والمشاركة في المناقشات

٣- تدوين أي بيان أو تصويت يدلي به المشارك في الاجتماع على وجه صحيح

٤- أية تدابير أخرى يصدر بتحديد قرار من الوزير المعني بشئون التجارة

(ب) لا تسري أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على اجتماعات الجمعية العامة للشركات المساهمة العامة، وكذلك على أعمال الاقتراع التي تكون سرية وفقاً لأحكام هذا القانون

٨. تعديل المادة (٤٠) «مسئولية أعضاء مجلس الإدارة والإعفاء منها ودعوى المسؤولية» من النظام الأساسي بإضافة الفقرة التالية:

(أ) يكون المؤسس أو الشريك أو مالك رأس المال أو مدير الشركة أو عضو مجلس الإدارة في شركة مساهمة أو شركة المساهمة المقفلة أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة الشخص الواحد - بحسب الأحوال - مسئولاً في جميع أمواله الخاصة عن أية أضرار تصيب الشركة أو الشركاء أو المساهمين أو الغير، في أي من الحالات الآتية:

١- إذا قدم بيانات أو معلومات غير صحيحة عن رأسمال الشركة في عقد تأسيسها أو نظامها الأساسي أو في تعاملاتها مع الغير أو أي من وثائقها يكون من شأنها التأثير في الثقة المالية بالشركة

٢- إذا استغل الشركة لأغراض الغش أو لأغراض غير مشروعة

٣- إذا تعامل مع أموال الشركة على أنها من أموال الشخصية

٤- إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة

٥- إذا تسبب في ترتيب التزامات على الشركة، رغم علمه اليقيني أو المفترض بأن الشركة غير قادرة على أداء تلك الالتزامات وقت استحقاقها، أو كان ترتيب تلك الالتزامات بسبب إهماله أو خطئه الجسيم

٦- إذا تسبب في عجز الشركة عن أداء الضرائب والرسوم المستحقة للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة، وكان يعلم بذلك علماً يقينياً أو مفترضاً، أو كان عجز الشركة عن أداء تلك الضرائب والرسوم بسبب إهماله أو خطئه الجسيم

٧- إذا خالف أحكام القانون أو عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسي

- (ب) لا تنتفي المسؤولية إذا كانت المخالفة قد وقعت نتيجة قرار اتخذ في اجتماع لمجلس الإدارة أو الجمعية التأسيسية أو الجمعية العامة، إلا إذا اعترض على القرار الذي رتب المسؤولية وأثبت اعتراضه في محضر الجلسة. ولا يعتبر الغياب عن حضور الجلسة التي صدر فيها القرار سببا للإعفاء من المسؤولية إلا إذا أثبت عدم علمه بالقرار أو علمه به وعدم استطاعته الاعتراض عليه
- (ج) تكون المسؤولية المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إما مسؤولية شخصية تلحق المؤسس أو الشريك أو مالك رأس المال أو المدير أو عضو مجلس الإدارة، وإما مسؤولية مشتركة على وجه التضامن في حالة تعدد من ارتكبوا المخالفة

٩. تعديل الفقرة (٥) «الحضور والتمثيل والإنبابة» من المادة (٤٦) «أحكام عامة بشأن الجمعيات العامة» من النظام الأساسي لتقرأ بالشكل التالي:

الحضور والتمثيل والإنبابة:

وبموجب أحكام المادة (٢٠٣) من القانون يجوز للمساهم إذا كان شخصا اعتباريا أن يعين ممثلا له لحضور اجتماع الجمعية العامة والتصويت فيه نيابة عنه ويعتبر ذلك الشخص حاضرا في الاجتماع ويتصرف من خلال شخص مثله. إذا كان المساهم شخصا طبيعيا ولم يكن بإمكانه حضور الاجتماع فله أن يوكل غيره من المساهمين أو من غيرهم في الحضور نيابة عنه على أن يكون الوكيل المناب عن الشخص الطبيعي على هذا النحو من غير رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة أو موظفيها ولا يخل ذلك بحق التوكيل للأقارب من الدرجة الأولى ولا بأهلية الناخبين قانونا ناقصي الأهلية وفاقديها في حضور الاجتماعات نيابة عنهم

وعلى الشركة أن تعد بطاقات خاصة بعدد الأسهم التي يملكها المساهم والأسهم التي يحضر فيها كممثل أو وكيل مناسب من قبل مساهمين آخرين. ويجب إجراء التفويضات للممثلين والوكالات والإنبابات لمن لهم صفة النيابة لدى الشركة قبل اجتماع الجمعية العامة بأربع وعشرين ساعة على الأقل. ولا يجوز لأي عضو أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عمن يمثله أو ينوب عنه في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة مباشرة له أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة

٥. تفويض مجلس الإدارة أو من يعينه المجلس بالقيام بكافة الخطوات من أجل الحصول على الموافقات من الجهات الرسمية

ووافقت الجمعية العامة غير العادية على جميع المواضيع المذكورة أعلاه.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة غير العادية اجتماعها في تمام الساعة ١١:٢٠ من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولي التوفيق ، ، ،

مراد علي مراد

رئيس مجلس الإدارة

رئيس الجلسة

أحمد عبدالقدوس أحمد

أمين سر مجلس الإدارة